ج 03/ (04/18)/ 16- ش (0161)

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الـــدورة العاديـــة (29)
المملكة العربية السعودية

تقرير الأمين العام

عـن

العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك

ابريل/ نيسان 2018

الفهـــرس

الموضـــــوع	الفقرات من	الفقرات إلى	الصفحة
مُقدمة			5
الجزء الأول: العمل الاقتصادي العربي المشترك:			
أولاً: في مجال التكامل الاقتصادي العربي	1	24	9
ثانياً: في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية	25	57	18
ثالثاً: في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات	58	78	33
رابعاً: في مجال الطاقة.....	79	104	43
خامساً: في مجال النقل والسياحة.....	105	111	54
سادساً: في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات.....	112	115	59
سابعاً: في مجال المنظمات والاتحادات العربية	116	117	61
ثامناً: في مجال العلاقات الاقتصادية.....	118	128	124
تاسعاً: في مجال الملكية الفكرية والتنافسية.....	129	138	133
عاشراً: في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية	139	155	137
الجزء الثاني: العمل الاجتماعي العربي المشترك:			
أولاً: في مجال الإرهاب والتنمية الاجتماعية والثقافية.....	156	161	149
ثانياً: في مجال القضاء على الفقر متعدد الأبعاد.....	162		152
ثالثاً: في مجال كبار السن.....	163		153
رابعاً: في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية	164		153
خامساً: في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	165		154
سادساً: في مجال الصحة.....	166	167	154
سابعاً: في مجال المساعدات الإنسانية.....	168	171	155
ثامناً: في مجال الشباب والرياضة.....	172		156
تاسعاً: في مجال المرأة.....	173	180	158

الموضـــــوع	الفقرات من	الفقرات إلى	الصفحة
عاشراً: في مجال الطفولة	181	185	161
حادي عشر: في مجال حقوق الإنسان.....	186	187	163
ثاني عشر: في مجال الدراسات والبحوث السكانية	188	189	164
ثالث عشر: في مجال شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة	190	193	165
رابع عشر: في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي	194		166
خامس عشر: في المجال الثقافي.....	195	199	167
سادس عشر: في مجال منظمات المجتمع المدني	200	202	169
سابع عشر: في مجال حوار الحضارات.....	203	204	170
الجزء الثالث: في مجال التنمية المستدامة والتعاون الدولي	205	221	171

مقدمة:

لقد أبرزت التطورات الأخيرة في المنطقة العربية، بكل ما حملته من عواصف وتحديات، الدور الحاسم للتنمية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، في تحصين المجتمعات من عوامل التفكك والتصدع. إن التنمية تظل المعركة الحقيقية التي تخوضها الشعوب والحكومات العربية في عصرنا، وهي تبقى بهذا المعنى المشروع العربي الجامع الذي يحظى بإجماع شامل، وعابر للأوطان والتيارات السياسية والفكرية والاجتماعية.

إن انتقال المجتمعات العربية إلى حال النهضة الحضارية الشاملة هو الشُغل الشاغل لكافة مؤسسات العمل العربي المشترك. وغنيٌ عن البيان أن هذه النهضة الشاملة لن تتحقق سوى بعملٍ متواصل ومُثابر لتحديث المؤسسات العربية بحيث تصير مهيأة لإطلاق كافة الطاقات الكامنة لدى المجتمعات العربية إلى الابتكار والابداع، وجذب الاستثمار وزيادة الانتاجية.

إن هذا التقرير يتضمن جهوداً تصب كلها في اتجاه تهيئة البُنى المؤسسية والتشريعية والقانونية والعلمية التي تجعل هذه النهضة التحديثية- على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي- أمراً ممكناً. إن التنمية الاقتصادية ليست سوى مُحصلة لهذه الجهود المتواصلة، في كافة الدول العربية، من أجل خلق أُطر قانونية ومؤسسية جاذبة للنمو ومُحفزة عليه، بل وداعمة له بكل السُبل الممكنة.

إن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، باعتبارها البوتقة الحاضنة لكافة جهود العمل العربي المشترك في مختلف مساراته وبكافة أشكاله التنظيمية والمؤسسية، تظل الإطار الرئيس لاكتساب الخبرات وتقاسمها ونقلها فيما يخص

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ومن يطلع على هذا التقرير سيلمس صدىً لكافة الموضوعات والقضايا والمُبادرات التي تتعلق بقضايا النمو في العالم العربي، كما سيجد استعراضاً لكافة الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للجامعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية خلال العام المُنصرم، فضلاً عن أهم الإجراءات التي جرى اتخاذُها لتنفيذ قرارات القمم العربية، وآخرها قمة الأردن التي انعقدت في مارس/ آذار 2017.

إن الحاجة لتعزيز العمل العربي المُشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تشتد اليوم أكثر من أي وقت مضى، إذ لا يخفى أن الأزمات الخطيرة المتوالية التي ضربت المنطقة العربية منذ العام 2011 لا تؤثر على دولة بعينها، أو على مجموعةٍ من الدول، وإنما تمتد تأثيراتها السلبية وتبعاتها الخطيرة مُتخطية الحدود، وتُزيد من صعوبة الأوضاع الاقتصادية في عددٍ من الدول العربية، سواء فيما يتعلق بارتفاع تكلفة حماية الحدود وصون الأمن الداخلي من مخاطر الإرهاب، أو من حيث تدفق أعداد هائلة من اللاجئين بكل ما يحمله ذلك من أعباء على النظم الحياتية المختلفة تفوق قُدرة الحكومات في الدول المُضيفة. ويُضاف إلى ذلك كله تأثيرات هذه الصراعات على التجارة البينية بين الدول العربية، وعلى التوظيف والتشغيل، وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي التي نالها أذى كبير في ظل تصاعد التهديدات الإرهابية واستمرار حال انعدام الاستقرار في بعضِ الدول العربية.

إن الصورة ليست قاتمة كلها، وفي كل تحدٍ تكمن فُرص يتعين اغتنامها. ويقيني أن العِقد القادم في العالم العربي سيكون عِقداً لإعادة البناء والإعمار. فهناك حواضر هُدِّمت، ومدن خُرِبت ودُمَّرت، وسيحتاج الأمر لسنواتٍ من العمل والجهد التنموي من أجل استعادة ما كان وإعمار ما خُرّب، الأمر الذي يمثل – في نظري– فُرصة كبيرة لمشروعاتِ تكامل عربي تُركز على هذا الجانب الذي

يُسهم ولا شك في تعزيز الوضع الاقتصادي العربي في مجمله. إن جهود إعادة الإعمار تُمثل مدخلاً مثالياً لإطلاق عملية تنموية مُتكاملة ومترابطة في العالم العربي، وهو أمر يتعين الانتباه له من جانب المُخططين والاستراتيجيين العرب المعنيين بالعمل التنموي وبإعادة الإعمار.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الجامعة العربية تظل الموئل الحاضن للمشروع الاقتصادي الأهم في المنطقة، ألا وهو مشروع التكامل الاقتصادي الذي آن أوان انتقاله من مجال التفكير والتخطيط إلى حيز العمل والإنجاز. إن هذا التقرير يتضمن العشرات من الفاعليات والمؤتمرات المتخصصة والدراسات التي تُسهم كلها في استكمال الأركان القانونية والتشريعية لمنطقة التجارة الحرة العربية، والاتحاد الجمركي العربي، وتحرير التجارة العربية في مجال الخدمات، إلى غير ذلك من مسارات التكامل الاقتصادي العربي التي تتحرك في بعض الأحيان بإيقاع قد لا يُرضي التطلعات والآمال، غير أن ذلك ينبغي أن يكون دافعاً لنا جميعاً لبذل مزيد من العمل والجهد، خاصة في مجال المفاوضات التي تجري بين المؤسسات والهيئات الاقتصادية في مختلف الدول العربية.

وأجدُ من الأهمية في هذا المقام الإشارة إلى تطورٍ هام سيتحقق هذا العام، بإذن الله، على صعيد تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وهو اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية المُتفق على تداولها في منطقة التجارة الحُرة (وهي تتجاوز 90% من إجمالي قواعد المنشأ للسلع العربية). ولا يعني ذلك بأي حالٍ أن تكون منطقة التجارة الحرة هي خاتمة المطاف، بل هي خطوةٌ يتبعها خطوات، وشوط نقطعه يليه أشواط. وسيجد القارئ لهذا التقرير حصراً بكافة النشاطات التي انخرطت فيها مؤسسات العمل العربي المشترك من أجل التفاوض حول التعريفة الجمركية الموحدة، والانتهاء من القانون الجمركي العربي الموحد، فضلاً عن مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات، وتعزيز آليات فض

المنازعات...وكلها أركان لا غِنى عنها لخلق حالة تكاملية حقيقية بين اقتصادات وأسواق الدول العربية.

إن العالم العربي يمر من دون شك بمنعطفٍ صعب، تتضافر فيه جُملة من التحديات الأمنية والتنموية لتُشكل جداراً صلداً يحول بين الدول العربية وبين اللحاق بعصرها عبر إقامة مُجتمعات عصرية تتبنى نماذج تنموية مُستدامة تنطلق من الإنسان وتنتهي إليه. وعلى قدر عِظم التحديات والصِعاب تكون صلابة العزيمة والإرادة. ويقيني أن الدول العربية قادرةٌ على الانتصار في معركة التنمية، عارفاً بأن الجهد الذي يبذله المعنيون بقيادة العمل الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي يُعد جوهرياً وحاسماً من أجل تحقيق هذا الانتصار.

الجزء الأول: العمل الاقتصادي العربي المشترك

أولاً: في مجال التكامل الاقتصادي العربي:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1- عقد الاجتماع (15) لفريق العمل المختص بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية (الأمانة العامة: 18-2017/4/20)، وذلك لاستكمال مناقشة آلية المعالجات التجارية (الدعم والإغراق والتدابير الوقائية)، وتقييم برنامج العمل حول المعالجات التجارية للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2- عقد الاجتماع (43) للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانة العامة: 29-2017/5/31) حيث تم خلاله مناقشة عدة موضوعات منها: متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والآلية المقترحة لقبول الفاتورة الصادرة من قبل وسيط في بلد عربي، وتقرير اتحاد الغرف العربية "منطقة التجارة الحرة بين اتجاهات الانغلاق التجاري وآفاق طريق الحرير"، وتقارير متابعة تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

3- تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي د.ع (99) رقم (2122) بتاريخ 2017/2/16 الذي نص على: "الترحيب بعقد الملتقى العربي الأول للتقييس وحماية المستهلك الذي تستضيفه جمهورية السودان خلال عام 2017 برعاية كريمة وحضور فخامة رئيس جمهورية السودان، وتكليف الأمانة العامة بالتحضير والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والجهات المختصة في جمهورية السودان بعقد اجتماع تنسيقي يوم 2017/2/28 بمقر المنظمة في المملكة المغربية"، عُقد الملتقى العربي

للتقييس وحماية المستهلك تحت شعار "التقييس يعزز حماية المستهلك" يومي 16-2017/10/17 باستضافة كريمة من الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، وبالتعاون مع الأمانة العامة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

4- عُقد الاجتماع الاستثنائي للجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق خلال الفترة 6-2017/11/8 بمقر المجلس الأعلى للجمارك اللبنانية بمدينة بيروت، بمشاركة الدول الأعضاء، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2143 د.ع (100) بتاريخ 2017/8/24، الذي تضمن "تكليف الأمانة العامة بإعداد جداول منقحة لبنود قواعد المنشأ التفصيلية العربية المتفق عليها، ومراجعتها من قبل لجنة التوفيق بين الترجمات، لعرضها على الاجتماع القادم المشترك لكبار المسؤولين ولجنة قواعد المنشأ".

5- عقد الاجتماع (16) لفريق عمل المختصين بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية (الأمانة العامة: 19-2017/11/20) لاستكمال مناقشة وضع آلية المعالجات التجارية (مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية)، حيث تمت مناقشة مرئيات ومقترحات الدول الاعضاء حول آلية مكافحة الدعم والإغراق.

6- عُقد الاجتماع (4) للفريق العربي لحماية المستهلك في الدول العربية (تونس: 2017/12/11) بمشاركة وفود الدول العربية والمنظمات المتخصصة. وركّز الاجتماع على أهمية تفعيل مهام الفريق التي تخدم تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مستوى حماية المستهلك العربي.

7- عقدت لجنة التنفيذ والمتابعة اجتماعها (44) (الأمانة العامة : 26-2017/12/28)، تم خلاله مناقشة الموضوعات التالية: متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والآلية المقترحة لقبول الفاتورة الصادرة من قبل وسيط في بلد عربي، ونتائج ورشة آلية تسوية المنازعات للدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الأمانة العامة: 19-2017/12/21)، وإمكانية وضع آلية لالتزام الدول العربية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بإتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تقرير وتوصيات الفريق المختص بوضع آلية للمعالجات التجارية، تقرير وتوصيات فريق الخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك، التقرير الدوري للدول العربية حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

لجنة قواعد المنشأ:

8- تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2143) د.ع (100) بتاريخ 2017/8/24 بشأن قواعد المنشأ، عقد الاجتماع (6) للسادة كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشاركة أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ (الأمانة العامة:17-18 /2017/12). وقد توصل الاجتماع لعدد من التوصيات أهمها:

- الطلب من الدول الأعضاء مراجعة قائمة قواعد المنشأ التفصيلية العربية المتفق عليها بعد تعديلها من قبل لجنة التوفيق بين الترجمات، وموافاة الأمانة العامة للجامعة بملاحظاتها على القائمة في موعد أقصاه 15 يناير 2018، لعرضها على الاجتماع التكميلي المقرر عقده يوم السبت الموافق 2017/2/3.
- إحالة القائمتين(2) و(3) المدرجتين بالمحضر ، حسب المواقف المسجلة الى الدول الأعضاء للنظر في إمكانية تغير مواقفها في ضوء المستجدات على الساحة الاقتصادية، على ان ترسل الدول الاعضاء مواقفها المحدثة للأمانة

العامة في موعد اقصاه 2018/1/15 ، لعرضها على الاجتماع التكميلي لمناقشتها واتخاذ التوصية المناسبة بشأنها.

- تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد دراسة حول انعكاسات الأخذ بمبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية.
- تكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المملكة العربية السعودية بتنظيم ورشة عمل حول التحول الإلكتروني لإصدار شهادة المنشأ خلال عام 2018، للاستفادة من تجربة المملكة والدول الأخرى في هذا المجال ، ومن ثم عرض توصياتها على اجتماع قادم للجنة.
- وفي ختام أعمال الاجتماع، اتفقت الوفود المشاركة على عقد لقاء تكميلي للاجتماع السادس للسادة كبار المسؤولين وبمشاركة أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية يسبق اجتماعات الدورة (101) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك يوم السبت الموافق 2018/2/3 بمقر الأمانة العامة لمناقشة اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية العربية المتفق عليها وبحث الية العمل بها.

9- عقد اللقاء التكميلي للاجتماع (6) لكبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمشاركة أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة: 2018/2/3)، لإعادة مناقشة المواقف التفاوضية للدول الأعضاء حول القائمتين (2)، (3)، وتم الاتفاق على ما يلي:

- الموافقة على قائمة قواعد المنشأ التفصيلية العربية المتفق عليها، وإحالتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها والنظر في دخولها حيز التطبيق.
- إحالة جزء من البند رقم 3920 (الواح من السيليلوز معاد انتاجه أو من بولى اميدات ، أو بولي اثيلين) إلى اللجنة الفنية لقواعد المنشأ للاتفاق على قاعدة المنشأ التفصيلية بخصوصه.

- إحالة القائمة (2)، حسب المواقف المسجلة للدول الاعضاء الى اللجنة الفنية لقواعد المنشأ للتوافق حول القاعدة التفصيلية المقترح تطبيقها للبنود الستة المختلف عليها، ومراجعة الوصف الجمركي للقائمة، وعرض ما تتوصل إليه على الاجتماع القادم لكبار المسؤولين بمشاركة أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ.
- إحالة القائمة (3)، حسب المواقف المسجلة للدول الأعضاء الى اللجنة الفنية لقواعد المنشأ للنظر في وضع قواعد منشأ تفصيلية لتفريعات بنود القائمة (3) حسب النظام المنسق لعام 2017، وعرض ما تتوصل اليه على الاجتماع القادم لكبار المسؤولين بمشاركة أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ.

<u>في مجال الشؤون الجمركية:</u>

10- عُقد الاجتماع (37) للسادة مدراء عامي الجمارك في الدول العربية (الأمانة العامة: 4-2017/4/5)، وتم خلاله مناقشة ما يلي: مسميات وعناوين ضباط الارتباط لمتابعة موضوعات الاتحاد الجمركي العربي وإتمام المتطلبات الجمركية، والمبادرة الاسترشادية الموحدة حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة، ومشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، وتقرير وتوصيات الاجتماع (17) للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات (الأمانة العامة: 9-2016/10/12)، وتقرير وتوصيات الاجتماع (18) للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات (الأمانة العامة: 20-2017/2/23)، ونتائج اجتماع لجنة التوفيق بين الترجمات (بيروت: 23-2017/1/27)، وتقرير وتوصيات الاجتماعين (7) و(8) للجنة تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) (الأمانة العامة: 2-2016/10/4)، (الأمانة العامة: 6-2017/2/8).

11- عُقد الاجتماع (9) للجنة الفنية المشرفة على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية المعدلة (الأمانة العامة: 16-2017/4/18) لمناقشة موضوع إقرار اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية المعدلة.

12- عقد اجتماع لجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق لتحديث قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بيروت: 17-2017/7/21) ثم الاجتماع الاستثنائي لمناقشة بنود قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها (بيروت: 6-2017/11/8)، واستكمالا للاجتماعات الدورية لأعمال لجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق عُقد اجتماع اللجنة لاستكمال ترجمة وإدخال شروحات النظام المنسق المحدثة لعام 2017 لتحديث قائمة السلع التي لا يسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي لأسباب دينية وصحية وعسكرية (الأمانة العامة: 15-2018/1/19).

13- عُقد الاجتماع الإقليمي (47) للسادة مدراء عامي الجمارك لإقليم شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط (القاهرة:2018/1/31)، لمناقشة سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة الجمارك بالإقليم ومنظمة الجمارك العالمية، وأثر هذا التعاون على تيسير وانسياب حركة التجارة بين الدول الأعضاء بالمنطقة وفق المنظومة الحديثة للتجارة الدولية.

<u>في مجال التجارة في الخدمات:</u>

14- عُقدت الدورة التدريبية الخاصة بسلامة الغذاء بالتعاون بين الأمانة العامة والوكالة السويدية للتعاون الانمائي (استكهولم - السويد: 16-2017/5/18).

15- عُقد اجتماع مع خبراء الوكالة السويدية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الأمانة العامة: 6 –2017/6/8) لبحث سبل تعزيز التعاون بين الوكالات المذكورة والإدارات المعنية في مجالات التجارة في الخدمات.

16- قامت الأمانة العامة بتعميم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2143) بتاريخ 2017/8/24، على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 5/4803 بتاريخ 2017/8/28. كما تم تعميم العرض النهائي للمملكة الاردنية الهاشمية بموجب المذكرة رقم 3/2048 بتاريخ 2017/8/29 وفقا لقرار المجلس المُشار إليه. وقد عقد اجتماع لجنة مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (الأمانة العامة: 25–2017/10/26). وتم تعميم تقرير وتوصيات الاجتماع بموجب المذكرة رقم 3/2546 بتاريخ 2017/10/29.

17- قامت الأمانة العامة بتعميم مقترحها بخصوص آلية التعامل مع الدول التي تقدم عروضها النهائية للانضمام إلى الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وذلك قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بموجب المذكرة رقم 5/5940 بتاريخ 2017/10/29. وتلقت مذكرة الجمهورية اللبنانية رقم 13338 بتاريخ 2017/11/23 بشأن احتياجاتها من الدعم الفني في إطار التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، ومذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية رقم 2334/324 بتاريخ 2017/12/7. كما قامت الأمانة العامة بتعميم المذكرة رقم 5/6815 بتاريخ 2017/12/10 والمتضمنة مذكرة القطاع القانوني رقم 1685/د/م بتاريخ 2017/12/3، والتي تفيد بتوقيع المملكة العربية السعودية بالحروف الأولى (تأشير) على الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية تمهيدا للتصديق عليها.

في مجال الاتحاد الجمركي العربي:

18- عُقد الاجتماع (19) للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات (الأمانة العامة: 8-2017/5/11)، وتناول الاجتماع أهمية تبادل المعلومات الجمركية إلكترونيا، وإنشاء مركز معلومات جمركي عربي والانتهاء من مشروع نموذج البيان الجمركي العربي الموحد وآليات تأهيل المنافذ الجمركية العربية.

19- عُقد الاجتماع (32) للجنة الاتحاد الجمركي العربي (الأمانة العامة: 21 - 2017/5/22)، وتم مناقشة عدة موضوعات، منها: الإطار التشريعي للاتحاد الجمركي العربي، ومشروع الشروط المرجعية لدراسات الاتحاد الجمركي العربي، وتقرير حول مستجدات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ونتائج الاجتماع (36) للجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة (الأمانة العامة: 5-2017/2/9)، حيث استكملت اللجنة مناقشة ملاحظات الدول الأعضاء على جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة، وتحديث جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة وفق النظام المنسق الصادر عن منظمة الجمارك العالمية لعام 2017، وآلية التفاوض على توحيد التعريفة الجمركية العربية الموحدة.

20- عُقد الاجتماع (33) للجنة الاتحاد الجمركي العربي (الأمانة العامة: 8-2018/1/10)، وتم خلاله استعراض تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نتائج الاجتماعين (37) (الأمانة العامة: 2-2017/7/6) و(38) (بيروت: 10/30-2017/11/3) للجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة والذي تناول مفاوضات الدول الأعضاء على توحيد الرسوم الجمركية للقسمين الأول والثاني (24 فصل) من فصول النظام المنسق. كذلك تم عرض نتائج الاجتماعين (30) (الأمانة العامة: 25-2017/9/27)

و(31) (الأمانة العامة:18-2017/12/20) للجنة القانون الجمركي العربي الموحد والذي تم خلالهما مراجعة مشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد وفق القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية، حيث قامت اللجنة بالانتهاء من المراجعة وسيتم رفع الموضوع إلى السادة مدراء عامي الجمارك لاتخاذ اللازم.

الدعم الفني للدول العربية من خلال التعاون مع المنظمات الدولية:

21- عقدت ورشة عمل حول "تسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية"، وذلك في إطار المشروع القائم بين الأمانة العامة والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، (الأمانة العامة: 19-2017/12/21) لدعم القدرات الفنية للدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

22- عقدت ورشة عمل حول تسهيل التجارة بين الدول العربية في إطار التعاون القائم بين الأمانة العامة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (الأمانة العامة: 2017/12/11)، حيث تم تناول موضوعات تسهيل التجارة وكيفية انعكاس ذلك على نسب التجارة البينية بين الدول والوضع العالمي والعربي في تناول تلك الموضوعات، كما تم استعراض متطلبات الأمانة العامة من الدعم الفني للمضي قدما في برنامج التعاون القادم.

23- تم تنظيم برنامج تدريبي حول تسوية المنازعات (الأمانة العامة: 19-2017/12/21) وذلك بحضور 40 مشارك من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. يهدف البرنامج التدريبي إلى رفع المعرفة والقدرات الفنية للمشاركين حول نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية والأنظمة المتبعة في الاتفاقات الإقليمية، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واللائحة الإجرائية لتسوية المنازعات المطبقة في إطار المنطقة. وقد تناول البرنامج التدريبي أهمية نظم تسوية

المنازعات في أي اتفاق تجاري مع إيجاد الفرصة لحل المنازعات أولاً من خلال المشاورات، وكيفية عمل نظام تسوية المنازعات على إرساء نوع من الثبات والتوقعية بما يزيد من التجارة البينية العربية ويعزز من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتكامل الاقتصادي العربي.

الدراسات والبحوث

24- تم إعداد عدد من الدراسات والبحوث على النحو التالي:

- ورقة عمل بعنوان "مسار وتحديات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي " قدمت في ورشة عمل حول آليات التفاوض حول التعريفة الجمركية الموحدة وآثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاد اللبناني" (بيروت: 18- 2017/10/19).
- دراسة حول "الجوانب الاقتصادية لإعادة الاعمار ما بعد التحولات" حيث قدمت في المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2017 (بيروت: 23-2017/11/24).
- ورقة عمل حول "الانعكاسات الاقتصادية لتقاطع اتفاقات التجارة الحرة للدول العربية" قدمت في ورشة العمل حول" الأدوات والآليات الكمية التجارية لتحليل الآثار الاقتصادية" (بيروت: 2017/11/29).
- ورقة عمل بعنوان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :الواقع والآفاق، قدمت خلال ورشة عمل آلية فض المنازعات (الأمانة العامة: 19-2017/12/21).

ثانياً: في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية:

في مجال البيئة واستدامة الموارد الطبيعية:

25- عقدت الأمانة العامة الاجتماع (34) للفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة (الأمانة العامة: 2-2017/4/4)، وصدر عنه مجموعة من التوصيات تم

اعتمادها في الدورة (29) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (الأمانة العامة :2017/10/19).

26- عقد اجتماع الفريق العربي لمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي (الأمانة العامة: 10- 2017/4/12)، وصدر عنه مجموعة من التوصيات تم اعتمادها في الدورة (29) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (الأمانة العامة :2017/10/19).

27- شاركت الأمانة العامة في اجتماعات بروتوكول مونتريال الاقليمية الخاص بشبكة المسؤولين عن وحدات الأوزون الوطنية في غرب آسيا (البحر الميت: 24-2017/4/27)، وذلك لمناقشة اعتماد تعديل كيغالي حول المواد الهيدروفلوركربونية.

28- شاركت الأمانة العامة في المنتدى العربي (8) للتغير المناخي وتأثيره على البيئة الساحلية الذي نُظّم من قبل الاتحاد العربي للشباب والبيئة (الغردقة: 25- 2017/4/29)، ويهدف المنتدى إلى تسليط الضوء على البيئة الساحلية ودورها في التنمية المستدامة، وكذلك التوعية بأهمية الحفاظ عليها.

29- نظّمت الأمانة العامة بالتعاون مع كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاجتماع التحضيري حول القضايا البيئية والاولويات الاقليمية للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة" (القاهرة: 23-2017/4/24). وتم خلال الاجتماع دراسة المحاور التالية: أهمية البعد البيئي في تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة؛ وأهمية استدامة الموارد الطبيعية للمحافظة على سبل العيش للفقراء. كما شاركت الأمانة العامة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2017 (الرباط: 3-2017/5/5) وتم تقديم ورقة حول التقنية بشأن الأبعاد البيئية ودورها

في النهج المتكامل في التنمية المستدامة. كما تناول الاجتماع مساهمات المنطقة العربية في المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام 2017 (نيويورك: 10-2017/7/19).

30- عُقد المؤتمر العربي التحضيري (3) للحد من مخاطر الكوارث (الدوحة: 2017/5/1-4/30)، بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وقد سبقه اجتماع تنسيقي بين منظمي المؤتمر العربي للحد من مخاطر الكوارث والدولة المضيفة (دولة قطر) (الدوحة: 2017/4/19)، وذلك للتشاور حول الترتيبات التنظيمية واللوجستية ومحاور المؤتمر. وقد هدف المؤتمر إلى تحديد الأولويات العربية على المستوى الاقليمي والوطني، وتحديد الفجوات الواجب معالجتها على كافة المستويات الوطنية والاقليمية، والتأكيد على الالتزام السياسي العربي للحد من مخاطر الكوارث من خلال تنفيذ الأولويات العربية المتفق عليها. وشهد المؤتمر مشاركة فاعلة بين كافة الشركاء وأصحاب المصلحة للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز التعاون والتنسيق على المستويين الوطني والاقليمي، وتم تأطير عمل لجنة العلوم والتكنولوجيا العربية. كما تم إقرار الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، بعد موائمتها مع إطار عمل سنداي، كما تم صياغة موقف عربي موحد للمساهمة العربية في المنتدى العالمي الخامس للحد من مخاطر الكوارث (كانكون-المكسيك: 21-2017/5/26)، وصدر عن المؤتمر العربي بيان الدوحة الخاص بالمنطقة العربية للحد من مخاطر الكوارث تم عرضه في المنتدى العالمي الخامس للحد من مخاطر الكوارث.

31- عقدت اللجنة المشكلة لتحديث وتطوير مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة اجتماعاً (الأمانة العامة : 9-2017/7/10) وصدر عن

الاجتماع عدة توصيات تم عرضها على الدورة (29) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة (الأمانة العامة: 2017/10/19) للاعتماد.

32- عُقد الاجتماع التشاوري حول الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة التنمية المستدامة 2030 (القاهرة: 18-2017/9/20) بتنظيم مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة، وذلك بهدف تنفيذ قرار مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة رقم (495) لعام 2016. وتم خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات التالية: البعد البيئي لأجندة التنمية المستدامة 2030، مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة، مساهمة البعد البيئي في الإطار الاسترشادي للتنمية المستدامة الذي أعدته الأمانة العامة. ونتج عن الاجتماع الإطار الاسترشادي لتنفيذ البعد البيئي في خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، وتم اعتماده من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة في دورته (29) بموجب قراره (523) لعام 2017.

33- عُقد الاجتماع (13) للتعاون القطاعي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ووكالاتهما المتخصصة حول "التعاون في حفظ وإدارة الموارد المائية في المنطقة العربية (الأمانة العامة: 23-2017/10/25) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وذلك بهدف تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (11) للدورة (71) لعام 2016. وتم خلال الاجتماع مناقشة ترابط أمن الطاقة والمياه والغذاء من أجل التخطيط الاستراتيجي والسياسات، الاستجابة الجماعية المنسقة لندرة المياه، التصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في قطاع المياه،

النهوض بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه. ومن أهم نتائج الاجتماع: تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في مجال المياه، وضع مصفوفة لمجالات التعاون بين الجامعة العربية في المياه، إنشاء فريق عمل مشترك للتعاون في مجال تنفيذ سياسات المياه، إيلاء ندرة المياه أولوية لتفرد المنطقة العربية بهذه المشكلة.

34- عُقدت ورشة العمل التشاورية حول تعزيز آليات الزراعة المستدامة (الأمانة العامة:21-2017/11/23) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وذلك بهدف تشجيع الإجراءات والسياسات التي تعزز الإيكولوجيا الزراعية لكونها تخدم الأمن الغذائي.

35- عُقد "الملتقى العلمي (أمن البيئة)" (الأمانة العامة: 12- 2017/12/13) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة وجامعة نايف للعلوم الأمنية، وذلك بهدف رصد وتحليل أبرز التحديات والتهديدات التي تواجهها البيئة في الدول العربية.

<u>في مجال الأرصاد الجوية والمناخ:</u>

36- عقدت لجنة إدارة معلومات مخاطر الطقس والمناخ اجتماعها الثاني (الأمانة العامة: 3 -2017/4/4)، لمتابعة تنفيذ مشروع "نظام إنذار مبكر مشترك للمنطقة العربية"، ودراسة آليات الحد من مخاطر الكوارث المرتبطة بالمناخ في الدول العربية، ووضع آليات التعامل مع الظواهر الجوية المتطرفة.

37- عُقدت الاجتماعات التنسيقية الدورية لتنمية قدرات خبراء الدول العربية في قضايا تغير المناخ (بيروت: 10-2017/4/13)، بتنظيم مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا، ومكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول

العربيـــة. وتضـــمنت النقاشـــات عقـــد الاجتمـــاع التنســـيقي (17) للمجموعـــة التفاوضـــية العربيـــة لتغيـــر المنـــاخ وورشـــة العمـــل الثامنـــة لتنميـــة قـــدرات خبـــراء الـــدول العربيـــة فـــي قضـــايا تغيـــر المنـــاخ واســـتعراض أنشـــطة صـــندوق المنـــاخ الأخضر وكيفية استفادة الدول العربية من آلياته.

38- عقـدت اللجنـة العربيـة الدائمـة للأرصـاد الجويـة دورتهـا (33) (الأمانـة العامـة: 23-2017/4/25) لمناقشـــة نشـــاط مرافـــق الأرصـــاد الجويـــة العربيـــة منـــذ نهايـة الـدورة (32) ومتابعـة تنفيـذ مهـام اللجـان الفرعيـة التابعـة للجـان الدائمـة (لجنـة أرصـاد الطيـران، لجنـة الإعـلام، لجنـة إدارة معلومـات مخـاطر الطقـس والمنـــاخ)، وتـــم تشـــكيل فريـــق عمـــل التـــدريب وبنـــاء القـــدرات؛ واســـتعراض الاســـتراتيجية المتكاملـــة لخـــدمات الأرصـــاد الجويـــة العربيـــة 2018-2030، ومتابعـــة أوجـــه التعـــاون مـــع المنظمـــة العالميـــة للأرصـــاد الجويـــة، وأنشـــطة المنظمـــات العربيـــة والإقليميـــة والدوليـــة ذات العلاقـــة، وتفعيـــل التعـــاون مـــع التجمعات الإقليمية والدول في إطار المنتديات.

39- عقـد المكتـب التنفيـذي لمجلـس الـوزراء العـرب المعنيـين بشـؤون الأرصـاد الجويـــة والمنـــاخ اجتماعـــه الأول (الأمانـــة العامـــة: 26-2017/4/27) لمتابعـة تنفيـذ قـرارات المجلـس ومهامـه فـي تنميـة قـدرات مرافـق الأرصـاد الجويـة ودعمهـا، بمـا يتماشـى والتزاماتهـا الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة، ومتابعـة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعنية بخدمات الأرصاد الجوية والمناخ.

40- شـاركت الأمانـة العامـة فـي اجتماعـات الهيئـات الفرعيـة المنبثقـة عـن اتفاقيـة الأمـــم المتحـــدة الإطاريـــة بشـــأن تغيـــر المنـــاخ (بـــون: 8-2017/5/18)، وتناولـــت الاجتماعـــات مناقشـــة مختلـــف القضـــايا ذات العلاقـــة التـــي يجـــب مراعاتهـا عنـد وضـع الخطـوات التنفيذيـة لاتفـاق بـاريس، وأهمهـا: أسـلوب إعـداد الـدول الأطـراف (بمـا فيهـا الـدول الناميـة) مسـاهمتها الوطنيـة للحـد مـن

ارتفاع متوسط درجة الحرارة، وتحديد المساهمات الوطنية لتخفيف الانبعاثات؛ وتوفير التمويل للدول النامية لمجابهة تغير المناخ من خلال تفعيل صندوق المناخ الأخضر؛ ودعم وبناء القدرات للدول النامية للمساهمة في الحد من تغيرات المناخ وآثارها الوخيمة؛ وتعزيز العمل الدولي للحد من مخاطر تغير المناخ.

41- عُقد اجتماع الفريق الفني للمنتدى العربي للتوقعات المناخية (بيروت: 2017/9/29) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وتم خلاله مناقشة "دراسة التوقعات الموسمية لهذا الخريف واعداد تقرير فني"، ونتج عنه: إعداد تقرير فني أولي حول الحالة المناخية للمنطقة العربية، وتعزيز تبادل التوقعات الموسمية والمناخية بين الدول العربية.

42- عُقدت الاجتماعات التنسيقية الدورية لتنمية قدرات خبراء الدول العربية في قضايا تغير المناخ (القاهرة: 9-2017/10/12) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب غرب آسيا، ومكتب اليونسكو الاقليمي للعلوم في الدول العربية، حيث تم استعراض أنشطة صندوق المناخ الأخضر وكيفية استفادة الدول العربية من آلياته، ومتابعة تنمية قدرات المفاوضين العرب في مجال تغير المناخ في الموضوعات المطروحة على مائدة المفاوضات، وتحديد الموقف العربي المشترك باعتباره أساسا للتحرك العربي في الجولة التفاوضية (بون: 6-2017/11/17). ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: التنسيق اللازم والمكثف في كافة المحافل ذات العلاقة بتغير المناخ لضمان عدم الخروج بأي قرارات قد تضر بالموقف العربي الموحد في مفاوضات تغير المناخ، والاهتمام بدور المؤسسات العلمية ودعم الأبحاث

العلمية المتخصصة في قضايا تغير المناخ لوضع الحقائق العلمية في نصابها خلال المفاوضات.

43- عُقدت الدورة (23) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (بون: 6-2017/11/17)، حيث تم مناقشة التفاوض حول الخطوات التنفيذية لاتفاق باريس وما له من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وبيئية على كافة دول العالم، كما عُقدت اجتماعات تنسيقية للمجموعة العربية لمتابعة سير المفاوضات والاتفاق على مستجدات الموقف العربي وحشد التوافق مع التكتلات الإقليمية والدول النامية ذات المصالح المشتركة.

<u>في مجال الموارد المائية:</u>

44- عقد الاجتماع الاقليمي حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (الأمانة العامة: 2017/4/9)، تم خلاله مناقشة نتائج الدراسات الأربعة حول "تضمين الترابط بين المياه والطاقة والغذاء في الاستراتيجيات القطاعية إقليمياً وعلى مستوى الدول" ، والتي تم إنجازها في إطار مشروع التكيف مع تغيرات المناخ في قطاع المياه الممول من طرف الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وشملت الدراسات تحليلاً للإطار المؤسساتي الملائم لتضمين الترابط في استراتيجيات قطاعات المياه والطاقة والغذاء على مستوى الجامعة وعلى مستوى الدول من خلال نموذجي الأردن ومصر.

45- عقد الاجتماع التشاوري الأول حول تقييم ورصد مستويات الأمن الغذائي بالمنطقة العربية (بيروت: 10-2017/4/13)، وتم خلاله مناقشة مراحل تنفيذ مشروع الأمن الغذائي للمنطقة العربية.

46- عقد الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي للمياه (القاهرة :2017/4/20)، تم خلاله مناقشة الموضوعات التي سيتناولها المنتدى وأدوار الشركاء فيه

وكذلك جدول الأعمال. وقد عقد المنتدى العالمي للمياه (القاهرة: 27-2017/11/29) تحت شعار "شراكة المياه مشاركة في المصير".

47- عقدت الدورة (12) لجمعية علوم وتقنية المياه في دول مجلس التعاون الخليجي (المنامة: 28-2017/4/30) تحت شعار "نحو استراتيجيات مياه مندمجة في دول مجلس التعاون الخليجي"، وقدمت الأمانة العامة محاضرة بعنوان "الوضع المائي في المنطقة العربية: تحديات الحاضر وفرص المستقبل، خطوات في الاتجاه الصحيح".

48- عُقد اجتماع اللجنة التوجيهية للحوار الدولي حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (بون: 29-2017/3/30) والممول من طرف الاتحاد الأوربي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. ويتم تنفيذ هذا المشروع على مستوى أقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والمنطقة العربية. ويُعد منصة للحوار بين الشركاء وأصحاب المصلحة حول السبل الفعالة للربط بين القطاعات الثلاث لضمان انسجام السياسات وكفاءة أداء القطاعات لضمان استدامة الموارد. وتم عرض نتائج الدراسات الأربع حول "تضمين الترابط بين المياه والطاقة والغذاء في الاستراتيجيات القطاعية إقليمياً وعلى مستوى الدول" على الدورة (9) للمجلس الوزاري العربي للمياه (الأمانة العامة : 2017/7/6).

49- شاركت الأمانة العامة في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة (الأمانة العامة: 14-2017/5/17) والذي تم تنظيمه بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد نظمت الأمانة العامة ثلاثة جلسات متخصصة حول موضوعات التغيرات المناخية والأمن المائي والغذائي ومستقبل الترابط بين المياه والطاقة والغذاء في الوطن العربي. كما شاركت في صياغة البيان الصادر عن المؤتمر.

50- شاركت الأمانة العامة في اجتماع برنامج الانسان والمحيط الحيوي لليونسكو (الجزائر: 22 -2017/5/24)، والذي تم تنظيمه بمناسبة الذكرى (20) لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي لليونسكو. وهدف الاجتماع إلى التداول حول تنفيذ الاستراتيجية العشرية 2016-2025، وتبادل الخبرات في مجال التجارب الناجحة في بعض الدول العربية. وقد تم وضع تصور للخطة التنفيذية للاستراتيجية العشرية الخاصة بالمنطقة العربية (LAP) مسترشدين بالخطة التنفيذية لليما.

<u>في مجال الإسكان والتعمير:</u>

51- عُقد الاجتماع (48) للجنة الاستشارية العليا للتقييس (الرباط : 20-2017/4/22)، وتم تقديم عرض حول ما توصلت إليه اللجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء في إعداد الكودات.

52- عُقدت الدورة (26) للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (نيروبي:8-2017/5/12) تحت عنوان "فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة"، كما عُقدت جلسة جانبية لعرض الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

53- عُقد الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية العلمية الاستشارية (الأمانة العامة: 17-2017/5/18) لمناقشة تطوير بنود جدول الأعمال وكذلك تعديل بعض مواد النظام الأساسي لمجلس وزراء الإسكان العرب، وصدر عن الاجتماع عدة توصيات تم اعتمادها في الدورة (34) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (الرباط : 22-2017/12/24).

54- عقد الاجتماع (3) للجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء (الأمانة العامة: 24-2017/9/26)، بهدف تفعيل

العمل العربي المشترك في هذا المجال. وتم خلاله مناقشة التعاون مع المنظمات والاتحادات العربية، ومن أهم نتائج الاجتماع: الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للجنة الدائمة بمقترحاتها حول مشاريع مواصفات جديدة للبناء والتشييد ليتم إرسالها إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

55- عُقد الاجتماع (63) للجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (الأمانة العامة: 2017/10/5)، بهدف تفعيل العمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتعمير، وتم رفع التوصيات الصادرة عنه إلى الاجتماع (82) للمكتب التنفيذي للمجلس.

56- عقد الاجتماع (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (الأمانة العامة: 2017/10/5)، وتم خلاله مناقشة مؤتمر الإسكان العربي، ومن أهم نتائج الاجتماع: عقد مؤتمر الإسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" خلال شهر ديسمبر 2018 بمدينة المنامة بمملكة البحرين، وأن يكون موضوع شعار يوم الإسكان العربي لعام 2018 هو" التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق"، وأن يكون موضوع جائزة المجلس لعام 2018 والمخصصة للمهندس المعماري هو "مشروع سكني ميسر ومستدام"، وتم الطلب من اتحاد المقاولين العرب إعداد المسودة النهائية من "اللائحة والشروط والاجراءات" لجائزة المقاول العربي في ضوء الملاحظات التي وردت إليه من الدول العربية.

- وبالنسبة للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فكان من أهم النتائج: الطلب من الأمانة الفنية للمجلس تعميم العرض المقدم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الاقليمي للدول

العربية الخاص بالتحضير للمنتدى الحضري العالمي (9) (كولالمبور: 7-2018/2/13)، ودعوة الدول العربية للمشاركة فيه، دعوة الدول العربية التي ترغب المشاركة بجلسات جانبية والمعرض على هامش المنتدى إلى التواصل مباشرة مع الجهة المنظمة للمنتدى من خلال الموقع الالكتروني الخاص به، دعوة الأمانة الفنية للمجلس من خلال بعثة الجامعة بنيروبي إلى التنسيق مع المندوبين الدائمين لمتابعة القرارات العربية الصادرة عن المجلس الحاكم وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

- أما المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، فكان من أهم النتائج: دعوة المملكة المغربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمطوية المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية لعام 2017، وكذلك الترتيبات اللوجستية للمنتدى وأشغال الدورة (34) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (الرباط:21-2017/12/23)، تسمية نقطة الاتصال الخاصة بالجانب التنظيمي والجانب العلمي، الترحيب باستضافة دولة الامارات العربية المتحدة للمنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2019، الترحيب باستضافة المملكة الأردنية الهاشمية للمنتدى الوزاري العربي الرابع للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2021.
- وفي إطار التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير، أوصى المكتب التنفيذي بما يلي: الاقتراح على الصين عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال تقنيات البناء السريع، الاقتراح على الهند عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال سبل معالجة العشوائيات والتجارب الرائدة في مجال الاسكان لمواجهة

هذه الظاهرة، الاقتراح على روسيا عقد دورات تدريبية للدول العربية في مجال نظم واجهات المباني المتكيفة مع المحيط الخارجي.

- بشأن الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، تم تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على الدول العربية لإبداء الملاحظات حولها، على أن يقوم المكتب بإدراج كافة التعليقات حول المسودة الثانية المقترح عرضها في المنتدى الوزاري العربي الثاني (الرباط: 21-2017/12/22)، تمهيداً لعرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم بصيغتها النهائية، والطلب من الدول العربية التي لم توافِ الأمانة الفنية للمجلس بالتقدم المحرز في كيفية متابعة أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة آمنة ومرنة ومستدامة" وما يحتويه من غايات، إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك حتى يتسنى تجميع هذه التقارير وتقديمها إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بغرض معرفة ما قامت به الدول العربية. كما تم دعوة الأمانة الفنية للمجلس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الاقليمي للدول العربية التنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المعنية بمتابعة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، لضمان إبراز جهود مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب ومدى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبالأخص الهدف الحادي عشر المقرر مراجعته في المنتدى العربي للتنمية المستدامة في مايو 2018، ومن ثم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المزمع عقده في شهر يوليو 2018 بنيويورك،

وتغيير مسمى البند مستقبلاً ليصبح "متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية".

- بشأن تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الاسكان، تم الطلب من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تقديم عرض مرئي عن تجربتها في مجال "تنويع صيغ عرض السكنات" أثناء انعقاد الدورة (34) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (الرباط: 2017/12/23).
- بشأن محور أعمال الدورة (34) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، تم تحديده ليصبح "التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق"، ودعوة جمهورية مصر العربية إلى تقديم عرض مرئي حول الموضوع أثناء انعقاد الدورة (الرباط: 2017/12/23).
- بشأن إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الاسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك في هذا المجال، تم استحداث بندين تحت مسمى عرض الدراسات والتجارب حول تأهيل المباني المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية، والتشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير. كما تم تغيير مسمى البند الخاص (الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة) ليصبح (متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 الخاصة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة)، ورفع بند (متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الاسكان) من جدول أعمال المجلس، وكذلك رفع البند الخاص بالمستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى من

جدول أعمال المجلس. كما تم الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع لجنة تقييم عمل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب (الأمانة العامة: 25-2016/5/26)، وكذلك الموافقة على مقترحات التعديل في النظام الأساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، ورفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة ومن ثم إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وفق الإجراءات المتبعة في الأمانة العامة.

- بشأن أساليب التمويل العقاري، تم الموافقة من حيث المبدأ على هيكل الدراسة التي أعدتها المملكة العربية السعودية حول "دراسة أساليب التمويل العقاري"، ودعوة الدول العربية إلى إرسال ملاحظاتها حول هيكل الدراسة إلى المملكة العربية السعودية.
- بشأن دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الإسكان والتعمير، تم الترحيب باستعداد كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية مصر العربية، لعقد دورات تدريبية لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية على أن تتحمل جهات أخرى نفقات الإقامة والسفر، ودعوة البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للنظر في إمكانية تحمل تكاليف الإقامة والسفر لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية.

57- عُقد اجتماع للجنة صياغة تحديث الكود العربي الموحد للعزل الحراري (القاهرة: 5-2017/12/7)، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مكتب غرب آسيا والمملكة الأردنية الهاشمية وأعضاء لجنة التحديث والأمانة الفنية للجنة الدائمة، وذلك للنظر في مسودة الكود (المحدث)، ومن أهم نتائج الاجتماع: الموافقة على

لائحة عمل اللجنة الدائمة للكودات العربية ومنهج إعداد وتحديث وتطبيق كودات البناء العربية بعد الأخذ بملاحظات الدول العربية بخصوصها، تكليف الأمانة الفنية للجنة الدائمة برفع نظام عمل اللجنة الدائمة للكودات العربية ومنهج إعداد وتحديث وتطبيق كودات البناء العربية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة، الطلب من الدول العربية الراغبة في الانضمام إلى لجان الصياغة للكودات المقترحة إلى موافاة الأمانة الفنية للجنة الدائمة بذلك.

ثالثاً: في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:

58- عُقدت الدورة (42) للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (القاهرة: 2017/12/3)، والدورة (21) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (القاهرة: 2017/12/4)، وتم خلال الاجتماعين مناقشة نتائج الاجتماع (33) للجنة العربية الدائمة للبريد، وكذلك نتائج الاجتماع (41) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات. كما ناقش الاجتماعان عدداً من الموضوعات منها:

1) متحف طوابع البريد العربي.
2) المعرض السنوي لطوابع البريد العربي.
3) ورقة عمل البريد التونسي عن إصلاح الاتحاد البريدي العالمي.
4) متابعة تنفيذ خطة التنمية الإقليمية للمنطقة العربية 2017-2020.
5) المبادرة العربية للتعليم الذكي.
6) مشروع الربط الإقليمي لشبكات الإنترنت العربية.
7) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-2017.
8) التحضير للمؤتمر العالمي للمندوبين المفوضين PP-18.
9) المنتديات العربية المتخصصة.
10) المنتدى الإقليمي للمحتوى الرقمي العربي.

11) التعاون العربي المشترك مع المجموعات الإقليمية الأخرى في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
12) موضوعات الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة والإرهاب على شبكة الإنترنت والاستخدام الضار لتطبيقاتها.
13) إنشاء هيئة عربية للاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
14) تأسيس الاتحاد العربي للاتصالات.
15) المنتدى العربي لإنترنت الأشياء.

<u>في مجال تقنية المعلومات:</u>

59- عقد فريق بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات اجتماعه (26) (الأمانة العامة: 26-2017/4/27) بمشاركة وفود الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، والأمانة العامة. كما شارك بصفة مراقب المنظمات التالية: المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وتم خلال الاجتماع الاطلاع على الاستراتيجية العربية المحدثة للاتصالات والمعلومات المقترحة، وأجندة المنطقة العربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإعداد المبادرات للمؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات، وتمكين ذوي الإعاقة من استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

60- شاركت الأمانة العامة في مؤتمر حول القمة العربية لمجتمع المعلومات (بيروت: 10-2017/5/12) نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. كما شاركت في ورشتي عمل حول الاستراتيجية العربية ومشروع النطاقات العلوية العربية العامة.

61- عُقد اجتماع اللجنة التوجيهية لمشروع النطاقات العلوية العربية العامة (الأمانة العامة: 2017/5/21)، تم خلاله الاطلاع على الموقف الحالي للمشروع ومناقشة خطة إطلاق النطاقين العلويين (Arab) و(عرب) ومراجعة السياسات العامة للنطاقين، وذلك استعدادا لإطلاق النطاقين للتسجيل.

62- شاركت الأمانة العامة في منتدى الشرق الأوسط لأسماء النطاقات (القاهرة: 22-2017/5/23) باستضافة من جمهورية مصر العربية.

63- عُقد اجتماع مشترك بين الأمانة العامة و"المصلحة الصينية لإدارة فضاء الإنترنت" (الأمانة العامة: 2017/9/25)، وتم خلاله التأكيد على أهمية منظومة الإنترنت في تفعيل الاقتصاد الرقمي وتنمية الاقتصاديات الحديثة للدول، والإشادة بالتقدم التكنولوجي لجمهورية الصين الشعبية والتطور الصناعي والتنموي لها بصفة عامة. وقد اقترحت الأمانة العامة عدداً من الموضوعات للتعاون في هذا المجال وتندرج في إطار الفضاء السيبراني والاقتصاد الرقمي، وتم الإشارة إلى منتدى التعاون العربي الصيني باعتباره أرضية قائمة لهذا التعاون. واقترح الجانبان بعض الموضوعات التي تتضمن مجالات التعاون بينهما. كما اقترحت الأمانة العامة العمل على صياغة مذكرة تفاهم بين الجانبين العربي والصيني تتضمن الموضوعات التي تم طرحها خلال الاجتماع، وهو ما رحب به الجانب الصيني، وتم التأكيد على أهمية العمل على أن تكون هذه المذكرة مُعدّة قبل الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني الذي سيعُقد في جمهورية الصين الشعبية في يونيو 2018، لتوقيعها على هامش الاجتماع.

64- عُقد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي (القاهرة: 23-2017/10/26) بالقاهرة، للتحضير لاجتماع التعاون العام

بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي الذي عُقد لاحقاً بتاريخ 2017/12/10 بمقر الأمانة العامة، لمناقشة عدد من الموضوعات ومن ضمنها خطة العمل العربية الإفريقية 2017-2021/2019. وقد أوضح الاتحاد الأفريقي إن المشروعات المقدمة من الجانب العربي لا تتواكب مع الأجندة الافريقية 2063 والتي تم مناقشتها خلال اجتماعات القمة العربية الافريقية الرابعة (مالابو: 2016/11/23)، وعليه تم إحاطة الاجتماع بأن مقترحات المشروعات المقدمة من الجانب العربي تم الانتهاء منها قبل عقد القمة الرابعة. كما تم الانتهاء من إدماج الأجندة 2030 للتنمية المستدامة في خطة العمل المذكورة، أما بالنسبة للأجندة 2063 "أفريقيا التي نريدها"، فتم الاتفاق على أن يتولى جانب الاتحاد الإفريقي وأن تشارك الإدارة المعنية بالأجندة 2063 "أفريقيا التي نريدها" في الاتحاد الأفريقي في اجتماعات فرق العمل.

65- عُقد اجتماع فريق عمل الخبراء المعنيين بمراجعة خارطة الطريق لحوكمة الإنترنت في المنطقة العربية وميثاق العمل الخاص بالمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت (بيروت: 11-2017/12/12)، وتم خلاله الانتهاء من صياغة الإصدار الثاني من خريطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، التي سوف يتم مراجعتها من جانب الأمانة العامة ولجنة الإسكوا تمهيداً لإطلاقها. وصدر عن الاجتماع بيان بعنوان "نحو تعزيز التعاون العربي الشامل لحوكمة الإنترنت من أجل التنمية المستدامة".

<u>في مجال الاتصالات :</u>

66- عُقد الاجتماع (3) لفريق العمل العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-17 (الرياض: 18-2017/4/20)، وتم خلاله مناقشة نتائج الاجتماع الإقليمي التحضيري للاتحاد الدولي

للاتصالات للمنطقة العربية والمنتدى الإقليمي العربي (الخرطوم: 1/30-2017/2/1)، ونتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للمجموعات الأخرى، وهيكلة المؤتمر القادم WTDC-17، والترشيحات العربية لمختلف المناصب سواء بقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد أو للمناصب المختلفة للمؤتمر.

67- عُقد الاجتماع (22) لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي: 15-2017/4/20)، وتم خلاله الاطلاع على تقرير رئيس الفريق، ووضع خارطة طريق لإدخال أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية IMT2020، والتحضير للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية القادم WRC-19، والتنسيق بين الدول العربية لمحاولة إدخال أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية IMT2020 قبل المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية القادم.

68- في إطار التحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، عقد فريق العمل العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر اجتماعه (5) (بوينس أيرس:2017/10/8)، وتم خلاله بلورة الموقف النهائي للمقترحات العربية المشتركة المُقدّمة إلى المؤتمر، كما تم تسمية منسق لكل مقترح، وتحديد موعد ومكان الاجتماع التنسيقي العربي اليومي الذي تنظمه الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب بالاشتراك مع رئيس الفريق للوقوف على المستجدات ومجريات الأمور وتحديد موقف المجموعة العربية حيال كل منها.

69- عقد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC-17 (بوينس آيرس: 9- 2017/10/20)، بمشاركة كافة الدول العربية عدا جمهورية العراق والجمهورية اليمنية، كما شاركت الأمانة العامة والمكتب الفني للاتصالات التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المؤتمر.

وخلال المؤتمر، قدمت المجموعة العربية 34 مقترحاً، بالإضافة إلى اعتماد المبادرات الإقليمية العربية للتنمية في المنطقة 2017-2021، وهي على النحو التالي:

المبادرة الأولى: البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ:

الهدف: زيادة الوعي وتقديم الدعم بشأن التحديات الرئيسية في مجال البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ ووضع الأطر التنظيمية والتدابير اللازمة لمواجهة التحديات في هذا المجال.

المبادرة الثانية: الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

الهدف: تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحماية الأطفال على الخط ومكافحة جميع أشكال التهديدات السيبرانية، بما في ذلك إساءة استعمال الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

المبادرة الثالثة: الشمول المالي الرقمي:

الهدف: دعم وتمكين النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية واستعمالها من خلال استعمال الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتحقيق مستويات عالية من الشمول المالي الرقمي.

المبادرة الرابعة: إنترنت الأشياء والمدن الذكية والبيانات الضخمة:

الهدف: زيادة ونشر الوعي بخصوص أهمية التحديات المقبلة في عصر إنترنت الأشياء والبيانات الضخمة وكيفية مواجهتها ووضع الأطر التنظيمية واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تساعد على مواكبة التطورات السريعة في مجال الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعمل من أجل التحول إلى المدن والمجتمعات الذكية.

المبادرة الخامسة: الابتكار وريادة الأعمال:

الهدف: بناء القدرات وزيادة الوعي بشأن ثقافة الابتكار وريادة الأعمال خاصةً بالنسبة للشباب وتمكين المرأة بغية تسخير أدوات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطلاق مشاريع وأنشطة اقتصادية تركز على توفير فرص العمل.

70- عقد الاجتماع (12) لفريق العمل العربي لشئون التقييس (الرياض: 19–2017/11/23 ، وتم خلال هذا الاجتماع استعراض مخرجات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات WTSA-16 (مدينة الحمامات: 10/25 – 2016/11/3) ، حيث برزت المجموعة العربية خلال هذه الجمعية بموقف قوي، وتمت الموافقة على معظم المقترحات العربية التي قدمت إلى المؤتمر. كما تم خلال هذا الاجتماع استعراض جميع المستجدات التي تم مناقشتها في لجان الدراسة المختلفة في قطاع التقييس بالاتحاد الدولي للاتصالات.

71- عقد الاجتماع الأول لفريق العمل العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر العالمي للمندوبين المفوضين (دبي: 18–2017/12/20)، وتم خلال هذا الاجتماع اختيار رئيس الفريق ونوابه، كما تم اعتماد آلية ومنهجية عمل الفريق حتى انعقاد المؤتمر، كما تم استعراض قرارات المؤتمرات السابقة للمندوبين المفوضين بغية دراستها وتحديد القرارات التي تحتاج المجموعة العربية بإدخال التعديلات عليها. كما تم استعراض تقرير الخبراء لفريق العمل التابع لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، والمعني بدراسة لوائح الاتصالات الدولية وتكليف فريق العمل العربي لشئون التقييس بمتابعة هذا الموضوع وعرض النتائج على اجتماعات فريق العمل العربي المكلف بالتحضير لمؤتمر المندوبين المفوضين.

في مجال البريد:

72- عقد فريق العمل العربي للأجور اجتماعه الأول (الأمانة العامة: 2017/9/24)، وناقش عدة موضوعات من أهمها: خطة عمل الفريق للفترة 2017–2020، تقرير بشأن أشغال فريق عمل النفقات الختامية الدولي حول نظام الأجور المتكامل، تقرير بشأن أشغال فريق عمل النفقات الختامية الدولي حول خطة المنتجات المتكاملة. وأصدر الفريق عدة توصيات، من أهمها: مراجعة وتحديث الاتفاق العربي للأجور، وفقاً لخطة المنتجات المتكاملة الخاصة بالمنطقة العربية، إحالة التحديث المقترح لنظام النفقات الختامية العربي إلى كل من فريق العمل العربي لتطوير المنتجات والخدمات وفريق العمل العربي للطرود والبريد العاجل لإبداء مقترحاتهم بشأنه وعرضها على الاجتماع القادم للفريق، حث البلدان العربية على ترقية نظام المعالجة البريدية خاصة الطرود البريدية تجنباً للأثار السلبية المترتبة على عدم التحديث وفقا للإصدار EMSET V3، وذلك قبل نهاية ديسمبر 2017، تكليف الأمانة العامة بتعميم خطة عمل الفريق للفترة 2017–2020 على كافة الإدارات البريدية العربية للاطلاع عليها، تكليف الأمانة العامة بتعميم المستند الخاص بمتطلبات الأداء.

73- عقد فريق العمل العربي المؤقت المكلف بصياغة محاور الاستراتيجية البريدية العربية العامة للفترة 2018–2024 اجتماعه الأول (الأمانة العامة: 2017/9/25)، بحضور وفود تمثل كلاً من: البريد الأردني، البريد الإماراتي، البريد التونسي، البريد الجزائري، البريد السعودي، البريد العراقي، البريد العماني، البريد المصري، البريد اليمني. وناقش الفريق عدداً من الموضوعات، من أهمها: تشكيلة الفريق، الاستراتيجية البريدية العالمية (استراتيجية اسطنبول 2016)، الاستراتيجية البريدية العربية العامة السابقة،

محاور الاستراتيجية البريدية العربية العامة حتى عام 2024. وأصدر الفريق توصيات، من بينها: اختيار جمهورية مصر العربية رئيساً لفريق العمل العربي المُكلّف بصياغة محاور الاستراتيجية البريدية العربية، اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية نوّاباً لرئاسة الفريق ودعوة الإدارات البريدية المعنية إلى تسمية ممثليها في هذه المناصب، دعوة رئاسة الفريق لسرعة إعداد خطة عمل وإرسالها للأمانة العامة لعرضها على اجتماع اللجنة العربية الدائمة للبريد (شرم الشيخ: 3-2017/10/4)، تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الإدارات البريدية العربية لإبداء مرئياتهم بشأن محاور الاستراتيجية البريدية العربية العامة حتى عام 2024، وعرضها على الاجتماع القادم للفريق.

74- عقد فريق العمل العربي للتحضير للمؤتمرات اجتماعه (9)، (الأمانة العامة: 2017/9/26) بحضور وفود تمثل كلٍ من: البريد الأردني، البريد الإماراتي، البريد التونسي، البريد الجزائري، البريد السعودي، البريد العراقي، البريد العماني، البريد المصري. وناقش الفريق عدداً من الموضوعات، من ضمنها: خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020، المؤتمر المصغر 2018 في أديس أبابا، ورقة عمل البريد التونسي حول إصلاح الاتحاد البريدي العالمي. وأصدر الفريق توصيات من أهمها: اعتماد خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020 وتكليف الأمانة العامة بتعميمها على الإدارات البريدية العربية للاطلاع على ما جاء فيها، التنسيق مع المجموعة الجغرافية الأخرى بشأن المقترحات العربية المُقدّمة للمؤتمر البريدي المصغر في أديس أبابا 2018 وحثّ البلدان العربية على المشاركة في هذا المؤتمر، دعم المقترح التونسي بشأن إصلاح الاتحاد البريدي العالمي، تكليف الأمانة العامة بتعميم ورقة العمل المقدمة من البريد التونسي على الإدارات البريدية العربية للاطلاع على ما جاء فيها.

75- عقد فريق العمل العربي للطرود والبريد العاجل اجتماعه (8) (الأمانة العامة: 2017/9/27)، وذلك بحضور وفود تمثل كلٍ من: البريد الأردني، البريد الإماراتي، البريد التونسي، البريد الجزائري، البريد السعودي، البريد العراقي، البريد العماني، البريد المصري، البريد اليمني. وناقش الفريق عدداً من الموضوعات، من ضمنها: تشكيلة الفريق، إنجازات فريق العمل خلال الدورة السابقة، خطة عمل الفريق للفترة 2017–2020، ورقة عمل رئاسة الفريق (مجموعة بريد الإمارات) عن الخطة الاستراتيجية لتطوير البريد العاجل والطرود في الدول العربية. وأصدر الفريق عدة توصيات، من بينها:

1) اعتماد تشكيلة الفريق على النحو التالي:
   - الرئاسة: الإمارات العربية المتحدة.
   - النواب كل من: المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.
2) حث الإدارات البريدية العربية على الدخول في مشاريع التوأمة الثنائية، حث البلدان العربية على تبادل البيانات الجمركية عن طريق استخدام نظام CDS، تكليف الأمانة العامة بتعميم ورقة العمل الخاصة بالنموذج النهائي المقترح للاستخدام في التحاسب، احتساب المكافأة التشجيعية في حالة تحقيق نسبة 95% فما فوق لمعيار التوصيل في الوقت المحدد، وذلك بداية من تاريخ 2017/1/1، وفقاً للتقارير الشهرية الصادرة من نظام (STORM) أو تقرير آلي من الدول التي لا تتوفر بياناتها على نظام (STORM) ويكون التقرير الآلي مرفقاً بالفاتورة الشهرية، اعتماد خطة عمل الفريق للفترة 2017–2020.

76- عقد فريق العمل العربي لتطوير الخدمات والمنتجات اجتماعه الأول (شرم الشيخ: 2017/10/1)، بحضور وفود تمثل كلٍ من: المملكة الأردنية

الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، جمهورية مصر العربية. وناقش الفريق عدداً من الموضوعات، من بينها: خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020، تطوير دور المؤسسات البريدية في تنمية التجارة الإلكترونية. وأصدر الفريق توصيات كان من أهمها اعتماد خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020، والحثّ على تنمية التجارة الإلكترونية في البلدان العربية.

77- عقد فريق العمل العربي للتنظيم والخدمة الشمولية اجتماعه الأول (شرم الشيخ : 2017/10/2)، وناقش عدة موضوعات من أهمها: خطة عمل الفريق للفترة 2017-2020. وأصدر توصية باعتماد خطة العمل المقترحة.

78- عقدت اللجنة العربية الدائمة للبريد اجتماعها (33) (شرم الشيخ : 3-2017/10/4) ، وناقشت عدداً من الموضوعات، منها: تقارير وتوصيات فرق العمل البريدية العربية، متحف طوابع البريد العربي، معرض طوابع البريد العربي 2017 في مدينة الأقصر، ورقة عمل البريد التونسي عن إصلاح الاتحاد البريدي العالمي، متابعة تنفيذ خطة التنمية الإقليمية للمنطقة العربية 2017-2020، القضايا الخاصة بفلسطين، موعد ومكان الاجتماع القادم.

رابعاً: في مجال الطاقة:

79- شاركت الأمانة العامة في الدورة تدريبية في مجال النفط والغاز الطبيعي (بكين: 2017/9/13-8/24) بتنظيم مشترك بين جامعة الصين للبترول ووزارة التجارة الدولية الصينية وبمشاركة 19 خبيراً من 8 دول عربية، بالإضافة إلى مشاركين من آسيا الوسطى. وتناولت الدورة موضوعات

تتعلق بتطورات التنقيب لموارد النفط والغاز الطبيعي، وإدارة الموارد النفطية، والاستفادة من التقنيات الجديدة في هذا المجال، وتوظيف الحقول القديمة بشكل فعال وكذلك توقعات سوق الطاقة، بالإضافة إلى تنظيم زيارة ميدانية للشركات الصينية المعنية بمجال النفط والغاز.

- شاركت الأمانة العامة بصفتها أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء في الاجتماع المرئي (video conference) مع البنك الدولي (مقر البنك الدولي- القاهرة: 2018/2/15) لمناقشة مجالات التعاون فيما يتعلق بالطاقة المستدامة وعلى الأخص الجهود الدولية لتحقيق الهدف السابع الخاص بالطاقة ضمن أهداف التنمية المستدامة. وقد تم الاتفاق على انضمام البنك الدولي للجهود المبذولة حالياً بين الأمانة العامة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة حول مبادرة الطاقة النظيفة في المنطقة العربية.
- عقدت الأمانة العامة سلسلة من الاجتماعات التحضيرية مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية للإعداد للدورة (6) لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، تم خلالها الاتفاق على موعد ومكان المؤتمر الذي حدد خلال الفترة 5-2018/11/8 بمدينة القاهرة، كما تم وضع الاطار الزمني للبرامج وكذلك المعلومات التي سيتم إدراجها في الموقع الالكتروني واللجان الفرعية وتخصصاتها.

<u>في مجال الكهرباء:</u>

80- عُقد الاجتماع (9) للجنة خبراء الكهرباء (الأمانة العامة: 2017/4/3)، تم خلاله الموافقة على تعميم المسودة النهائية المزدوجة للاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء باللغتين العربية والإنجليزية على الدول العربية، والموافقة من حيث المبدأ على خطة عمل لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية، وذلك تمهيداً لعرضها على المكتب التنفيذي لاعتمادها.

81- عُقد الاجتماع (3) المشترك للجنة خبراء الكهرباء وخبراء الطاقة المتجددة التحضيري للدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الأمانة العامة: 2017/4/4). وناقش الاجتماع الموضوعات المتعلقة بتطوير آلية عمل المجلس الوزاري العربي للكهرباء، وتم اعتماد خطط اللجنتين، وشعار المجلس، بالإضافة إلى مناقشة المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية.

82- عُقد الاجتماع (33) للمكتب التنفيذي التحضيري للدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الأمانة العامة: 2017/4/5). وناقش الاجتماع الموضوعات المتعلقة بلجنة الكهرباء، وخاصة ما يتعلق بتطورات الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والموضوعات المتعلقة بلجنة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومن بينها المسودة النهائية للاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، والاحتفالية باليوم العربي لكفاءة الطاقة.

83- عُقدت الدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الأمانة العامة: 2017/4/6) برئاسة دولة الكويت، وشهدت الاحتفال بالتوقيع على مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء بعد أن وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر 2016. وقد وقع على مذكرة التفاهم (16) دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، وبذلك تكون مذكرة التفاهم قد دخلت حيز النفاذ. كما تم تكريم رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية وفريق عمل دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل.

84- عُقدت اجتماعات فريق عمل الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي واللجنة التوجيهية وفريق عمل البنك الدولي (الكويت: 11/28-2017/12/2) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والبنك الدولي، وذلك بهدف الانتهاء من إدخال ملاحظات الدول العربية الأخيرة على الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء. وبعد المناقشة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- اعتمدت اللجنة التوجيهية التوصيات المرفوعة إليها حول الملاحظات الجديدة للدول الأعضاء، وهيئة الربط الخليجي، وفريق البنك الدولي، وأحالت الملاحظات التي تحتاج إلى تعديل إلى فريق البنك الدولي ليقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليها.
- الطلب من الدول العربية تعزيز فريق الدراسة (فني- قانوني- مالي) بشكل عاجل وذلك إما بضم المختصين من ضباط الاتصال، أو تسمية أعضاء جدد من الدول العربية.
- قيام البنك الدولي بتعديل المستند الخاص بمؤسسات السوق العربية المشتركة للكهرباء بحيث يتم اقتصار هذه المؤسسات على لجنتي السوق والمركز الإقليمي التنسيقي وأمانة السوق.
- اعتماد المنهجية التي قدمها البنك الدولي من حيث المبدأ للوصول إلى تكامل السوق العربية المشتركة للكهرباء، وفقاً للمراحل الأربعة الواردة في خارطة الطريق المعتمدة من المجلس الوزاري العربي للكهرباء وهي: تنفيذ تصميم انتقالي للسوق الإقليمية، وتوسيع وظائف السوق، والتحرك نحو تصميم السوق الإقليمي النهائي، وأخيراً تحقيق سوق عربية متكاملة.

- الاتفاق على عقد المؤتمر الإقليمي الأول لإنشاء منصة لتسريع إقامة السوق العربية المشتركة للكهرباء خلال الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 2018.

85- شاركت الأمانة العامة بصفة مراقب في فعاليات الاجتماع (15) للجمعية العامة للمنتدى العربي لمنظمي الكهرباء (جدة : 7 – 2018/2/8)، حيث تم تقديم عرض مرئي حول تطورات السوق العربية المشتركة للكهرباء بعد التوقيع على مذكرة التفاهم لإنشائها.

<u>في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:</u>

86- عُقدت ورشة عمل لمناقشة تقرير "الجاهزية للطاقة المتجددة في مصر" (القاهرة: 10-2017/5/11) بحضور ممثلي الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية، وقد ناقش الاجتماع خطة مصر فيما يتعلق بالطاقة المتجددة حتى 2030 وما تم تحقيقه حتى تاريخه، ومقترحات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة لتحسين الأداء في مجال الطاقة المتجددة. كما تضمنت ورشة العمل التعريف ببرامج الوكالة الدولية للطاقة المتجددة Remap & Project Navigator وأهدافهم وبرامجهم الزمنية.

87- تم تنظيم الاحتفالية (5) لليوم العربي لكفاءة الطاقة (الأمانة العامة: 2017/5/21)، حيث كان موضوع الاحتفالية: "دور كفاءة الطاقة في تعظيم سوق العمل العربي". وتم تكريم الشركة الفائزة بمسابقة اليوم العربي لكفاءة الطاقة حول "أفضل الشركات الرائدة في مجال كفاءة الطاقة".

88- عُقد المؤتمر الاقليمي بشأن "حلول الطاقة المتجددة اللامركزية: دفع القيمة المحلية وخلق فرص العمل" (القاهرة: 2017/5/22)، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وقد تناول المؤتمر الحلول والتكنولوجيات المتاحة فيما يتعلق بالطاقة

المتجددة اللامركزية في ظل التحديات التي تواجه عدداً من الدول العربية في الوصول إلى شبكة الكهرباء والتزود بها في القطاعات السكنية والزراعية والسياحية والصناعية.

89- عُقدت ورشة عمل للخبراء حول "أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية: سوق بازغ ومحرك للطاقة المستدامة " (القاهرة: 2017/5/23)، بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تم خلالها مناقشة موضوع ضخ المياه بالطاقة الشمسية كواحدة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وذلك في ضوء ارتفاع أسعار الوقود المستخدم في عمليات الضخ، خصوصاً بعد لجوء العديد من الدول العربية إلى رفع الدعم عن قطاع الطاقة بشكل عام، والكهرباء بشكل خاص، مما أدى إلى زيادة تكاليف ضخ المياه، وبالتالي ارتفاع التكاليف على المزارعين.

90- عُقد الاجتماع (2) لمجموعة عمل الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة (بيروت: 2017/9/17)، وذلك لمناقشة ملاحظات الدول العربية على الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، والخطة التنفيذية للاستراتيجية، وبرنامج عمل المجموعة للمرحلة القادمة، والانتهاء من إعداد الشروط المرجعية لإعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

91- عُقد الاجتماع (10) للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (بيروت: 2017/9/18)، وذلك لمتابعة موضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، وتم مناقشة الموضوعات التالية: الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، والإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة ونموذج خطط العمل الوطنية، منهجية متابعة تطور قطاع الطاقة المتجددة في الدول العربية، استغلال الطاقة الشمسية لأغراض التكييف

(التكييف الشمسي)، المشروع العربي لشهادات الأنظمة الشمسية الحرارية (شمسي)، تحديث الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة، البرنامج العربي لمديري الطاقة، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للدول العربية (الإصدار الرابع)، التحضير للمنتدى العربي الرابع للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمعرض المصاحب، التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ، وكان من أهم النتائج: الموافقة على الخطوات المستقبلية التي أقرتها مجموعة العمل الخاصة بالاستراتيجية، تكليف أمانة المجلس بالبدء بالتحضير للدورة الرابعة للمنتدى، بحيث يكون موضوع الدورة "الطاقة المستدامة: الاستثمار– التشغيل– التكنولوجيا"، الموافقة على خطة العمل الخاصة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA).

92- شاركت الأمانة العامة في منتدى بيروت للطاقة (بيروت: 18–2017/9/20) الذي نظمّه المركز اللبناني لحفظ الطاقة، وذلك لمناقشة تطورات سياسات الطاقة في دول المنطقة ، الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، مشروعات الطاقة في لبنان والمنطقة. وكان من أهم النتائج الصادرة عنه: عرض أهم محاور الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، التعرف على تطورات سياسات الطاقة في العالم، عقد لقاءات جانبية مع ممثلي عدد من الجهات من بينها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

93- عُقد اجتماع رجال الأعمال الذي ينظمه الاتحاد من أجل المتوسط (القاهرة: 2017/10/18) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة وزارة الكهرباء المصرية وسكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط، وذلك بهدف تعزيز مناخ الاستثمار للطاقات المتجددة، وشمل الاجتماع جلسات عمل مختلفة، ومن أهم نتائجه: ضرورة تعزيز التعاون بين دول الاتحاد لإتاحة الفرص الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص.

94- عُقدت ورشة عمل حول "الطاقة من النفايات" (الخرطوم: 23-2017/10/26) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والاتحاد الإفريقي، وذلك بهدف الاستفادة من النفايات وتحويلها إلى كهرباء، تنويع مصادر الطاقة، تقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة الناتجة من النفايات. وتم خلال ورشة العمل مناقشة الموضوعات التالية: الطاقة من النفايات في الدول العربية، الجدوى المالية والسياق التنظيمي، السياسات والجدوى التقنية لمشروع تحويل النفايات إلى الطاقة، مصادر البيانات، التقنيات والتكنولوجيا لتحويل النفايات إلى الكهرباء، الاستثمار والتمويل في مشاريع الطاقة من النفايات. وكان من أهم النتائج: وضع خارطة الطريق لتحويل النفايات إلى الطاقة وخطوات التحويل.

95- عُقد المؤتمر (8) لقمة القيادة لطاقة الصحراء (دبي: 12-2017/11/14)، وذلك بهدف تسريع التوجه نحو استخدامات الطاقة المتجددة، وتم خلاله عقد طاولة حوار لرجال الأعمال، دور الطاقة المتجددة في الوصول إلى عالم خالي من ثاني أكسيد الكربون، دور الصناعة المحلية، وكان من أهم نتائجه: ضرورة تنسيق الجهود بين كافة الشركاء لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة، تشكيل مجلس استشاري لمبادرة طاقة الصحراء.

96- عُقد الاجتماع (6) لشبكة المشروع العربي لشهادات الأنظمة الشمسية الحرارية "شمسي" (تونس: 7-2018/1/8) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والوكالة التونسية للتحكم في الطاقة، وذلك تنفيذاً لقرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء باستكمال العمل في المشروع ودعم تنفيذه على المستوى الوطني وعرض

ملخص دوري حول التقدم المحرز في هذا الموضوع على لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

97- عُقدت ورشة عمل حول منهجية متابعة تطور قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية (المنامة: 8-2018/1/10) بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وهيئة الكهرباء والماء في مملكة البحرين. يأتي تنظيم الورشة تنفيذاً لقرارات المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دوراته المختلفة بشأن الطلب من الدول العربية وضع خططها الوطنية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإعداد تقاريرها وفقاً لمنهجية متابعة تطور الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، وأيضاً وفقاً للنموذج الذي تم إعداده من قبل الأمانة العامة بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

98- عُقدت الدورة (8) للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أبوظبي: 13 -2018/1/14) بمشاركة ما يزيد عن 1000 مشارك يمثلون حكومات 150 دولة منهم 78 وزير، بالإضافة إلى العديد من المنظمات والمؤسسات المعنية بالطاقة المتجددة. وقد تم إطلاق التقرير الذي أعدته الوكالة حول تكاليف توليد الطاقة المتجددة الذي يرصد انخفاض تكاليف الطاقة المتجددة ودخولها مرحلة الإنتاج التنافسي بسبب انتعاش التجارة العالمية بها. وقد تم استعراض أهم المبادرات التي قامت بها الوكالة خلال العام، ومن بينها "مبادرة العالم العربي للطاقة النظيفة" وهي المبادرة التي تتعاون فيها الأمانة العامة من خلال أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

99- شاركت الأمانة العامة في فعاليات أسبوع أبوظبي للاستدامة، وأهمها القمة العالمية لطاقة المستقبل (أبوظبي :15-2018/1/18)، ويعتبر أكبر تجمع يتناول موضوعات الطاقة والبيئة والمياه من منظور مستدام في منطقة الشرق الأوسط، ويهدف إلى تسليط الضوء على أبرز التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعنى بالتنمية العالمية المستدامة.

100- عُقد اجتماع تنسيقي بين الأمانة العامة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أبوظبي: 2018/1/16) لبحث الخطوات القادمة للمضي قدما في الخطة التنفيذية التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماع لجنة خبراء الطاقة المتجددة (بيروت: 2017/9/18) بين الأمانة العامة والوكالة الدولية، والتي كانت قد عرضتها سكرتارية الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ضمن خطتها في موازنة 2018 وتم إقرارها من قبل الجمعية العامة. وقد تم الاتفاق على أن تقوم الوكالة بتحديد الأولويات بالتنسيق مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ومن ثم اقتراح تواريخ للقيام بالأنشطة المتفق عليها ضمن الخطة التنفيذية.

101- عُقدت ورشة عمل حول آفاق التصنيع المحلي لمعدات الطاقة المتجددة في المنطقة العربية (أبوظبي: 2018/1/16) لمناقشة تقريرين الأول أعدته الوكالة بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي خصص لدراسة الوضع في كل من مصر وتونس والمغرب. وقد قدمت الوكالة عرضين مرئيين أحدهما عام والآخر للدول التي تم دراستها، والثاني حول نفس الموضوع ولكن بالتعاون مع الاسكوا والذي خصص لدراسة الوضع في كل من الإمارات ولبنان والأردن.

102- عُقد الاجتماع السنوي لمنصات تبادل الطاقة لدول الاتحاد من أجل المتوسط (برشلونة: 1/31-2018/2/1) حيث ناقش الاجتماع تطور

برنامج عمل منصات تبادل الطاقة الخاصة بالسوق الإقليمية للكهرباء، والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والغاز. وقد قدمت الأمانة العامة عرضاً مرئياً حول تطور السوق العربية المشتركة للكهرباء، تضمن المسار الزمني للربط الكهربائي العربي منذ بدء الفكرة عام 2001 وأهم مراحل المشروع وطبيعة الدعم الفني والتمويل المقدمين من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي، كما تضمن الإطار المؤسسي المخطط للسوق العربية الموحدة للكهرباء ونبذة عن وثائق الحوكمة الخاصة بإنشاء السوق مع الإشارة إلى مذكرة التفاهم التي تم توقيعها من جانب 16 دولة عربية في إبريل 2017 والتي تمثل التزام الدول الموقعة بالخطة التنفيذية للسوق، واختتم العرض بلمحة حول مراحل الخطة التنفيذية للسوق التي تمتد حتى عام 2034.

103- عُقد الاجتماع التنسيقي والتحضيري الأول للإعداد للمنتدى العربي (4) للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (الأمانة العامة:11- 2018/2/12)، برئاسة دولة الكويت/ رئيس اللجنة التحضيرية للإعداد للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وبحضور أعضاء اللجنة الفنية والتحضيرية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وقد تم الاتفاق على الجوانب الفنية واللوجستية الخاصة بالمنتدى ومنها أجندة المنتدى والبرنامج الزمني ومسئوليات الجهات المنظمة. وتجدر الإشارة إلى أنه من المقرر أن تعُقد الدورة الرابعة للمنتدى العربي يومي 6 -2018/5/7 في دولة الكويت.

<u>في مجال الطاقة النووية</u>:

104- عُقد المنتدى العربي الرابع حول توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطاقة النووية (عمان – المملكة الأردنية الهاشمية: 10-2017/10/12)

بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة، الهيئة العربية للطاقة الذرية، الهيئة الأردنية للطاقة الذرية، وبهدف توفير منصة للنقاش بين مشاركين على مستوى عال من الدول العربية حول دور القدرة النووية في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، تبادل المعلومات والخبرة بشأن المقاربات الوطنية لدراسة القدرة النووية، مناقشة العلاقة المتبادلة بين الطاقة والكهرباء والقدرة النووية والبيئة. وتم خلال المنتدى مناقشة الموضوعات التالية: وضع السياسات والتخطيط للطاقة، تقنيات محطات القوى النووية، دورة الوقود النووي وسياسات التزود بالوقود، المنظور الاقتصادي والمالي لمحطات القوى، تنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية، إدارة النفايات المشعة والتخلص من الوقود المستخدم، الأطر الرقابية والتشريعية، الأمان والأمن والضمانات، الإعلام والقبول الشعبي، دراسة الموقع، الربط الكهربائي. وكان من أهم نتائج المنتدى: العمل على نقل المعرفة والتكنولوجيا النووية وتوطينها في الدول العربية، حث الدول العربية على التعاون في تأسيس وتطوير عناصر البنية التحتية لبناء المحطات النووية وتبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بينها، تعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، لتتمكن من استيعاب مشروعات الطاقة النووية المستقبلية، حق العرب الأصيل في امتلاك تقنية دورة الوقود الأمامية والخلفية لضمان استدامة التزود بالوقود وهذا الحق مكفول بالاتفاقيات الدولية.

خامساً: في مجال النقل والسياحة:

في مجال النقل:

105- عُقد الاجتماع (18) للجنة الفنية للنقل البحري (الأمانة العامة: 15-2017/8/17) ، وكان من أهم التوصيات الصادرة عنه:

- إعداد التقرير النهائي حول إنشاء شركتين قطاع خاص بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، أحدهما للنقل البحري والأخرى للخدمات اللوجستية.
- الموافقة على إنشاء إطار عربي للتعاون بين الدول العربية للتحقيق في الحوادث البحرية.
- تكليف الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بعقد ورشة عمل للتعاون العربي الصيني لتحديد الفرص الاستثمارية بين الدول العربية والصين.
- الترحيب بقيام الأكاديمية بإنشاء البوابة الالكترونية العربية للنقل والتجارة.

106- عُقد الاجتماع الأول لبحث التكامل مع قانون الاتحاد الأوروبي حول المنافسة في مجال الطيران المدني (الأمانة العامة: 2017/10/11)، وكان من أهم التوصيات الصادرة عنه: تشكيل فريق عمل فني مفتوح العضوية لوضع خطة عمل وبرنامج زمني للتحرك في هذا المشروع، الطلب بإعداد خطابات موجهة من الأمانة العامة للجامعة والبرلمان العربي إلى نظرائهم في الاتحاد الأوروبي.

107- عُقدت الدورة (59) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب (الاسكندرية- جمهورية مصر العربية: 2017/10/24) وتم خلالها تدارس الموضوعات المعروضة على المجلس الوزاري والتوصية بشأنها.

108- عُقدت الدورة (30) لمجلس وزراء النقل العرب (الاسكندرية-جمهورية مصر العربية: 2017/10/25) وكان من أهم القرارات الصادرة عنه ما يلي:

- موافقة ودعم وتأييد المجلس لملف ترشيح دولة الإمارات العربية المتحدة لعضوية المجلس التنفيذي في المنظمة البحرية الدولية ضمن الفئة (B) لعامي 2018-2019

- دعوة من يرغب من الدول إلى التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين الدول العربية في التحقيق في الحوادث البحرية.
- عقد ورشة عمل لتحديد أثر طريق الحرير وإيجاد الفرص الاستثمارية بين الدول العربية والصين.
- رفع مشروع تعديل اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم في النقل الجوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في الموافقة عليها.
- تكليف الأمانة العامة برفع تقرير إلى الأمين العام للجامعة وإلى مجلس وزراء النقل العرب حول التطورات في موضوع قانون الاتحاد الأوروبي حول المنافسة في مجال الطيران المدني.

109- عُقد الاجتماع (2) لبحث التكامل مع قانون الاتحاد الأوروبي حول المنافسة في مجال الطيران المدني (الأمانة العامة: 1-2/11/2017)، وتم خلاله صياغة مشروعي خطابين أحدهما موجه في هذا الشأن من الأمين العام للجامعة إلى رئيس المفوضية الأوروبية، والآخر من رئيس البرلمان العربي إلى رئيس البرلمان الأوروبي.

<u>في مجال السياحة:</u>

110- عقد الاجتماع (5) للجنة متابعة تطوير النقل وتنفيذ الاستراتيجية العربية للسياحة (الأمانة العامة: 10-2017/4/11)، ومن أهم توصياته: تنفيذ برنامج الاستراتيجية العربية للسياحة المتعلق بتسهيلات الحركة السياحية بين الدول العربية بناءً على موافقة البنك الإسلامي لتمويله.

111- عقد الاجتماع الأول للجنة الفنية للسياحة العربية (الأمانة العامة: 12-2017/4/13)، وكان من أهم التوصيات:

- عقد ورشة عمل حول السياحة الميسرة في مدينة الغردقة بصفتها عاصمة المصايف العربية لعام 2017.
- الترحيب بدعوة المملكة الأردنية الهاشمية لاستضافة الاجتماع الأول لوزراء السياحة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية خلال عام 2017.
- دعوة وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعقد الاجتماع الأول للجنة العربية لمعاهد وكليات التكوين في مجال السياحة، في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر 2017 بمدينة الجزائر.
- دعوة الدول العربية الراغبة للتواصل مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات "آيسك" عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، لبحث سبل ضمان الاستثمارات السياحية.
- دعوة الدول العربية الراغبة للاستفادة من مشروع لوحة الإحصاء السياحي، المقدم من المنظمة العربية للسياحة، بهدف التعرف على أداء الفنادق والتي تشكل أهم مراكز الدخل السياحي في المنطقة العربية.
- دعوة المنظمة العربية للسياحة بالتعاون والتنسيق مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، للترويج الإعلامي لمشروع حاضنات الأعمال للمشاريع السياحية للاستفادة المرجوة منه في تطوير المجتمعات المحلية، وايجاد سياحة مستدامة.
- عُقدت الدورة العادية (21) للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة (الأمانة العامة: 2017/12/5) لدراسة الموضوعات المدرجة على مشروع جدول أعمال الدورة (20) للمجلس الوزاري العربي للسياحة.

- عقدت الدورة (20) للمجلس الوزاري العربي للسياحة (الأمانة العامة: 6-2017/12/7) وكان من أهم القرارات الصادرة عن المجلس:

أ. تنفيذ برنامج الاستراتيجية العربية للسياحة المتعلق بتسهيلات الحركة السياحية بين الدول العربية، وذلك على النحو التالي:

- عقد ورشة عمل لتحسين الخدمات في المطارات والمقاصد السياحية العربية في الدول العربية.
- عقد ورشة عمل لتحسين الخدمات الجوية البينية بالأسواق العربية المصدرة للسياحة والمقاصد السياحية في الدول المستقبلة للسائحين.

ب. استضافة جمهورية مصر العربية لعقد الاجتماع الأول لوزراء السياحة العرب في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية خلال عام 2018.

ج. تكليف الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع وزارة السياحة في جمهورية مصر العربية ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، لعقد منتدى خلال 2018، حول السياحة الميسرة في المنطقة العربية، في مدينة الغردقة بصفتها عاصمة المصايف العربية لعام 2017.

د. عقد لقاء ثنائي يجمع وزراء السياحة ووزراء الثقافة في الدول العربية، خلال عام 2018، بهدف بناء شراكات فاعلة بين الدول العربية في مجال السياحة الثقافية، واعتماد السياحة محركاً رئيساً للتعريف بالتراث الثقافي العربي.

هـ. تشكيل المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة للفترة (2019-2018).

سادساً: في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات:

112- **عقدت الاجتماعات الإحصائية التالية:**

- الاجتماع الاول للجنة الفرعية لبناء القدرات الاحصائية (الأمانة العامة: 10-2017/5/11).
- اجتماع لجنة التنسيق الإحصائي بين الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة (الأمانة العامة: 2017/10/24).
- الاجتماع (39) للجنة الفنية الدائمة للإحصاء (الأمانة العامة: 25-2017/10/26).

113- **قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة واللجان الفرعية الإحصائية السابقة، والإعداد لعقد الاجتماعات التالية:**

- اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء.
- اجتماع لجنة التنسيق الإحصائي.
- اجتماع الجنة الفرعية لبناء القدرات الاحصائية.
- اجتماع الجنة الفرعية للإحصاءات السكانية والاجتماعية.
- اجتماع اللجنة الفرعية للحسابات القومية.
- اجتماع اللجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية.

114- **في مجال النشر الاحصائي وقواعد البيانات والموقع، تقوم الأمانة العامة بما يلي:**

- التحديث المستمر لموقع إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات على شبكة المعلومات الدولية.
- تحديث محتوى قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لدول الوطن العربي واستكمال بياناتها حتى آخر سنة متاحة، مع إتاحة هذه البيانات التفصيلية لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الادارة.

- إتاحة قواعد بيانات الزراعة، النقل، الاتصالات والصناعة لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الادارة.
- تحديث محتويات قواعد البيانات الخاصة لباقي فصول المجموعة الإحصائية وتحديث محتوى قاعدة بيانات السياحة لدول الوطن.
- الإعداد للعدد السابع من كتيب " دول عربية أرقام ومؤشرات".
- الاعداد للعدد الثاني من كتيب "تعريف ادارة الاحصاء وقواعد المعلومات ولجانها".

115- **وفي مجال التعاون مع الأجهزة الإحصائية العربية، تم القيام بما يلي:**

- التواصل مع الأجهزة الاحصائية للحصول على البيانات اللازمة للنشرات الإحصائية وقواعد البيانات والتعاون المستمر معها فيما يخص تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة ولجانها الفرعية، وفي تنفيذ برنامج العمل السنوي للإدارة.
- السعي للتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية لتنظيم دورة تدريبة في مجال الحسابات القومية 2008 ودورات تدريبية لتجاوز التحديات التي تواجه الأجهزة الاحصائية العربية لإنتاج ونشر مؤشرات التنمية المستدامة 2030.
- توفير الاحتياجات الإحصائية اللازمة لمستخدمي البيانات داخل وخارج الأمانة العامة.
- مواصلة التعاون مع الأمانات الفنية المعنية للمجالس الوزارية المتخصصة في الأمانة العامة للجامعة من أجل تحسين جودة البيانات الإحصائية في الدول العربية في بعض القطاعات ورفع كفاءة العاملين فيها.

سابعاً: في مجال المنظمات والاتحادات العربية:

116- وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي، ويشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في مواثيقها، ويقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازناتها ودراسة إنجازاتها وتقارير هيئات الرقابة الخاصة بها، ويتم ذلك من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مرة واحدة كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها.

117- تعد الأمانة العامة هي الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن كلف الأمانة العامة بالمشاركة في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقرير دوري في هذا الشأن. وفي هذا الخصوص، شاركت الأمانة العامة في الاجتماعات التالية لتوضيح قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة وشرح توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

مؤتمر العمل العربي الدورة (44) لمنظمة العمل العربية (القاهرة : 9-2017/4/16)

أهم القرارات:

- بشأن تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول "التدريب المهني ركيزة أساسية لاستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي : قرر المؤتمر إيجاد رؤية عمل عربية مشتركة لإرساء تنمية مستدامة تجعل من العالم العربي نموذجا في مقاومة الفقر وتنمية الدخل والقضاء على البطالة والجوع في أفق 2030 ترتكز بالخصوص على المحاور التالية :

- إقرار برامج ومشاريع وطنية تنموية ذات فائدة عامة للأسر الأشد فقراً بما يوفر فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل لفائدة الفقراء من ناحية، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة من ناحية أخرى.
- الاهتمام بتثقيف وتدريب المرأة في الريف وتمكينها اقتصادياً للقيام بدورها في تنمية مجتمعها.
- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمزارعين وخاصة الصغار منهم والعاملين بالقطاع الزراعي.
- إيلاء العناية المستوجبة لتدريب واسع للسكان الفقراء في الريف وجعل هذه المسألة محل عناية خاصة باعتبارها المدخل الأساسي لمقاومة الفقر والبطالة المتفشية بالمناطق الريفية.
- اعتماد نموذج تنموي عربي بديل ومستدام يرتكز على سياسة تنموية أفضل استخداماً للتكنولوجيات الحديثة وأكبر اعتماداً على المعرفة وأكثر تنوعاً لمصادر النمو، يتم من خلاله:
  - إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة وجاذبة ومحفزة للاستثمار

وتضمن التكامل بين القطاعين العام والخاص وتساعد على الرفع من الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاديات العربية في الداخل والخارج.

- إعطاء الأولوية القصوى في توجيه الاستثمارات القطاعية للأنشطة الواعدة المرتبطة بالتجديد والابتكار والبحث العلمي.
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انجاز المشاريع الإنمائية الكبرى وإيجاد الإطار التشريعي والقانوني المحفز لها والمنظم لصيغها وأشكالها.
- تطوير المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل وتقليص الفجوة بين مخرجات المنظومة ومتطلبات أسواق العمل والتوجه نحو إرساء منظومة تعليم تضمن استدامة التنمية وتوفير فرص العمل وترتقي إلى مستوى المعايير الدولية المعترف بها، وذلك من خلال :
  - تطوير طرق ومناهج التدريس ونظم التقييم وترسيخ مبدأ المساءلة والمشاركة لمختلف الفاعلين والمعنيين من أصحاب أعمال ونقابات وجمعيات وطلبة وأولياء بما يكرس الثقة بين مؤسسات التعليم ومحيطها الخارجي.
  - العمل على تفاعل أجدى وأحسن للمنظومة التعليمية مع محيط الأعمال في المجالات الواعدة المتعلقة بالبحث والتطوير وذلك بربط شراكات بين الجامعات ومراكز البحوث التطبيقية وحاضنات المشاريع والمراكز العالمية للبحوث والدراسات العلمية المتخصصة.
  - دعوة الحكومات العربية لوضع إطار تشريعى قانوني يتعلق بتنظيم الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج وإنشاء مجلس وطني للحوار الاجتماعي حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

- المساهمة في تعزيز التعاون بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة من جهة وبين البلدان العربية وبقية البلدان النامية من جهة أخرى.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان العربية لتحقيق زيادة كبيرة في توفير بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة الصحة تماشيا مع مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل .
- دفع التبادل المعرفي والمعلوماتي مع الدول العربية، والاستفادة من الخبرات والاستشارات الدولية لمراكز البحوث الدولية المتخصصة في المجالات المرتبطة بمهام منظمة العمل العربية والمتعلقة بأجندة التنمية المستدامة 2030.

- بشأن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2016 : أخذ العلم بنشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2016 مع الإشادة بالفعاليات والأنشطة المنفذة خلال العام ، وتثمين جهود المدير العام لمنظمة العمل العربية في إطلاق الإصدارة الاليكترونية الأولى للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل باعتبارها أحد الأدوات الداعمة للسياسات العربية المعنية بإدارة وتنسيق أسواق العمل العربية، ودعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية والأجهزة الإحصائية العربية والمراكز الإحصائية الإقليمية للتفاعل مع إدارة الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمكتب العمل العربي لتوفير البيانات والإحصاءات والمعلومات التي تحقق الإلمام الشامل بكافة قضايا وابعاد أسواق العمل العربية .

- بشأن التقرير السنوي لمتابعة التقدم في إنجاز العقد العربى للتشغيل: دعم جهود منظمة العمل العربية في متابعة التقدم المحرز في انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل ، ودعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادهما طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين (2010)) ، وحث الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده إعمالا لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم " 1401 " (عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009).

<u>الدورة العادية (107) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجمهورية التونسية :10-2017/4/12)</u>

<u>أهم القرارات:</u>

- الإحاطة بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة العامة لتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي.
- دعوة المدير العام إلى :-

أ. التواصل مع الجهات المعنية في جمهورية الصومال الفيدرالية لتقديم خطة تنفيذية للاحتياجات المطلوبة لدعم البنية التعليمية خلال موعد لا يتجاوز منتصف شهر يونيو 2017.

ب. التواصل مع اللجنة التحضيرية لمؤتمر المانحين من الجانب الكويتي لتحديد موعد نهائي لعقد المؤتمر.

ج. عرض نتائج التواصل مع الجهات المشار إليها في الفقرتين (أ- ب) على المجلس التنفيذي في دورته القادمة.

- دعوة الإدارة العامة إلى تضمين الردود المتعلقة بتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي، تفاصيل أكثر دقة وحداثة.

- ودعوة أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام إلى الاستمرار في إعداد وثيقة المتابعة في الدورات القادمة.
- تقرير المدير العام عن تنفيذ برامج المنظمة والأنشطة خارج البرامج لعام 2016، دعوة المدير العام إلى:
  - تضمين تقاريره عن تنفيذ البرامج والأنشطة، الصورة العامة للتنفيذ مدعمة ببيانات ومؤشرات دالة على جودة التنفيذ وانعكاساتها ميدانيًا.
  - تفعيل آليات المتابعة والتقويم في الخطة الاستراتيجية (مجلس البرامج، فريق متابعة الشراكات، إدارة وتنفيذ المشروعات في متابعة وتقييم الأنشطة المعتمدة في الخطط التنفيذية (الموازنة والبرنامج).
  - تطوير نوعية البرامج التدريبية المخصصة لرفع كفاءة العاملين في المنظمة لتكون أكثر مهنية وحرفية.
  - توجيه الاعتمادات المالية المخصصة في الباب السابع للصرف على المشروعات والأنشطة التي تحقق انتاجًا ماديًّا ملموسًا.
  - مراجعة أثر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة مع المنظمات والمؤسسات المعنية في مجالات عمل المنظمة، وتقييم مدى جدواها في تنفيذ البرامج والأنشطة، وتقديم تقرير عن ذلك يعرض على المجلس في دورة قادمة.
- تقرير عن الأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في جمهورية القَمر المتحدة:
  - أوصى المجلس التنفيذي بدعوة المدير العام إلى تقديم الدعم الفني والمادي للاحتياجات الملحة العاجلة للمشروعات التربوية والثقافية والعلمية بجمهورية القَمر المتحدة وذلك في إطار الاعتمادات المالية المتاحة للدول ذات الأوضاع الخاصة في موازنة المنظمة لعامي 2017 – 2018، وعرض تقريره على المجلس التنفيذي في دورته

القادمة عن مدى إمكانية وقدرة الدول الأعضاء في المساهمة في دعم متطلبات الخطة التنفيذية المقدمة من جمهورية القَمر المتحدة.

- دعوة الجهات المعنية المسؤولة في جمهورية القَمر المتحدة إلى تقديم خطة تنفيذية عن الاحتياجات لدعم البنية التربوية والثقافية في ضوء ما ورد بالتقرير المعروض.

➢ القدس والأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في فلسطين.

- أوصى المجلس التنفيذي بدعوة المدير العام إلى الاستمرار بتقديم الدعم للمشروعات التربوية والثقافية والعلمية في فلسطين في إطار المتاح من موازنة المنظمة لعامي 2017 – 2018.
- المشاركة في الجهود الهادفة للحفاظ على الأهمية التاريخية للقدس الشريف وإيقاف الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة.
- مواصلة الجهود لدعم القضايا الفلسطينية في المحافل والملتقيات الدولية لتأكيد الحق الفلسطيني في صون وحماية تراثه الثقافي.

➢ صون وحماية المواقع الأثرية والمدن التاريخية في مناطق النزاع المسلح في الدول العربية:

- أوصى المجلس بدعوة المدير العام إلى تفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع بعض المؤسسات الأجنبية والمنظمات الدولية لدعم القدرات العربية في مجال صون وحماية التراث الثقافي في مناطق النزاعات المسلحة والتهديدات الإرهابية.
- تكثيف الجهود من خلال مرصد الألكسو الموحد– لتوفير البيانات والمعلومات حول المواقع التراثية المعمارية والعمرانية والمدن التاريخية، وتحديد سبل ووسائل صونها وحمايتها.
- إعداد استراتيجية شاملة تتعلق بصون وحماية التراث الثقافي في مناطق

الحروب والنزاعات المسلحة في البلاد العربية، وعرض مشروع الاستراتيجية على المجلس التنفيذي في دورة قادمة.

- مبادرة الألكسو لتعليم الأطفال العرب في مناطق النزاع:

أوصي المجلس التنفيذي بدعوة المدير العام إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق2131/د ع 99) الصادر في 06/ 2017/02.

- التواصل مع الدول والمنظمات المعنية بالمبادرة لتسمية ممثليها في اللجنة العليا لإدارة المبادرة.
- وضع خطة تنفيذية وبرامج عمل بالتنسيق مع الدول تلبي الاحتياجات التربوية والتعليمية والتدريبية الملحة في مناطق النزاع ومخيمات اللجوء والنزوح.
- إعداد تقرير عن مدى التقدم المحرز في هذا الشأن وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته القادمة.

- تقرير عن وضعية الخبراء (المتفرغين وغير المتفرغين) والمتعاقدين مع المنظمة، أوضح ممثل الأمانة العامة للجامعة بأنه يوجد بالأنظمة الموحدة لائحة للخبراء والمتعاقدين والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (1919) بتاريخ 2012/2/29، في دورته العادية (89)، وتم تطبيقهما على المنظمات العربية المتخصصة في 2013/1/1، علماً بانه تم التأكيد على أحكام النظام الاساسي ولائحته التنفيذية بهذا الخصوص "الا يجوز بأي حال من الأحوال الا تزيد مدة التعاقد بالمنظمة مع الخبير اكثر من 5 سنوات بناء على عقد سنوي لا يتم تجديده بصفه تلقائية"، وعليه أوصى المجلس بدعوة المدير العام إلى:

أولا – بالنسبة للخبراء المستعان بهم حاليا:-

- الالتزام بتطبيق القواعد والإجراءات الواردة بالمادة (2) من اللائحة التنفيذية الخاصة باستخدام الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة، والتي تقضي بأن تكون الاستعانة بهم لمشروع محدد أو لتنفيذ برنامج أو نشاط معين لمدة محددة أو لبعض الوقت، والمادة (4) بند 2، في شأن الاستفادة من بعض الموظفين الذين سبق لهم العمل في المنظمة كخبراء بها،
- إنهاء التعاقد مع الخبراء الذين يتقاضون مكافآت ضمن مخصصات واعتمادات الباب السابع دون ارتباطهم بتنفيذ أنشطة مدرجة على هذا الباب.

ثانيا – بالنسبة للمتعاقدين حاليا:

- تقليص عدد المتعاقدين المدرجين على الباب السابع، وغير المرتبطين بتنفيذ أنشطة مدرجة على هذا الباب.

ثالثا – تطبيق ما ورد في الفقرات السابقة، وفي أجل لا يتجاوز نهاية يونيو 2017.

رابعا – الالتزام بتطبيق المادة (10) من اللائحة التنفيذية الخاصة باستخدام الخبراء في إطار تنفيذ أنشطة الباب السابع، ومراعاة تنوع الخبرات من الدول الأعضاء، مع ضرورة تضمين تقاريره عن تنفيذ الأنشطة، بيانا بالاحتياجات من الخبراء والمتعاقدين.

خامسا– عرض الإجراءات المتخذة في ما ورد أعلاه على المجلس التنفيذي في دورته القادمة.

- بيان عن الوظائف الشاغرة في المنظمة خلال الدورة المالية لعامي 2017– 2018 والاجراءات المتخذة من قبل الإدارة العامة بخصوصها، أوصى المجلس بدعوة المدير العام إلى:

- الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2115- د ع 98- 2016/9/1) بإيقاف التعيينات على الوظائف الدائمة باستثناء الأساسية منها.
- الاستعانة بالكفاءات البشرية المتوفرة بالمنظمة في تسيير العمل في الأماكن الشاغرة.
- الالتزام والتأكيد بما ورد في الفقرة هـ من المادة 10 من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة بإعطاء الأولوية في التعيينات للدول غير المستكملة لحصتها.

<u>الدورة (46) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام للجامعة (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- الإسكندرية : 21-2017/4/23)</u>

<u>أهم القرارات :</u>

- بشأن تقرير حول متابعة تنفيذ تقرير وقرارات الاجتماع (45) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (القاهرة 19-2016/4/20)، والاجتماع الاستثنائي للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (الأمانة العامة: 2016/11/13)، تقرر الاتي:

1. التأكيد على مؤسسات العمل العربي المشترك (الأعضاء في لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك) تزويد الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بتقارير المتابعة قبل موعد عقد اجتماعات اللجنة بثلاثين يوماً .
2. التأكيد على أعضاء اللجنة اقتراح مواضيع ومشاريع مشتركة كمحاور عمل للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك تواكب متطلبات المرحلة الراهنة وتساهم في إثراء جدول أعمال اللجنة.

3. التأكيد على أهمية مشاركة مؤسسات وصناديق التمويل العربية في اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وفي مناقشة المواضيع المدرجة والمشاريع والبرامج العربية المشتركة المعتمدة من القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
4. التأكيد على عقد مؤتمر اعلامي سنوي للترويج لإنجازات وانشطة وبرامج مؤسسات العمل العربي المشترك للتعريف بها بمشاركة جهات اقتصادية واجتماعية وأكاديمية واعلامية والقطاع الخاص ومؤسسات اخرى.
5. تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الإعلامي المقترح، على أن تقوم اللجنة بتقديم مقترحات محددة حول المؤتمر وتحديد الموعد المقترح والهدف من هذا المؤتمر، وتضم اللجنة في عضويتها كل من (الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – اتحاد اذاعات الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الادارية – منظمة المرأة العربية – الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب – والامانة العامة لجامعة الدول العربية) والمؤسسات الأخرى الراغبة في الانضمام الى عضوية اللجنة المقترحة.
6. دعوة الجهات المعنية بالاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – الهيئة العربية للطيران المدني – المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر – المركز العربي للوقاية من الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى – الهيئة العربية للطاقة الذرية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب) والجهات الاخرى ذات الصلة بالموضوع لعقد اجتماع مشترك بالتنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب لمناقشة البرامج التنفيذية المقترحة والانشطة والقرارات الصادرة عن المجلس بشأن الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث المعتمدة في قمة بغداد 2012.

7. الطلب من مؤسسات العمل العربي المشترك التي لم تواف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية – بمقترحاتها ومرئياتها وتصوراتها لدور منظومة العمل العربي المشترك في التعامل مع التطورات والمستجدات في المنطقة العربية الاسراع في موافاة الامانة العامة للجامعة بالمطلوب حتى يتسنى استكمال الكتيب المقترح، والطلب من مؤسسات العمل العربي المشترك التي قامت بموافاة الامانة العامة للجامعة – ادارة المنظمات والاتحادات العربية – بمقترحاتها ومرئياتها وتصوراتها لدور منظومة العمل العربي المشترك بإعادة ارسال هذه المقترحات والمرئيات في شكل ملف Word على البريد الالكتروني لإدارة المنظمات والاتحادات العربية Aou.dept@las.int
8. الطلب من الامانة العامة للجامعة – ادارة المنظمات والاتحادات العربية– الإسراع في تنظيم ورشة عمل حول موضوع التمويل الذاتي وكيفية تنمية الموارد الذاتية لمؤسسات العمل العربي المشترك بالاستفادة من التجارب الناجحة لكل من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – اتحاد اذاعات الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الادارية– المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (أكساد).

- بشأن التعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك :

1. التأكيد على أهمية الأهداف والمهام الرئيسية للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ودورها الأساسي فيما يخص مجالات التنسيق والتعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك.
2. دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك إلى موافاة الأمانة العامة للجامعة قبل اجتماعات اللجنة بفترة كافية بمقترحاتها وملاحظاتها عن قائمة

الأولويات التنموية للمنطقة العربية لدراستها ومناقشتها أثناء اجتماعات اللجنة في كل دورة جديدة.

3. الطلب من المنظمات العربية المتخصصة التنسيق مع الإدارات المعنية بالأمانة العامة ومخاطبة الأمانات الفنية للمجالس الوزارية عند إعداد وتنفيذ خططهم وبرامجهم السنوية.

- الآلية المقترحة للتعاون والتنسيق بين منظومة العمل العربي المشترك :

1. دعوة كل من مؤسسات العمل العربي المشترك كبيوت خبرة عربية فنية، والإدارات الفنية التابعة لجامعة الدول العربية كآليات تنسيقية الى مراعاة الاختصاصات والمهام لكل منها، والتنسيق بينهم عند تنظيم أية أنشطة أو فعاليات، والتأكيد على ضرورة دعم آليات التواصل بينهم لتسهيل تبادل المعلومات والبيانات بين الأمانة العامة للجامعة ومؤسسات العمل العربي المشترك .
2. زيادة التنسيق والتكامل بين مؤسسات العمل العربي المشترك.
3. اعتماد المشاريع وورش العمل المشتركة بين مؤسسات العمل العربي المشترك وتحديد دور ومساهمة كل منظمة فيها.
4. التأكيد على مشاركة صناديق التمويل العربية في اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك والطلب منها دعم المنظمات العربية المتخصصة في إقامة مشاريع اقتصادية وتنموية في الدول العربية.
5. الارتقاء بأداء منظمات العمل العربي المشترك لتصبح أكثر فعالية على الصعيد الوطني والإقليمي والعربي وتوحيد الأسس والقرارات التي تحكم عمل منظمات العمل العربي المشترك وتوفير متطلبات فاعليتها في مجالات تخصصها.

6. تأجيل اعتماد الآلية المقترحة للتعاون والتنسيق بين منظمات العمل العربي المشترك لمزيد من الدراسة وعرض الموضوع على الدورة القادمة للجنة .

- مشروع بوابة الشبكة العربية للمعلومات

1. الترحيب بمشروع بوابة الشبكة العربية للمعلومات باعتباره نموذجاً فعلياً لتفعيل العمل العربي المشترك ومنظومته، ومنصة مهمة لتفعيل التعاون البيني بين مؤسسات العمل العربي المشترك.
2. دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك الى ايلاء مشروع بوابة الشبكة العربية للمعلومات الاهتمام الكافي خاصة في ضوء الحاجة الملحة لتطوير العمل العربي المشترك وآلياته، من خلال حشد الامكانات والخبرات العربية لإنجاحها كي تسهم في توثيق النتاج الفكري الرسمي العربي مما يجعل للوطن العربي حضوراً فاعلاً في المنظومة الدولية.
3. دعوة كافة مؤسسات العمل العربي المشترك الى الانضمام الى عضوية بوابة الشبكة العربية للمعلومات، والمشاركة بفعالية في اثراء محتوى بوابة الشبكة العربية للمعلومات بمصادر المعلومات بأوعيتها المختلفة والتي ترغب في المشاركة بها (مراجع، دراسات، تقارير، قواعد بيانات وغيرها)، لتعزيز مبدأ التنوع في مصادر المعلومات المتخصصة، ولتحقيق التكامل المنشود بين منظومة العمل العربي المشترك، والمساهمة في زيادة المحتوى الإلكتروني العربي على شبكة المعلومات الدولية.
4. الطلب من المنظمات العربية الشريكة في بوابة الشبكة العربية للمعلومات إدراج الرابط الخاص بالبوابة www.ainportal.orgعلى الصفحة الرئيسية للمواقع الالكترونية للمنظمات الشريكة وذلك بهدف التعريف بالمشروع على نطاق أوسع.

5. توجيه الشكر الى المنظمات العربية الشريكة في بوابة الشبكة العربية للمعلومات على مشاركتها الفاعلة في هذا المشروع، من خلال الحضور المؤثر في اجتماعات لجنة التسيير ومشاطرتها مصادر المعلومات المتنوعة في مجالات عملها من مخزونها المعلوماتي الذى أثرى محتوى بوابة الشبكة العربية للمعلومات في مختلف مجالات العمل العربى المشترك.
6. توجيه الشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المعلومات والتوثيق/ إدارة المشروع) على الجهود المبذولة لإنشاء بوابة الشبكة العربية للمعلومات.

- بشأن مقترحات ومرئيات مؤسسات العمل العربي المشترك لتطوير وتفعيل عمل لجنة التنسيق العليا:

1. التأكيد على دور ومهام لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين جامعة الدول العربية وأجهزتها العاملة ومؤسسات العمل العربي المشترك لزيادة فعالية وكفاءة العمل العربي المشترك.
2. الطلب من مؤسسات العمل العربي المشترك موافاة الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بمقترحاتهم ومرئياتهم لتطوير وتفعيل عمل لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في المرحلة القادمة، وعرض الموضوع على الدورة القادمة.
3. التأكيد على استمرار لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بدراسة ومناقشة محاور رئيسية في اجتماعاتها السنوية لمعالجة مواضيع متخصصة تتعلق بتفعيل وتطوير عمل مؤسسات العمل العربي المشترك.

4. زيادة التنسيق فيما بين مؤسسات العمل العربي المشترك والتركيز على المشاريع القومية والتي تحظى باهتمام غالبية الدول العربية.
5. التأكيد على أهمية تنسيق مواعيد عقد الاجتماعات والفعاليات بمختلف مؤسسات العمل العربي المشترك حتى لا تتزامن مع موعد عقد لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وبالتنسيق مع مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية خاصة وأن تواجد الأمين العام ضروري في اجتماعات اللجنة .
6. الطلب من أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بالمتابعة المستمرة للمتغيرات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتأثير هذه المتغيرات على النظم الاقتصادية والاجتماعية العربية بقطاعاتها المختلفة.
7. الطلب من أعضاء لجنة التنسيق العليا تقديم مبادرات في اجتماعات اللجنة تتضمن موضوعات ومقترحات تسهم في زيادة التعاون والتنسيق وتحقيق أهداف العمل العربي المشترك.
8. الطلب من الامانة العامة للجامعة – ادارة المنظمات والاتحادات العربية – موافاة مؤسسات العمل العربي المشترك اعضاء اللجنة باللائحة الداخلية للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، لإبداء مقترحاتها وملاحظاتها ومرئياتها تمهيداً لتعديل اللائحة في الدورة القادمة للجنة.

- بشأن التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة :

1. الطلب من الأمانة العامة ومؤسسات العمل العربي المشترك التحضير الجيد والمساهمة الفعالة في أعمال الاجتماع الثالث عشر للتعاون القطاعي بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ووكالاتهما

المتخصصة المقرر عقده بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 23-2017/10/25 حول "التعاون في مجال إدارة والمحافظة على الموارد المائية في المنطقة العربية".

2. الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون السياسية الدولية- إدارة المنظمات الدولية) دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك لعقد اجتماع بالقاهرة بوقت كاف لبحث سبل تعزيز آليات التعاون القائم، والتنسيق العربي- الأممي، وكيفية متابعة تنفيذ ما يصدر عن اجتماعات التعاون العام، في ضوء تشكيل فريق العمل رفيع المستوى المشترك بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة المعني بتنفيذ بروتوكول تعديل فقرات اتفاقية التعاون بين المنظمتين.
3. الطلب من كل منظمة ومؤسسة عمل عربي مشترك تحديد نقطة اتصال فيها تعنى بمتابعة التعاون بينها وبين الأمم المتحدة وموافاة (قطاع الشؤون السياسية الدولية- إدارة المنظمات الدولية) في موعد أقصاه 2017/6/1 بمعلومات حول نقطة الاتصال المعنية.

- بشأن الموضوعات التي طلب عرضها المركز العربي والدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الموافقة على المقترحات التي قدمها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة لمعالجة موضوع متأخرات الدول العربية في موازنات المنظمات العربية المتخصصة، والطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية مخاطبة الدول العربية لحل مشكلة المتأخرات الخاصة بالمنظمات العربية، على أن تكون مناقشة هذا الموضوع من خلال العرض على قيادات سياسية رفيعة المستوى في الدول العربية.
- بشأن استغلال منظومة التبادل الاخباري التابعة لاتحاد اذاعات الدول العربية في التعريف بأنشطة منظمات العمل العربي المشترك المتخصصة :

1. تقديم الشكر لاتحاد اذاعات الدول العربية على مبادرته الرائدة حول التعريف بأنشطة الجامعة العربية ومنظمات العمل العربي المشترك ، والترحيب من حيث المبدأ بمبادرة اتحاد اذاعات الدول العربية لاستغلال منظومة التبادل الاخباري التابعة للاتحاد في التعريف بأنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك المتخصصة.
2. الطلب من اتحاد اذاعات الدول العربية تقديم مزيد من التوضيحات بشأن المتطلبات الضرورية لربط مقار منظمات العمل العربي المشترك بشبكة اتحاد اذاعات الدول العربية للتبادل الاخباري التلفزي والإذاعي وتقديم تصور لمذكرات التفاهم الثنائية المقترحة في هذا الشأن بين المنظمات العربية وبين الاتحاد والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- بشأن تقرير متابعة بشأن مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي:

1. أخذ العلم بتقرير المتابعة بشأن مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.
2. التأكيد على اهمية مشاركة منظمات العمل العربي المشترك المعنية بمجالات الأمن الغذائي في الالية التي اعتمدتها قمة عمان مارس 2017، بشأن تنفيذ المبادرة.
3. الطلب من الأمانة العامة للجامعة (ادارة المنظمات والاتحادات العربية) تقديم تقرير متابعة لأعضاء اللجنة عن ما تم بشأن مبادرة فخامة رئيس السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

- بشأن البند الخاص بالتنمية المستدامة :

1. الطلب من مؤسسات العمل العربي المشترك التي لم تواف الأمانة العامة بالاستبيان الخاص بملتقى المنظمات العربية المتخصصة، سرعة موافاتها به بعد استيفائه، مع استكمال القائمة المرفقة والخاصة بنقاط اتصال مؤسسات العمل العربي المشترك في مجالات التنمية المستدامة لديها.
2. دعوة نقاط اتصال التنمية المستدامة لدى مؤسسات العمل العربي المشترك، إلى جانب السادة مسئولي قواعد البيانات والمؤشرات لديها لعقد اجتماع بمشاركة إدارة الاحصاء وقواعد البيانات وإدارة الحاسب الآلي وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بهدف إنشاء قاعدة بيانات للتنمية المستدامة داخل الأمانة العامة للجامعة العربية تشمل قوائم الخبراء العرب والمشروعات والدراسات والبحوث في مجال التنمية المستدامة بالدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك.
3. دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك للمشاركة في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بهدف بناء الشراكات مع الهيئات العربية والدولية المشاركة.
4. مشاركة مؤسسات العمل العربي المشترك في البرنامج التدريبي لبناء القدرات وتأهيل الكوادر العربية في مؤسسات العمل العربي المشترك في مجال التنمية المستدامة والذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الادارية والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

5. الترحيب بمبادرة الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بتقديم برامج تدريبية لبناء القدرات وتأهيل الكوادر العربية في مؤسسات العمل العربي المشترك في مجال التنمية المستدامة.
6. الطلب من مؤسسات العمل العربي المشترك موافاة الامانة العامة بمرئياتها حول تفعيل دور المؤسسات العربية ضمن أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.
7. التأكيد على توصية ملتقى المنظمات العربية المتخصصة بشأن وضع بند دائم على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت عنوان "التنمية المستدامة".

الدورة (18) لمجلس المنظمة والدورة (13) للجمعية العمومية للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (جمهورية العراق : 25-2017/4/26)

أهم القرارات :

- استعرض مدير عام المنظمة تقريرا حول أنشطة المنظمة للفترة السابقة وخطة العمل والتعاون الدولي والشركة ورؤية المنظمة للمرحلة المقبلة ووجه الشكر إلى كافة أعضاء المنظمة من الدول وأعضائها المنتسبين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لدعمهم المتواصل للمنظمة.
- بشأن مشروع اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات المعدلة، أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أصدر قرارات بشأن هذا الموضوع يطلب فيها من المنظمات العربية سرعة تعديل اتفاقيات إنشائها بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس

الاقتصادي والاجتماعي، وعرض هذه التعديلات على جمعياتها العامة للموافقة عليها قبل مصادقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليها ويجب الانتهاء من التعديلات حتى تتمكن الأمانة العامة للجامعة عرضها على الشؤون القانونية بالجامعة لمراجعتها قانونياً ومن ثم عرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة في دورته القادمة في يوليو ومن ثم رفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها في دورة سبتمبر القادم.

- اطلع المجلس على الصيغة النهائية لاتفاقية إنشاء المنظمة التي أعدتها اللجنة المشكلة بقرار الجمعية العمومية في دورتها (12) ، كما استمع إلى توضيحات ممثلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الموضوع وخاصة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الموضوع وخاصة الفقرة (10) من قرار المجلس رقم (2115) بتاريخ 2016/9/1 الخاصة بالطلب من بالمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بسرعة تعديل اتفاقية انشاءها بما يتماشى مع اللوائح و النماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعرض هذه التعديلات على جمعيتها العمومية قبل عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والفقرة (2) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2127) بتاريخ 2017/2/16 الذي ينص على "التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة التي لم تقم بعد بتعديل اتفاقيات إنشاءها التزاما بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1852 بتاريخ 2010/9/30 و رقم 2115 بتاريخ 2016/9/1، إلى الإسراع بذلك قبل نهاية عام 2017 "، واتخذ المجلس قراراً بالموافقة على الصيغة النهائية لاتفاقية انشاء المنظمة والتي أعدتها اللجنة المشكلة بقرار الجمعية العمومية في دورتها (12) ، ودعوة المنظمة لعرض هذه الاتفاقية على لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها القادمة ومن ثم عرضها على المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمصادقة عليها.

- بشأن برنامج عمل وموازنة المنظمة لسنة 2018، اطلع المجلس على برنامج عمل المنظمة لسنة 2018، كما استمع إلى العرض الذي قدمه أمين عام المنظمة حول هذا البرنامج وإيضاحاته، وأوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تأكد على المنظمات العربية المتخصصة الاستمرار في جهودها في مجال التمويل الذاتي وما تقوم به من تعزيز للتعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية لتحقيق الهدف من كونها بيت خبرة في مجالات عملها، وتمت المصادقة على برنامج المنظمة للسنة 2018 مع فتح المجال لإمكانية ادراج مشاريع جديدة تخدم المنطقة العربية استجابة لطلب الدول العربية الاعضاء ومواكبة للتطورات التقنية التي يشهدها القطاع، وحث الدول العربية الأعضاء للمساهمة في تفعيل مشاريع المنظمة وبرامجها (تمويل، شراكة ...) والمساهمة في فرق عمل المنظمة المتخصّصة وتقديم مرئيات لتطوير عمل المنظمة وتشجيع القطاع الخاص العربي للمشاركة في أنشطة المنظمة والتأكيد على المنظمة الاستمرار في التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية التي تعمل في المجال للاستفادة من خبراتهم ولتطوير عمل المنظمة، وتوسيع النشاط التدريبي للمنظمة بالتنسيق مع المعاهد والجامعات المختصة بالدول العربية ، والتأكيد على المنظمة الاستمرار في جهودها في مجال التمويل الذاتي وما تقوم به من التعاون والتنسيق لتحقيق الأهداف المنشودة، وأن تعمل كبيت خبرة يقدم خدمات وأنشطة و تنجز دراسات وبحوث تعود بالفائدة على الدول العربية وبمردود مالي على المنظمة.
- بشأن توصيات الدورة (18) لمجلس المنظمة : اطلعت الجمعية العمومية

على توصيات الدورة (18) لمجلس المنظمة (بغداد- جمهورية العراق: 2017/04/26)، وأوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة أن النظام المعمول به لتحديد مساهمات الدول العربية الأعضاء في موازنة المنظمة هو مخالف لما هو معمول به ببقية المنظمات العربية المتخصصة طبقا للمادة (50) من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة والمعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة متابعة تنفيذ جدولة المتأخرات المتفق عليها مع الدول العربية ، وكذلك التأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي الاجتماعي وآخرها القرار رقم 2075 بتاريخ 2015/9/3 في الدورة (96) بشأن الموافقة على تقرير وتوصيات الدورة (24) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الاسكندرية :15-2015/8/20) وخاصة التوصية التالية: "التأكيد على المديرين العامين للمنظمات العربية المتخصصة تكثيف الاتصالات والمباحثات مع الدول الأعضاء، بما في ذلك القيام بزيارة المسؤولين في تلك الدول، لحثها على تسديد المساهمات والمتأخرات، وتزويد لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة بتقارير بما يتم بهذا الشأن"، وتم المصادقة على توصيات الدورة (18) لمجلس المنظمة (بغداد-جمهورية العراق:2017/04/26) مع التأكيد على :

1. دعوة المنظمة لعرض الصيغة النهائية لاتفاقية انشاء المنظمة، والتي أعدتها اللجنة المشكلة بقرار الجمعية العمومية في دورتها (12) (الجمهورية التونسية:23 /2016/10)، على لجنة التنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها القادمة التي ستعقد خلال سنة 2017 ومن ثم عرضها على المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمصادقة عليها.

2. حث الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها عن السنة المالية الحالية وعن السنوات الماضية على المبادرة بتسديدها حتى يتسنى للمنظمة الإيفاء بالتزاماتها.
3. اعتماد موازنة المنظمة للسنة المالية 2018 بقيمة 1,500.000 دولار أمريكي موزعة كالتالي:

مساهمات الدول	1,200.000
التمويل الذاتي	300.000
الإجمالي	1,500.000 دولار أمريكي

4. تحدد نسب مساهمات الدول الأعضاء في موازنة المنظمة وفقا لنسب مساهمة كل دولة في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تبعا للمادة 50 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

اجتماع الدورة غير العادية الخامسة للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (جمهورية السودان: 2017/4/30)

اهم القرارات :

- ترأس اجتماع الجمعية العامة معالي الدكتور/ ابراهيم آدم أحمد الدخيرى، وزير الزراعة بجمهورية السودان، وألقى كلمة رحب فيها بالوفود المشاركة وأكد على أهمية متابعة استراتيجية التنمية الزراعية بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء.
- رحب السفير الدكتور/ كمال حسن على – الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالسادة المشاركين في الاجتماع واوضح قرارات القمم السابقة بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في قمة الكويت الاقتصادية عام 2009، واعتماد قمة الرياض العادية 2007 للاستراتيجية العربية

للأمن الغذائي وقرار قمة الرياض الاقتصادية التنموية 2013، بشأن اعتماد مبادرة رئيس جمهورية السودان لسد الفجوة الغذائية العربية من خلال الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي العربي وقرارات قمة نواكشوط، وقمة عمان الاخيرة التي اعتمدت آلية لتنفيذ تلك المبادرة، واكد سعادته على أهمية هذه المنظمة والدور المطلوب منها في المرحلة القادمة باعتبارها أحد الأذرع الفنية لجامعة الدول العربية، ووجه في ختام كلمته الشكر والتقدير للدكتور/ طارق الزدجالى على مجهوداته المقدرة لتفعيل وتطوير عمل المنظمة خلال توليه منصب المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في المرحلة الماضية.

- وتحدث الدكتور/ طارق الزدجالى المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عن انجازات المنظمة في الفترة الماضية وأهم الأهداف التي تحققت وقدم الشكر للدول الأعضاء التي قدمت الدعم والمساندة للمدير العام لتحقيق تلك الانجازات وتمنى التوفيق والنجاح للمدير العام القادم للمنظمة، وقام الدكتور/ طارق الزدجالى بإعطاء خلفية عن موضوع تعيين المدير العام الجديد للمنظمة، وأوضح أنه واستناداً الى المادة (9) الفقرة (أ) من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة، قامت الادارة العامة بالإعلان عن شغور منصب المدير العام من قبل المنظمة قبل عام من تاريخ نهاية ولاية المدير العام، وذلك من خلال مذكرة رسمية تم توجيهها الى أصحاب معالي وزراء الزراعة والجهات المعنية بالدول الأعضاء، وعليه قامت كل من الجمهورية التونسية، وجمهورية السودان، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية الصومال بإرسال ترشيحات لشغل منصب مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومن بعد تلقت الادارة العامة للمنظمة مذكرات بسحب ترشيحات من كل من (جمهورية مصر

العربية، الجمهورية التونسية، جمهورية الصومال) لصالح مرشح جمهورية السودان. وفي نفس السياق، تلقت إدارة المنظمة من عدد من الدول الأعضاء الأخرى تزكية لمرشح جمهورية السودان معالي الدكتور/ ابراهيم آدم أحمد الدخيرى، المرشح الوحيد لشغل منصب المدير العام الجديد للمنظمة، وعليه فقد تم عقد الدورة الحالية غير العادية الخامسة ليتم البت في انتخاب المدير العام الجديد للمنظمة خلال الفترة 2017 حتى 2020، وعليه وبعد مداخلات ممثلي الدول الأعضاء بالتأكيد على تزكية مرشح جمهورية السودان، فقد تم بالإجماع اختيار معالي الدكتور/ ابراهيم آدم أحمد الدخيرى، وزير الزراعية بجمهورية السودان، مديراً عاماً للمنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال الفترة من 2017/5/1 الى 2020/4/30، على أن يتولى مهامه مباشرة بعد انتهاء فعاليات اجتماعات هذه الدورة، وقد عقد وفد الأمانة العامة للجامعة اجتماعاً مطولاً مع المدير العام الجديد للمنظمة للنظر في الدور الهام المطلوب من المنظمة في المرحلة القادمة.

- واستناداً الى الفقرة (أ) من المادة (4) بالنظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة، قام لمدير العام الجديد للمنظمة بتأدية القسم أمام الأمين العام للجامعة.

الدورة العادية (105) للمجلس التنفيذي والدورة الاستثنائية للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الادارية (المملكة المغربية :10-2017/5/13)

أهم القرارات :

أولا: الدورة العادية (105) للمجلس التنفيذي:

- بخصوص تقرير إنجازات المنظمة لعام 2016 وتقرير الخطة التنفيذية، قام المدير العام بتقديم عرض سريع لما تم إنجازه خلال عام 2016، وبعد المناقشة، قرر المجلس اعتماد تقرير إنجازات المنظمة لعام 2016،

والإشادة بما تم إنجازه في تلك السنة، رغم الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، وتقدموا بالشكر للمدير العام والعاملين معه على هذا الإنجاز المتحقق، ومناشدة الدول الأعضاء بالمنظمة تقديم الدعم والمساندة للمنظمة والمشاركة في أنشطتها لتفعيل دورها في التنمية الإدارية وتعزيز خطتها في التحول إلى التمويل الذاتي الكامل لموازنة المنظمة للأعوام القادمة.

- اعتماد الحسابات الختامية والمركز النقدي والقوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات لعام 2016 وتقرير المراقب الداخلي.
- ضرورة النظر في إعادة هيكلة الأجور والمرتبات للعاملين في الباب الأول بما يخدم أنشطة المنظمة الرئيسية.
- إجراء دراسة إكتوارية للصناديق الخاصة في المنظمة (نهاية الخدمة للدائمين والمتعاقدين) وإعداد اللوائح المناسبة لهذه الصناديق قبل نهاية العام 2017.

- بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية عن أعمال المنظمة لعام 2016 ورد المديرية العامة على التقرير ، أطلع المجلس على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية عن أعمال المنظمة للسنة المالية 2016، ورد المديرية العامة على التقرير، وبعد المناقشة قرر المجلس التنفيذي تقديم الشكر لهيئة الرقابة المالية والإدارية عن أعمال المنظمة على التقرير وكذلك الشكر لرئيس الهيئة على حضورها وتقديمها للملاحظات الواردة في التقرير، واعتماد تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية، ورد المديرية العامة على التقرير، على أن تأخذ المديرية العامة للمنظمة بملاحظات الهيئة وتضع جدول زمني محدد لتنفيذ توصيات وملاحظات هيئة الرقابة.
- بشأن محضر اجتماع الفريق المتخصص من الدول الأعضاء بالمجلس التنفيذي حول التالي:
  - مراجعة التعديلات على اتفاقية إنشاء المنظمة.
  - مراجعة الهيكل التنظيمي المقترح للمنظمة.

- بشأن اتفاقية الإنشاء ، اطلع المجلس على محضر اجتماع الفريق المتخصص من الدول الأعضاء بالمجلس التنفيذي حول التعديلات التي تمت على اتفاقية انشاء المنظمة وتضمينها كل الملاحظات التي وردت من الأمانة العامة، وكذلك مراجعة الهيكل التنظيمي المقترح للمنظمة وبعد المناقشة، وتقرر تأجيل اعتماد التعديلات على اتفاقية إنشاء المنظمة المقدمة من الفريق المتخصص المشكل من المجلس التنفيذي المكلف بمراجعة الاتفاقية والتي تم فيها الأخذ بملاحظات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأن تقوم المنظمة العربية للتنمية الإدارية بإعداد نظام خاص وتصور شامل للتحول للتمويل الذاتي بنسبة 100% وما يترتب على ذلك من ترتيبات نظامية وتنظيمية.
- بشأن مراجعة الهيكل التنظيمي المقترح للمنظمة، تقرر الموافقة على الهيكل التنظيمي المعد من قبل الفريق المتخصص المشكل من المجلس التنفيذي، ورفعه إلى الجمعية العمومية للمنظمة لاعتماده ، على أن تقوم المديرية العامة للمنظمة بتفعيل شغل الوظائف في الهيكل التنظيمي الجديد المعتمد من قبل الجمعية العمومية للمنظمة وفقًا للأنظمة واللوائح الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيله.

ثانياً : الاجتماع الاستثنائي للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الادارية الدورة (54) على المستوى الوزاري :

أهم القرارات :

- بشأن توصية المجلس التنفيذي بخصوص اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أحيطت الجمعية العمومية علماً بتوصية المجلس التنفيذي في دورة انعقاده العادية (105) بالدار البيضاء 10-12 مايو /أيار 2017

بخصوص اتفاقية إنشاء المنظمة وقرار المجلس التنفيذي بتأجيل اعتماد التعديلات على اتفاقية إنشاء المنظمة المقدمة من الفريق المتخصص المشكل من المجلس التنفيذي المكلف بمراجعة الاتفاقية، والتي تم فيها الأخذ بملاحظات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. كما تم الاستماع إلى المقترحات حول اعتماد الاتفاقية خلال اجتماع الجمعية العمومية في الدورة الحالية أو تأجيل الاعتماد لحين إعداد دراسة وتصور شامل حول التحول للتمويل الذاتي. وقررت الجمعية العمومية الموافقة المبدئية على التعديلات في وثيقة اتفاقية إنشاء المنظمة على أن تتولى المديرية العامة إعداد المشروع النهائي للاتفاقية للتوافق مع التوجه بالتحول للتمويل الذاتي الكامل بنسبة 100% وعرضه على المجلس التنفيذي والجمعية العمومية في اجتماع الدورة القادمة في شهر إبريل عام 2018.

- بشأن قرار المجلس التنفيذي في دورته العادية 105 بالموافقة على الهيكل التنظيمي الجديد، استعرضت الجمعية العمومية قرار المجلس التنفيذي في الدورة العادية (105) بخصوص الموافقة على اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للمنظمة، وتقرر اعتماد الهيكل التنظيمي المعد من قبل الفريق المتخصص المشكل من المجلس التنفيذي، ورفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمصادقة عليه ، على أن تقوم المديرية العامة للمنظمة بتفعيل شغل الوظائف في الهيكل التنظيمي الجديد المعتمد وفقًا للأنظمة واللوائح الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيله.

الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطيران المدني (المملكة المغربية : 10 -2017/5/11)

أهم القرارات :

- قدم المهندس/ محمد ابراهيم الشريف مدير عام الهيئة العربية للطيران المدني تقريراً عن الأنشطة والفعاليات التي شاركت فيها الهيئة وأعمال الإدارة العامة للهيئة وما قامت به الإدارة من إجراءات لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي .
- وفي إطار متابعة قرارات وتوصيات الاجتماع السابق الدورة (55) للمجلس التنفيذي الذي عقد بمدينة مسقط يومي 21-22 ديسمبر 2016 تم مناقشة وضع المدير العام الحالي للهيئة السيد/ محمد ابراهيم الشريف والقرار السابق للمجلس التنفيذي في هذا الشأن، وقد اوضح ممثل الأمانة العامة مضمون المذكرة التي وردت للأمانة العامة من وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي صدر في هذا الشأن والخطابات التي أرسلها الأمين العام للجامعة إلى رئيس وأعضاء الجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني والتي تؤكد على معالجة هذا الموضوع في إطار النظم واللوائح وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد دار نقاش بين الدول الأعضاء وممثل الأمانة العامة للجامعة والذي كان يؤكد في الاجتماع على أهمية استكمال المدير العام للهيئة لفترة ولايته القانونية. وقد وافق ممثلي الدول الأعضاء على ذلك بحيث يتم الإعلان عن شغور منصب المدير العام في الفترة القادمة وقد قدم ممثل الأمانة العامة نص مشروع القرار الذي وافق عليه الدول الأعضاء على النحو التالي: "تكليف الإدارة العامة بالإعلان عن شغور منصب المدير العام للهيئة للدول الأعضاء بالهيئة العربية للطيران المدني وفقاً للمادة التاسعة من النظام

الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة مع توضيح الإجراءات المتعلقة بالترشيح".

- أهم ما دار في اجتماع المجلس التنفيذي هو قضية تسوية النزاع مع الموظفين الثلاثة السابقين في الهيئة العربية للطيران المدني (أسامة الكتاني، عبد اللطيف لهبوبي، عبداللطيف جبور)، والذين سبق أن صدرت لصالحهم أحكام من المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية. فقد دار نقاش مطول في هذا الموضوع شارك فيه ممثل الأمانة العامة للجامعة وبعد اطلاع المجلس على محضر الاجتماع الذي عقده رئيس المجلس التنفيذي والمدير العام للهيئة وممثل سلطة الطيران المدني للمملكة المغربية وبمشاركة الموظفين السابقين الذين صدر لهم حكم المحكمة الإدارية للجامعة العربية. فقد وافق المجلس التنفيذي على تسوية هذا النزاع بصفة نهائية وفقاً للاتفاق الذي تم بين هؤلاء الموظفين ورئيس المجلس التنفيذي والمدير العام للهيئة وممثل المملكة المغربية وحسب المبالغ المحددة في المحضر، على أن يقوم رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس التنفيذي للهيئة بالتنسيق معاً لإعداد صياغة قانونية لهذه التسوية والاتفاق الذي تم لإنهاء النزاع في ضوء نتائج المفاوضات التي تضمنها تقرير رئيس المجلس التنفيذي.
- بالنسبة للهيكل التنظيمي المقترح من الإدارة العامة للهيئة فقد قدم ممثل الأمانة العامة مقترح بتأجيل النظر في اعتماد الهيكل التنظيمي إلى حين اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتفاقية الهيئة العربية للطيران المدني المعدلة، وعليه اتخذ المجلس التنفيذي قراراً بتأجيل النظر في مشروع الهيكل التنظيمي المقترح لحين الانتهاء من إجراءات اعتماد اتفاقية إنشاء الهيئة على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد مشروع الهيكل التنظيمي نتائج وتوصيات لجنة الخبراء المكلفة بتطوير عمل الهيئة العربية للطيران المدني.

- نـاقش المجلـس جميـع توصـيات اللجـان الفنيـة للهيئـة العربيـة للطيـران المـدني (لجنـة النقـل الجـوي، لجنـة الملاحـة الجويـة، لجنـة السـلامة الجويـة، لجنـة أمـن الطيران ، لجنة البيئة).
- أمـا بخصـوص مـذكرة الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة (إدارة النقـل والسـياحة) بشـأن موقـف الاتحـاد الأوروبـي مـن بعـض شـركات الطيـران العربيـة ومحاولـة فـرض رسوم عليها أو إعادة النظر في حقوق النقل الممنوحة لها وتعليقها وذلك بذريعة أنها مدعومة من حكوماتها ، وقد طلبت الأمانة العامة للجامعة من الهيئة موافاتها بالرأي والمقترحات والإجراءات الواجب اتخاذها باعتبار أن الهيئة هي جهة الاختصاص، فقد كلف المجلس التنفيذي الإدارة العامة للهيئة بمخاطبة الأمانة العامة للجامعة على أن يعرض مشروع الخطاب على الدول الأعضاء بالهيئة العربية للطيران المدني لاستطلاع رأيها بشأنه خلال موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ استلام الدول لمشروع الخطاب على أن يتضمن الخطاب مقترح قيام البرلمان العربي للتواصل مع البرلمان الأوروبي مع تكليف لجنة النقل الجوي لوضع خطة عمل في هذا الشأن.
- فـي إطـار لجنـة الطيـران المـدني كلـف المجلـس الإدارة العامـة بالتنسـيق مـع اللجنـة الأفريقيـة بشـأن القـرارين الأمريكـي والبريطـاني بحظـر حمـل الأجهـزة اللوحيـة واللاب تـوب والكـاميرات بصـحبة الراكـب المسـافر مـن بعـض المطـارات العربيـة وذلـك قبـل موعـد عقـد الاجتمـاع الأمنـي الـذي سـيعقد فـي منظمـة الطيـران المـدني الـدولي فـي 2017 مـع دعـم ورقـة العمـل المصـرية الخاصـة بهذا الموضوع والتي ستقدم في هذا الاجتماع الأمني.
- فـي مجـال الشـؤون التنظيميـة للهيئـة العربيـة للطيـران المـدني فقـد طلـب المجلـس مـن الـدول الأعضـاء دعـم مجلـة الطيـران المـدني العربـي مـن خـلال المسـاهمات الفكرية أو الإعلانات الاشهارية.

- كما أوصى المجلس على دعم جهود الهيئة في مبادراتها لتنفيذ سياسة التمويل الذاتي والتأكيد على الدول الأعضاء للمساهمة في تفعيل دور الهيئة كبيت خبرة عربية في مجال التدريب.
- أكد المجلس على الدول الأعضاء سرعة تسديد مساهماتها في موازنة الهيئة لعام 2017.

الدورة (29) للمؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية (الجمهورية التونسية: 16-2017/5/22)

اهم القرارات :

- بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) للمؤتمر العام للهيئة ، استعرض المدير العام للهيئة تقريره عما قامت به إدارة الهيئة لتنفيذ قرارات الدورة السابقة على المؤتمر العام وقرر الإحاطة علماً بما قامت به الهيئة من إجراءات لتنفيذ قرارات دورته السابقة (28) ووافق عليها.
- بشأن تقرير المدير العام عن نشاط الهيئة ما بين دورتي انعقاد المؤتمر العام، استعرض المدير العام للهيئة العربية للطاقة الذرية الأنشطة والبرامج التي نفذتها الهيئة خلال هذه الفترة، وبعد المناقشة قرر المؤتمر الأخذ علماً بالتقرير، وتوجيه الهيئة بالتعاقد مع الشركات الخاصة بشكل مباشر لتقديم خدمات تدريبية وعملية في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لقاء رسوم اشتراك تحدد لكل نشاط على حدة وفقاً لخصوصيته وسعياً لتنمية موارد الهيئة الذاتية، وكذلك اعتماد البروتوكول الذي تم ابرامه مع المعهد المشترك للبحوث النووية JINR في دوبنا – روسيا.
- بشأن تنفيذ المؤتمر العربي الثالث عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية 2016 وكذلك استضافة المؤتمر العربي الرابع عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية 2018، قرر المؤتمر شكر الجهات المنظمة والداعمة للمؤتمر والإشادة بالمستوى

العلمي، وتقديم الشكر لجمهورية مصر العربية على استضافتها للمؤتمر في شهر ديسمبر 2018، والتوجيه للإدارة العامة للشروع في التحضير لتنفيذ هذا المؤتمر بالتنسيق مع هيئة الطاقة الذرية المصرية.

- بشأن المنتدى العربي الرابع حول آفاق توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بالطاقة النووية، قرر المؤتمر شكر للمملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها المنتدى العربي، والتوجيه للإدارة العامة للهيئة بالتنسيق مع هيئة الطاقة الذرية الأردنية وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء (إدارة الطاقة بالأمانة العامة للجامعة) والاتحاد العربي للكهرباء لتنفيذ هذا المنتدى في الفترة من 10-12 أكتوبر 2017.
- بشأن الشبكة العربية للمراقبين النوويين ، قرر المؤتمر الإشادة بالتقدم الحاصل في أنشطة الشبكة العربية للهيئات الرقابية، والتوجيه إلى الهيئة لمواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجهات الداعمة لأنشطة الشبكة ، وكذلك الترحيب بتأسيس أجهزة رقابية نووية وإشعاعية عربية مستقلة في كل من مصر والسودان والمغرب والأردن ودعوة الدول العربية الأخرى لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنشاء أجهزة رقابية نووية وإشعاعية مستقلة.
- بشأن التعاون العربي – الصيني في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وبعد المناقشة قرر المؤتمر الموافقة على مذكرة التفاهم المرقمة بين الهيئة العربية للطاقة الذرية والهيئة الصينية للطاقة الذرية (CAEA) لإنشاء مركز تدريب عربي معني باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتفويض المدير العام للهيئة العربية بالتوقيع عليها.
- بشأن الحساب الختامي للهيئة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 وتقرير مراجع الحسابات القانوني للسنة المالية 2016 والمناقلات في

المشروعات المنفذة خلال السنة المالية 2016. وبعد المناقشة قرر المؤتمر الموافقة على الحساب الختامي للهيئة العربية للطّاقة الذرية للسنة المالية 2016 مع مراعاة تعديل متأخرات الجمهورية العربية السورية بحيث تقتصر متأخراتها على الفترة السابقة لتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية، والموافقة على قرارات المدير العام حول المناقلات وعلى المساهمات في المشروعات التي حصلت عليها الهيئة لعام 2016، وكذلك الموافقة على تقرير مراجع الحسابات القانوني حول حسابات السنة المالية 2016، مع التأكيد على أن لا يتم مستقبلا صرف المستحقات المتبقية لمراجع الحسابات القانوني إلا بعد التأكد من قيامه بإنجاز مهامه وإعداد تقريره بالشكل المطلوب.

- بشأن تقرير المدير العام حول تنفيذ ميزانية الهيئة خلال الفترة 1/1-2017/4/30، وقرر المؤتمر الإحاطة علما بتقرير المدير العام حول تنفيذ ميزانية الهيئة العربية للطاقة الذرية خلال الفترة 01/01-2017/04/30، والتوجيه للإدارة العامة للهيئة إلى مخاطبة الدول التي لم تقم بسداد متأخراتها، وكذلك متابعة التواصل مع الدول غير الأعضاء لحثها على الانضمام إلى عضويتها ، والموافقة على رفع رسوم مشاركة موفدي الدول غير الأعضاء في الهيئة في أنشطتها إلى 700 دولار أمريكي للمشارك الواحد ما عدا الأنشطة الممولة من قبل الجهات المانحة.
- تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية للهيئة للدورة المالية 2017-2018، أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة بأن موضوع تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية من المفترض أن يعرض على المؤتمر العام للهيئة ولا يعرض على المجلس التنفيذي للهيئة وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية من اختصاص المؤتمر

العام للهيئة حصريا. وقرر المؤتمر الموافقة على تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية للدورة المالية 2017-2018.

- اختيار مراقب الحسابات القانوني للدورة المالية 2018-2019، أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة بأن موضوع اختيار مراقب الحسابات القانوني لابد أن يعرض على المؤتمر العام للهيئة ولا يعرض على المجلس التنفيذي للهيئة وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن اختيار مراقب الحسابات من اختصاص المؤتمر العام للهيئة حصريا. وقرر المؤتمر الموافقة على التعاقد مع خبير الحسابات القانوني للدورة المالية 2018-2019.
- تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطاقة الذرية، أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة بأن قرار المجلس التنفيذي بإرجاء البت في التعديلات على اتفاقية الإنشاء إلى اجتماعي المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في شهر مايو 2018 يعتبر مخالفا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2127) في دورته (99) بتاريخ 2017/2/16 بالتأكيد على تعجيل تعديل اتفاقية الإنشاء للهيئة العربية للطاقة الذرية قبل نهاية عام 2017 .
- وبالنسبة لطلب المجلس التنفيذي بشأن مخاطبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبداء مرئياتها حول بعض النقاط وأهمها تحديد عدد أعضاء المجلس التنفيذي ودوريه انعقاد المؤتمر العام ، فقد أوضحت ممثلة الأمانة العامة للجامعة بأنه يمكن إرسال مذكرة توضيحية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة من الهيئة العربية للطاقة الذرية يطلب إصدار توصية بشأن رفع عدد أعضاء المجلس التنفيذي للهيئة ومن ثم رفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإصدار قراره وهذا تم عمله في بعض المنظمات العربية المتخصصة ، أما بالنسبة لانعقاد دورة المؤتمر العام يمكن ان يتم انعقاده

كل سنتين ويمكن انعقاد دورة استثنائية إذا لزم الأمر، وقرر المؤتمر توجيه الإدارة العام للهيئة العربية للطاقة الذرية بمخاطبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في البنود المتعلقة بتحديد عدد أعضاء المجلس التنفيذي وتحديد دورية انعقاد المؤتمر العام.

- جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء، قرر المؤتمر الترحيب بالاتفاق المبرم مع دولة ليبيا لجدولة متأخراتها على مدى أربع سنوات، وكذلك تواصل الإدارة العامة للهيئة مع الدول المعنية بمقترحات مشاريع جدول متأخراتها بما يقضي إلى تسوية المتأخرات وفق مرئيات الدول.

الدورة (38) للمجلس التنفيذي للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (القاهرة:20-2017/5/21)

أهم القرارات :

- استمع الحاضرون إلى العرض الذي قدمه مدير عام المركز العربي اكساد عن التقرير الخاص للفترة بين دورتي المجلس التنفيذي (37) و(38) وبعد المناقشة تقرر إجازة تقرير المدير العام .
- بخصوص إنجازات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وبعد الاطلاع على انجازات المركز العربي اكساد، قرر المجلس التنفيذي: اعتماد تقرير تقدم العمل عن الأنشطة المنفذة لعام 2016 ، واعتماد تقرير الانجازات لعام 2016، وإحالته الى اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وعلى الاجتماع السادس والعشرين للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تمهيداً لرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- بشأن عمل المركز العربي "أكساد" كبيت خبرة خلال عام 2016 ، وبعد الاطلاع على مذكرة الإدارة العامة حول عمل المركز العربي لدراسات

المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد" كبيت خبرة ، تم الإشادة بنجاح المركز العربي كبيت خبرة متخصص في تنفيذ المشاريع والبرامج التي تخدم التنمية الزراعية العربية ، وعبر المجلس التنفيذي عن ارتياحه للعلاقات المتميزة مع المؤسسات البحثية التنموية في الدول العربية ومع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية وتطوير العلاقات القائمة معها، والتي أثمرت عن تنفيذ 24 مشروعاً ضمن اتفاقيات وعقود خبرة حققت إيرادات بلغت 2,024,173.00 دولار أمريكي، مما ساعد على تنفيذ خطة عمله بالكامل وتأدية الالتزامات الأخرى المترتبة، وقرر المجلس التأكيد على استمرار المركز العربي في النهج المميز لأدائه كبيت خبرة عربي المتحقق خلال عام 2016 في تبني وتنفيذ عقود الخبرة إضافة إلى تنفيذه برامج ومشاريع وأنشطة الخطة ، والتأكيد على دعوة المؤسسات الوطنية والدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى التعاون والتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة باعتباره بيت خبرة عربي واستشاري لتنفيذ المشاريع التنموية الزراعية.

- بشأن مشروع تطوير عمليات خدمة بساتين النخيل الرأسية والأرضية لزيادة الانتاج وتحسين النوعية في المنطقة العربية ، فقد اطلع المجلس التنفيذي على مذكرة الإدارة العامة للمركز بشأن تنفيذ مشروع تطوير عمليات خدمة بساتين النخيل الرأسية والأرضية لزيادة الانتاج وتحسين النوعية في المنطقة العربية، في الدول العربية (المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية)، بمبلغ 1,500,000.00 دولار أمريكي لمدة أربع سنوات ، وقرر دعوة الدول

العربية الى دعم تنفيذ مشروع تطوير عمليات خدمة بساتين النخيل الرأسية والأرضية لزيادة الانتاج وتحسين النوعية في المنطقة العربية لدى المؤسسات والصناديق العربية والاقليمية.

- بخصوص المشروع العربي للأحزمة الخضراء في الأقاليم العربية، فقد اطلع المجلس التنفيذي على ما جاء بمذكرة المركز العربي "اكساد" حول جهوده في متابعة تنفيذ قرارات القمم العربية والمتعلقة بتنفيذ أنشطة المرحلة الأولى للمشروع العربي للأحزمة الخضراء في الاقاليم العربية ، وعلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (99) (شباط/ فبراير 2017)، وقرر المجلس التنفيذي الموافقة على تنفيذ الخطة التنفيذية العامة والسنوية التي أعدها أكساد للمرحلة الثانية من المشروع العربي للأحزمة الخضراء في الاقاليم العربية، ودعوة الدول العربية إلى المشاركة بالمرحلة الثانية من المشروع على أن تتحمل الدول الراغبة بتنفيذ هذه المرحلة التكلفة المطلوبة، مع الإشارة إلى أن أكساد على استعداد لتوظيف خبراته الفنية في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع ، ودعم جهود أكساد في متابعة صناديق التمويل للمساهمة في تمويل المرحلة الثانية من المشروع.
- بشأن موسوعة الكثبان الرملية في الوطن العربي، فقد اطلع المجلس التنفيذي على مذكرة الإدارة العامة وما توصل إليه المركز العربي نتيجة لأبحاثه ودراساته ضمن تنفيذ مشروع مشترك حول "إعداد موسوعة الكثبان الرملية في الوطن العربي"، ونظراً للخبرة الواسعة التي أكتسبها أكساد خلال مسيرته الطويلة ونتائج تنفيذه للعديد من المشاريع في الدول العربية، وانطلاقاً من حرصه على تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية في الدول العربية، عمل أكساد بالتعاون مع مركز بحوث الصحراء في جمهورية مصر العربية، ومعهد المناطق القاحلة بمدنين في الجمهورية التونسية، وقرر المجلس

الإحاطة علماً بإنجاز موسوعة الكثبان الرملية في الوطن العربي ، وتوجيه الشكر إلى كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد"، ومركز بحوث الصحراء في جمهورية مصر العربية، ومعهد المناطق القاحلة بمدنين في الجمهورية التونسية، لمشاركتهم في انجاز الموسوعة العلمية.

- بخصوص مشروع رفع كفاءة الري في الدول العربية ، فقد اثني المجلس التنفيذي على دور وجهود المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في اعداد وانجاز الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية ، وبعد اطلاعه على مذكرة الادارة العامة بشأن تنفيذ مشروع رفع كفاءة الري في الدول العربية ، قرر المجلس التنفيذي الموافقة على المسودة الأولية للدراسة الشاملة التي أعدها المركز العربي اكساد حول مشروع كفاءة الري في الدول العربية ، وتكليف المركز العربي اكساد تحضير وثيقة المرحلة الثانية من مشروع رفع كفاءة الري، متضمنة تنفيذ اجراءات رفع الكفاءة المقترحة في المرحلة الاولى للمشروع ، ودعوة الدول العربية والمنظمات الدولية والاقليمية ذات العلاقة، وكذلك صناديق التمويل العربية الى دعم المركز العربي لتنفيذ المشروع المقترح.
- بشأن مشروع خفض معدل نفوق مواليد الإبل في الدول العربية اثنى المجلس التنفيذي على أنشطة المركز العربي في مجال الحفاظ على الإبل وتطوير إنتاجها في الدول العربية ، وأكد على أهمية تحسين رعاية مواليد الإبل الصغيرة، وإعداد خطة علاجية ووقائية لتقليل نفوقها بمشروع خفض معدل نفوق مواليد الابل في الدول العربية ، وتم إحاطة المجلس علماً بمراحل تنفيذ مشروع خفض معدل نفوق مواليد الإبل في الدول العربية، في كل من

(الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، الجمهورية الإسلامية الموريتانية)، وبتكلفة قدرها 600 ألف دولار أمريكي ، وقرر المجلس دعم جهود المركز العربي "اكساد" في مواصلة تنفيذ مشروع خفض معدل نفوق مواليد الإبل في الدول العربية، وتقديم كل الدعم والتسهيلات اللازمة في الدول المشاركة في المشروع للوصول إلى أهدافه المرجوة ، ودعم تمويل وتنفيذ المشروع لدى المؤسسات والجهات المعنية في الدول العربية.

- بشأن المؤتمر الخامس لتطوير البحث العلمي والإرشاد الزراعي في الدول العربية ونظرا لضرورة تفعيل العمل العربي المشترك من خلال التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث الزراعية والارشاد الزراعي في الدول العربية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "اكساد"، والاستفادة من الخبرات والإمكانات المتوفرة بما يخدم التنمية الزراعية الشاملة وتطوير العمل العربي المشترك ، فقد اطلع المجلس التنفيذي على مذكرة الإدارة العامة حول المؤتمر الخامس لتطوير البحث العلمي والإرشاد الزراعي في الدول العربية بعنوان "الحد من التصحر ومكافحته في الدول العربية" والذي عقد في الجمهورية التونسية خلال الفترة 20-2017/2/21، وقرر المجلس تقدير جهود المركز العربي المميزة في عقد مؤتمرات دورية للبحوث العلمية والإرشادية الزراعية ، والموافقة على المقترحات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمر الخامس لتطوير البحث العلمي والإرشاد الزراعي في الدول العربية، ودعوة المركز العربي لمتابعة التنفيذ ، والموافقة على عقد المؤتمر السادس لتطوير البحث العلمي والإرشاد الزراعي في عام 2019 بعنوان "الأساليب العلمية لرفع كفاءة الري في الزراعة المروية في المنطقة العربية"، على أن يعقد في الجمهورية العربية السورية.

- بخصوص التعاون مع منظمة مكافحة الجوع الاسبانية ACF ، فقد اطلع المجلس التنفيذي على المذكرة المقدمة من الادارة العامة للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "اكساد" حول المشاريع المشتركة مع منظمة مكافحة الجوع الاسبانية ACF ، وبناءً على النتائج الإيجابية ونجاح تنفيذ المشاريع المشتركة ، وتقرر التوسع في تنفيذ المشاريع المشتركة بين المركز العربي "أكساد" ومنظمة مكافحة الجوع الاسبانية ACF ، وتشجيع الصناديق ومؤسسات التمويل العربية على تقديم المساعدة للمركز العربي "أكساد" في تنفيذ مشاريع مشابهة في الدول العربية الراغبة ، وتقديم الشكر والتقدير لمنظمة مكافحة الجوع الاسبانية ACF، على جهودها في دعم التنمية الزراعية والحد من الفقر في المنطقة العربية .

<u>الدورة (51) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (الرباط :17-2017/5/19)</u>

<u>أهم القرارات :</u>

- فيما يتعلق في تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين الخمسين والواحد والخمسين للمجلس التنفيذي، وبعد الاستماع الى العرض المقدم من المدير العام، وبعد المناقشة، تم اعتماد التقرير وشكر الادارة العامة للمنظمة على الانجازات بين الدورتين وتضمين التقرير القادم للمجلس رسوم بيانية.
- اطلع المجلس على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة الخمسين للمجلس التنفيذي وبعد المناقشة قرر المجلس اعتماد التقرير والإشادة بجهود الإدارة العامة في متابعة تنفيذ قرارات الدورة (50) للمجلس التنفيذي.
- بشأن تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية اتخذ المجلس قرارا باعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الاستشارية بقطاع الثروة المعدنية.

- أما فيما يتعلق بتقرير وتوصيات الاجتماع الثامن والاربعين للجنة الاستشارية العليا للتقييس، قرر المجلس الآتي: اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع (48) للجنة الاستشارية العليا للتقييس واعتماد مشاريع المواصفات القياسية وعددها (111) كمواصفات قياسية عربية موحدة بصفة نهائية منها (8 مواصفة باللغة العربية و103 مواصفة بلغتها الاصلية).
- بشأن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الدورة العادية 99 – القاهرة، فبراير 2017) المعنية بها المنظمة، طلب المجلس من المنظمة مواصلة الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والموافقة على اضافة الملتقى العربي الأول للتقييس وحماية المستهلك الى انشطة مشروع اعداد المواصفات القياسية العربية الموحدة.
- أما فيما يخص موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة، فقد قرر المجلس حث الدول الأعضاء المعنية بسداد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2017 بأسرع وقت ممكن، وفقا لنص المادتين 50و52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة مع ضرورة التزام الدول الاعضاء المعنية بتسديد متأخراتها بأسرع وقت ممكن وفقا للجدولة للفترات (1980-1989،1990-1996،1995-2000،1999-2009) وضرورة التزام الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن السنوات (2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016)، كما قدم المجلس الشكر للدول التي التزمت بسداد مساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة بين الدورتين الخمسين والواحدة والخمسين والطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة التي عليها متأخرات في موازناتها لجدولة المبالغ غير المعترض عليها والمبالغ المعترض عليها.

- أما فيما يخص تقرير المراقب الداخلي لعام 2016 اتخذ المجلس قرارا برفع تقرير المراقب الداخلي للعام 2016 الى الجمعية العامة في اجتماعها القادم مع التوصية باعتماده
- أما بشأن تقرير مراقب الحسابات القانوني والحساب الختامي للعام 2016 ، قرر المجلس رفع تقرير مراقب الحسابات القانوني والحساب الختامي للعام 2016 الى الجمعية العامة في اجتماعها القادم مع التوصية باعتماده.
- أما بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية والادارية لعام 2016، ورد المدير العام عليه، قرر المجلس:
  - رفع التقرير الى الاجتماع القادم للجمعية العامة للنظر في اعتماده.
  - تكليف الادارة العامة للمنظمة بمخاطبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للاستفسار عن مدى اختصاص المجلس التنفيذي بمراجعة تقرير هيئة الرقابة المالية والادارية والتوصية للجمعية العامة للمنظمة باعتماده.

<u>الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجمهورية التونسية : 17-2017/5/18)</u>

- بناءً على الشغور المفاجئ لمنصب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) فقد قامت ادارة المنظمات والاتحادات العربية بمخاطبة ادارة المنظمة، وتم التوضيح لهم بأهم الإجراءات التنظيمية الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات، وذلك استنادا للمادة (9) من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة، وهي بأن يتولى المدير العام المساعد مهام المدير العام للمنظمة إلى حين عقد اجتماع الجمعية العامة لانتخاب المدير العام الجديد في مدة أقصاها سته أشهر، على أن يتم الإعلان وإبلاغ الجهات المعنية بشغور منصب المدير العام للمنظمة، وطلب تقديم الدول الأعضاء بمرشحيها لشغل المنصب.

- قامت ادارة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالإعلان عن شغور المنصب لمدير عام المنظمة وارفقت الاجراءات والشروط والمواصفات المطلوبة لشغور المنصب .
- وعلية فقد عقد اجتماع استثنائي (دورة خاصة) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمقر المنظمة بتونس يوم الأربعاء الموافق 2017/5/17، علماً ان ادارة المنظمات والاتحادات العربية اعتذرت عن حضورها لهذا الاجتماع بعد ان أبلغنا المدير العام المساعد للمنظمة كتابياً بالإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات، وكان محور نقاش اعضاء المجلس التنفيذي يتمحور حول مذكرة الأمانة العامة للجامعة لمعالجة هذا الموضوع.
- وقد اتخذ المجلس التنفيذي الاستثنائي قرارات بهذا الشأن وذلك على النحو التالي:-

1. دعوة الإدارة العامة للمنظمة للإعلان الفوري عن شغور وظيفة المدير العام للمنظمة، على أن يتضمن الإعلان شرطاً بأن يكون يوم الاحد 2017/8/16 تاريخا لإغلاق باب الترشيحات.
2. دعوة المؤتمر العام (الجمعية العامة) إلى عقد دورة غير عادية يوم الخميس الموافق 2017/9/28 وليوم واحد، يخصص لاختيار وتعيين مدير عام للمنظمة على أن تسبقها دورة خاصة للمجلس التنفيذي يوم الثلاثاء 2017/9/26 يخصص للنظر في الترشيحات المقدمة لشغل المنصب، ورفع توصيته للمؤتمر في دورته غير العادية.
3. تفويض المدير العام المساعد بالقيام بمهام المدير العام وفقاً للنظم واللوائح الموحدة المعمول بها، وبما جاءت به قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستثناء اجراءات التعيين والنقل من الادارة العامة الى المراكز الخارجية والعكس، الى حين تعيين المدير العام.

4. دعوة المدير العام المساعد إلى اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة لتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي في دورته السابعة بعد المئة. وخاصة القرار رقم (م ت/د107/ق14) المتعلق بمعالجة وضعية الخبراء والمتعاقدين المستعان بهم.

- تلقت الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) مذكرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رقم 250 بتاريخ 2017/5/22، والتي تفيد فيها الاعلان عن شغور منصب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اثر وفاة المرحوم الدكتور/ عبد الله حمد محارب بتاريخ 2017/5/4، ومرفق الاجراءات والشروط والمواصفات المطلوبة لشغور المنصب، واستناداً الى المادة (9) الفقرة (ب) من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة قامت الأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بتعميم الترشيح المشار اليه أعلاه على جميع مندوبيات الدول الأعضاء لدى جامعة الدول العربية.

<u>الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي والدورة غير العادية للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (دولة الكويت: 26-2017/7/28).</u>

- شارك وفد الأمانة العامة للجامعة في الاجراءات الخاصة بعملية الاقتراع السري لاختيار المدير العام الجديد، وكان من نتائج عملية الاقتراع السري للمرشحين حصول مرشح دولة الكويت "سعود هلال الحربي" على 16 صوت، وبعد ذلك تم الاعلان عن فوز مرشح دولة الكويت الدكتور/ سعود هلال الحربي مديراً عاماً للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمدة 4 سنوات اعتباراً من 2017/10/1 وحتى 2021/9/30، على أن يقوم باستلام مهام عمله يوم 2017/11/1، والطلب من الإدارة العامة للمنظمة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار للتشريعات النافذة، وبما جاء في لائحة اجراءات التسليم والتسلم المعتمدة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الدورة (87) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة :7-2017/10/8).

أهم القرارات :

- بشأن تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة: شجب وإدانة الاعتداء الاسرائيلي المتواصل على عمال وشعب فلسطين بما في ذلك سياسة الاغتيال والقمع والارهاب وهدم المنازل والتوسع الاستيطاني ومطالبة المجتمع الدولي بوضع حد لهذه الانتهاكات، ودعوة منظمة العمل الدولية إلى زيادة برامجها وأنشطتها لأطراف الانتاج في دولة فلسطين لمواجهة الاثار المدمرة لسياسة الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي، والعمل على توفير الدعم اللازم لتفعيل الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل العمل الكريم واللائق لعمال فلسطين ، والطلب من منظمة العمل الدولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الحقوق المالية المتراكمة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي تم اقتطاعها من العمال الفلسطينيين منذ عام 1970، ودعوة أطراف الانتاج الثلاثة في الوطن العربي لتقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ولأطراف الانتاج الثلاثة بدولة فلسطين لمواصلة الجهود في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، والطلب من مدير عام مكتب العمل الدولي تعديل ملحق التقرير الذى يقدمه إلى مؤتمر العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة بحيث يكون على شكل خطوات تنفيذية لمواجهة جرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق العمال الفلسطينيين .
- تقديم الشكر للمدير العام لجهوده الفعالة في تحقيق التمويل الذاتي من خلال المشاريع والبرامج التي تنفذها المنظمة باعتبارها بيت خبرة عربي في مجالات العمل المختلفة، وتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

- ضرورة تعديل اتفاقية الإنشاء للمنظمة تنفيذا للعديد من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تنص على ذلك، وآخرها القرار رقم 2115 بتاريخ 2016/69/1 الصادر عن دورة المجلس (98) والذي ينص على: "الطلب من منظمة العمل العربية سرعة تعديل اتفاقيات إنشائها بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعرض هذه التعديلات على المؤتمر العام للموافقة عليها قبل إحالتها إلى القطاع القانوني للجامعة العربية ومن ثم عرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها.

<u>الدورة (34) للمجلس التنفيذي والدورة (22) للجمعية العامة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (الإسكندرية: 17-2017/10/22).</u>

<u>أهم القرارات:</u>

- التأكيد على استمرار الأكاديمية في المشاركة في أعمال التحضير لاجتماعات القمم العربية (القمة العربية العادية ، القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، قمة الدول العربية ودول امريكا الجنوبية، القمة العربية الافريقية) ، باعتبارها إحدى بيوت الخبرة العربية والدولية التابعة لجامعة الدول العربية في مجالات تخصصها .
- تدعيم وتثمين جهود سعادة الأستاذ الدكتور/ رئيس الاكاديمية بشأن توفيق أوضاع المدرسة الدولية مع متطلبات وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية ، وتفويض رئاسة الأكاديمية في اتخاذ الاجراءات والخطوات بشأن استكمال توفيق اوضاع المدرسة الدولية بالأكاديمية مع متطلبات وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية .

- تقديم الشكر لرئيس الاكاديمية على جهوده المبذولة في إتمام عقد شراء مقر الاكاديمية الجديد بالقرية الذكية مع الاحتفاظ بملكية الارض المخصصة للأكاديمية.
- الموافقة على الاجراءات التي قامت بها الاكاديمية في هذا الشأن.
- اعتماد درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه الممنوحة من الاكاديمية وجامعة CityUnity في مجال النقل البحري من وزارة التعليم العالي اليونانية.
- الموافقة على إنشاء كلية للقانون في نطاق الاكاديمية.
- الإحاطة علما بكتاب رئيس ديوان سمو الشيخ ولى عهد أمارة عجمان بشأن إرجاء السير في مشروع إنشاء فرع للأكاديمية في إمارة عجمان في المرحلة الراهنة إلى حين تحقق معطيات أخرى في المستقبل تضمن النجاح والتميز لمثل هذا المشروع الكبير.
- الموافقة على تشكيل المجلس التنفيذي للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري اعتباراً من اكتوبر 2017 ولمدة سنتين على النحو التالي :

(المملكة الأردنية الهاشمية – المملكة العربية السعودية – جمهورية السودان – دولة فلسطين– دولة الكويت – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية – الجمهورية الاسلامية الموريتانية – الجمهورية اليمنية)، على أن يتولى رئيس الاكاديمية مهام مقرر المجلس.

<u>الاجتماع (15) للمجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية (القاهرة: 2017/12/11) والاجتماع (8) للمجلس الأعلى للمنظمة (القاهرة: 2017/12/12).</u>

<u>ومن أهم القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي:</u>

- استمع المجلس إلى العروض التي قدمها بعض ممثلي الدول الأعضاء (سلطنة عمان، ليبيا ، تونس، العراق، مصر، السودان، موريتانيا، لبنان، فلسطين، المغرب) حول تطور أوضاع المرأة في دولهم، وقد أكد المجلس على أهمية قيام الدول الأعضاء بموافاة المنظمة بالتجارب الناجحة والجهود

المبذولة من أجل تمكين المرأة والبيانات والإحصاءات الخاصة بوضع المرأة في كافة المجالات وكذلك التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة في دولهن.

- بالنسبة للهيكل التنظيمي الجديد المقترح واختصاصات ومهام الإدارات والوحدات وتوصيف الوظائف تم الموافقة المبدئية على الهيكل التنظيمي للمنظمة على أن تشكل لجنة تضم خبراء متخصصين في مجال الإدارة والموارد البشرية وعدد من أعضاء المجلس التنفيذي لدراسة مشروع الهيكل التنظيمي وكذلك الاستفادة من مقترحات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذا الشأن وعرض ما تتوصل إليه اللجنة على الاجتماع القادم العادي للمجلس التنفيذي للمنظمة.
- بشأن موضوع منصب المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية، قرر المجلس التنفيذي قبول اعتذار سعادة السفيرة مرقت التلاوي المديرة العامة عن عدم الاستمرار في المنصب على أن تستمر في أداء مهامها لحين انتهاء مدة ولايتها في 2018/5/31 مع الإعلان عن شغور منصب المديرة العامة وفتح باب الترشيح للمنصب بدءاً من 2018/1/1 وحتى نهاية فبراير 2018 مع تشكيل لجنة من عضوات المجلس التنفيذي لدراسة ملف الترشيحات لمنصب المديرة العامة وإعداد تقرير للمجلس التنفيذي الذي سيعقد في دورة عادية في شهر مايو 2018 لدراسة التقرير واختيار المديرة العامة الجديدة للمنظمة ثم رفعه للمجلس الأعلى للمنظمة على أن تتسلم المديرة العامة الجديدة لمنصبها في 2018/6/1. وقد وجه المجلس التنفيذي الشكر والتقدير لسعادة السفيرة مرفت التلاوي على ما بذلته من جهود نحو حسن إدارة المنظمة وتوسيع أنشطتها ومجالات عملها وتوطيد علاقتها بكافة الجهات ذات الاهتمام المشترك على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية .

- بخصوص منصب نائبة المديرة العام فقد قرر المجلس التنفيذي قبول اعتذار المملكة المغربية عن طلب التجديد للدكتورة / مليكة الصروخ لفترة ثانية في منصب نائب المديرة العامة لدائرة الاتصال والمعلوماتية والشؤون المالية والادارية بالمنظمة مع استمرارها في أداء مهامها الوظيفية بكامل الصلاحيات والاختصاصات لحين انتهاء مدة ولايتها في 2018/5/31، وفتح باب الترشيح لشغل هذا المنصب بداية مطلع 2018 وحتى 2018/2/15 مع عرض الترشيحات على اللجنة المشكلة من المجلس التنفيذي ومن ثم عرض اختيار اللجنة للنائبة المقترحة على المجلس التنفيذي واعتمادها من المجلس الأعلى للمنظمة في مايو 2018، على أن تتسلم نائبة المديرة العامة الجديدة منصبها في 2018/6/1.

<u>الدورة (108) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الجمهورية التونسية : 11-2017/12/14).</u>

<u>أهم القرارات</u> :

- بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس التنفيذي للمنظمة، تم دعوة المدير العام إلى تفعيل دور مرصد الألكسو، واستكمال الاستبيانات المعدة لتقويم البرامج والأنشطة والتواصل في ذلك مع اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في هذا الشأن، وإعداد تقرير عن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم السارية الموقعة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وبيان جدواها والشراكات المحققة من إبرامها والعرض على الدورة القادمة للمجلس التنفيذي، والطلب من أمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام إضافة عمود على جدول المتابعة تتعلق بما تبقى من إجراءات للتنفيذ، مع الاستمرار في إعداد وثيقة المتابعة في الدورات القادمة.

- بشأن القدس والأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في فلسطين، تم إطلاق اسم القدس الشريف على الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس التنفيذي وتم دعوة الدول الأعضاء من خلال وزاراتها المعنية إلى ترسيخ قضية القدس في وجدان الأجيال، ودعوة الصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني إلى المساهمة في دعم المؤسسات المقدسية بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وتعزيز صمود أهلها، ودعوة المدير العام إلى الإسراع في عقد المؤتمر الدولي حول "رمزية القدس في الهوية العربية الإسلامية " بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والاستمرار في تقديم الدعم المادي والفني للمشروعات التربوية والثقافية والعلمية في فلسطين وذلك في إطار المتاح من المخصصات المعتمدة في موازنات المنظمة، والترويج لبرامج توأمة مدينة القدس مع العواصم الثقافية العربية المحتفى بها، وعقد أنشطة المنظمة عن العام 2018 تحت رمزية "القدس فلسطينية " ، وتنسيق الجهود العربية في المحافل الدولية للدفاع عن هوية الشعب الفلسطيني الثقافية وصون تراثه والإسراع في تحقيق الزيارة الافتراضية لأحد المواقع التراثية التاريخية في فلسطين وتسكينها على موقع المنظمة، ومواصلة التنسيق مع الجهات الفلسطينية المختصة لتسجيل " أريحا" على قائمة التراث العالمي.
- بخصوص تقرير عن مدى إمكانية وقدرة الدول الأعضاء في المساهمة في دعم متطلبات الخطة التنفيذية المقدّمة من جمهورية القَمر المتحدة حول الاحتياجات التعليمية، فقد قرر المجلس التنفيذي دعوة المدير العام إلى التواصل مع الجهات القمرية المختصة لتقديم أولوياتها من الاحتياجات التربوية والتعليمية والثقافية دعما لبنيتها التعليمية والثقافية، وصياغة الأولويات والاحتياجات المقدمة من الجهات القمرية المختصة في شكل خطة تنفيذية مزمّنة، ومحدّدة الخطوات والمراحل.

- بشأن تقرير عن تقرير حول التقدّم المحرز في تنفيذ مبادرة الألكسو لتعليم الأطفال العرب في مناطق النزاع، قرر المجلس التنفيذي دعوة المدير العام إلى تيسير إجراءات عقد اجتماع اللجنة العليا لإدارة المبادرة في مقر المنظمة على أن تتحمل كل دولة نفقات ممثليها ووضع خارطة طريق لبرنامج عمل المنظمة لتنفيذ مبادرتها متضمنة توجهاتها الأساسية في ذلك والإمكانيات المطلوبة لها، على أن يتم عرض الخارطة على اللجنة العليا لإدارة المبادرة تمهيدًا لإعداد الخطة التنفيذية، على أن تتولى اللجنة العليا لإدارة المبادرة تحديد التزامات الدول الأطراف تجاه مقتضيات تنفيذ الخطة التنفيذية.
- بشأن مشروع الاتفاقية العربية لضمان حق التعليم لضحايا النزاعات والاحتلال، تم تأجيل النظر في مشروع الاتفاقية لمزيد من الدراسة.

<u>الدورة العادية (60) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية (الجمهورية التونسية: 11-2017/12/14).</u>

<u>أهم القرارات :</u>

- الإشادة بالمجهودات المبذولة لتنفيذ الأنشطة خلال الفترة 2017/05/02 – 2017/12/02 رغم قلّة الموارد المالية والتنسيق مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وتزويدهم بنتائج الاجتماعات الفنية المتعلقة بالطوارئ النووية والإشعاعية والرصد الإشعاعي البيئي والإنذار المبكّر، والطلب من الإدارة العامة للهيئة العربية للطاقة الذرية دراسة إمكانية توجّه الدول العربية الأعضاء في الهيئة العربية للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل استحداث برنامج للتعاون الفني خاص بالمنطقة العربية واعتبارها إقليماً واحداً بغض النظر عن موقعها الجغرافي في آسيا أو أفريقيا وآلية تنفيذ هذا الطلب، تجنباً لتكرار الجهود لبرامج الوكالة الدولية مع "الأفرا" و"العراسيا".

- بشأن تقرير عن إنجازات الهيئة العربية للطاقة الذرية خلال العام 2017، قرر المجلس: الأخذ علماً بالمجهود المبذول من الإدارة العامة للهيئة لتنفيذ أنشطتها، مع طلب إعداد قائمة بالأنشطة التي لم تنفّذ وأسباب عدم تنفيذها، وتفوض الإدارة العامة للهيئة باستكمال التقرير ورفعه إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- بشأن أنشطة وبرامج الهيئة العربية للطاقة الذرية لسنة 2018 ، قرر المجلس:
  - الطلب من الإدارة العامة للهيئة مراعاة تنوّع أنشطتها والتي يجب أن تعكس الاحتياجات الفعلية للدول الأعضاء.
  - الطلب من الإدارة العامة للهيئة مراسلة الدول العربية الأعضاء لطلب مرئياتها حول احتياجاتها من البرامج التدريبية والندوات العلمية والاجتماعات الفنية بدءا من الخطة العلمية القادمة.
  - مراعاة ترشيح الدول للأشخاص ذوي التخصصات المناسبة في الأنشطة المختلفة التي تعلن عنها الهيئة العربية طبقا للشروط الواردة في الإعلان عن الأنشطة.
  - إقرار أنشطة الهيئة لسنة 2018 حسب الجداول المرفقة ويتم التنفيذ حسب الموارد المالية المتاحة.
- بشأن المؤتمر العربي الرابع عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية 2018، قرر المجلس:
  - الموافقة على انعقاد المؤتمر العربي الرابع عشر للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية خلال الفترة: 16 – 2018/12/20 بجمهورية مصر العربية.
  - الموافقة على المحاور المقترحة للمؤتمر من الإدارة العامة للهيئة بعد التعديلات الطفيفة التي أدخلتها اللجنة العلمية الابتدائية للمؤتمر والتي

انعقدت خلال الفترة 11 – 2017/12/12 على هامش المجلس التنفيذي في دورته الحالية.

- تقديم الشكر لجمهورية مصر العربية على قبول استضافة المؤتمر العربي للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية للمرة الرابعة ولاختيار مدينة الغردقة لتنفيذ فعالياته.

- بشأن المنتدى العربي الرابع حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية – 2017، قرر المجلس:

- التقدّم بالشكر والتقدير إلى المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة العربية للطاقة الذرية والمجلس الوزاري العربي للكهرباء والاتحاد العربي للكهرباء على النجاح المشهود الذي حققه المنتدى وتنظيمه بجهد متميز.
- اعتبار هذا المنتدى محطة مهمة تجاه الاستعداد العربي لبناء محطات نووية لتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر والتوصية بالاستمرار في عقده كل سنتين.
- تعميم الأوراق العلمية التي قدّمت في المنتدى على رؤساء الوفود العربية.

الملتقى الأول للاتحادات العربية النوعية المتخصصة بعنوان "دور الاتحادات العربية في منظومة العمل العربي المشترك في المرحلة القادمة" تحت رعاية الأمين العام للجامعة (الأمانة العامة : 2017/12/27).

- في إطار تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياته، ونظراً للتطورات والمستجدات التي تمر بها المنطقة العربية والتي فرضت واقعاً جديداً وأملت تحديات جديدة تستوجب على جميع المنظمات والاتحادات ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى التفاعل معها وتطوير برامجها وأهدافها لمواكبتها وتفعيل آلياتها بما يتيح التعامل الإيجابي مع هذه التطورات والتحولات في المجتمعات العربية ومواكبة المستجدات العالمية،

عقد الملتقى الأول للاتحادات العربية النوعية المتخصصة بعنوان " دور الاتحادات العربية في منظومة العمل العربي المشترك في المرحلة القادمة" تحت رعاية الأمين العام للجامعة بمشاركة الرؤساء والأمناء العامين للاتحادات العربية النوعية المتخصصة والامناء العاميين المساعدين بالجامعة ومدراء الإدارات بالأمانة العامة للجامعة. ومن أهم التوصيات الصادرة عن الملتقى ما يلي:

1. التأكيد على أهمية تطوير أداء وتفعيل عمل الاتحادات العربية النوعية المتخصصة وتعزيز دورها من خلال تحديث آليات عملها والالتزام بالأهداف التي أنشأت من أجلها وتطوير تلك الأهداف بما ينسجم والتطورات العربية بشكل خاص والتحولات والمستجدات الدولية بشكل عام.
2. الطلب من كل اتحاد تقديم تصورات ومقترحات محددة للأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) لتفعيل وتطوير فكرة هذا الملتقى بحيث تتضمن هذه المقترحات الأهداف والآليات والمحاور لعمل هذا الملتقى السنوي للاتحادات العربية النوعية المتخصصة وذلك قبل شهرين من تاريخ انعقاد الملتقى.
3. وضع خطة عمل تحدد من خلالها مهام الاتحادات العربية النوعية وعلى ضوئها يتم تقييم مشاركتها في الملتقى وإسهاماتها في إطار العمل العربي المشترك.
4. اختيار موضوع محوري مستقبلاً في الملتقى السنوي للاتحادات العربية على أن يكون من صميم اهتمامات ومشمولات إحدى الاتحادات أو جميعها ويتم الاتفاق عليه.

5. أهمية بناء شراكات وإعداد مشروعات وبرامج بين الاتحادات العربية بعضها البعض وبين المنظمات العربية المتخصصة من أجل تعزيز وتطوير العمل العربي المشترك في إطار التنمية الشاملة بالمنطقة العربية.
6. عقد ورشة عمل خلال الفترة القادمة يتم فيها مناقشة كيفية تنظيم عمل الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، وإعداد معايير وضوابط وقواعد حازمة لإنشاء أية اتحادات عربية جديدة في المنطقة العربية.
7. التأكيد على أهمية هذا الملتقى مع إنشاء مكتب تنفيذي دائم له يضم في عضويته تسعة ممثلين من الاتحادات العربية والأمانة الفنية للملتقى (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) على ان يتولى المكتب المقترح متابعة أعمال الملتقى ، ويقترح حل للمشاكل والصعوبات التي تعاني منها الاتحادات ووضع تصور متكامل عن دراسة مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك للاتحادات العربية النوعية المتخصصة.
8. الموافقة على طلب اتحاد المصارف العربية استضافة الدورة الثانية لملتقى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة في بيروت خلال الربع الأخير من عام 2018.

<u>ورشة العمل التقييمية والخاصة بدراسة مبادرة الأمن الغذائي العربي (الخرطوم: 10-2018/1/11).</u>

- في اطار متابعة تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان بشأن الاستثمار الزراعي في السودان لتحقيق الامن الغذائي العربي واستناداً على آلية التنفيذ للمبادرة التي اعتمدتها القمة العربية في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية في مارس 2017، عقدت ورشة العمل التقييمية والخاصة بدراسة مبادرة الأمن الغذائي العربي لتحقيق الامن الغذائي العربي بالخرطوم يومي

10و 2018/1/11 بمشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات والاتحادات العربية والإقليمية ووزارة المالية والوزارات الأخرى المعنية بجمهورية السودان وقد ناقشت الورشة الدراسة الممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما تم استعراض الخلفية الشاملة للرؤية الوطنية لجمهورية السودان لتنفيذ المبادرة واهم المشاريع المقدمة في إطار هذه المبادرة .

المؤتمر الإعلامي الأول للترويج لإنجازات وأنشطة منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك (القاهرة : 21-2018/1/23).

- في إطار التعريف بمؤسسات العمل العربي المشترك وإنجازاتها وأنشطتها وبرامج عملها، عقد تحت رعاية الأمين العام للجامعة المؤتمر الإعلامي الأول للترويج لإنجازات وأنشطة وبرامج مؤسسات العمل العربي المشترك خلال الفترة 21-2018/1/23 بفندق ريتز كارلتون – القاهرة – جمهورية مصر العربية ، والهدف الأساسي للمؤتمر هو التعريف والترويج الإعلامي لبرامج وأنشطة منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والتعريف بالدور الذي تقوم به والخدمات التي تقدمها والترويج لإنجازاتها وإبراز عملها وأهدافها وأنشطتها ومشاريعها كبيوت خبرة عربية وكأذرع فنية لجامعة الدول العربية والمساهمة في زيادة وعي المواطن العربي بأهمية العمل العربي المشترك ، كما يهدف المؤتمر إلى إيجاد آليات لتفعيل الدور الإعلامي وزيادة تفاعل وسائل الإعلام العربية مع أنشطة وبرامج عمل جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها المتخصصة ، وتقديم قصص النجاح المتميزة من المشاريع والأنشطة التي تنفذها منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك . ومن أهم التوصيات الصادرة عن المؤتمر ما يلي:

1. دعم مبادرة العقد العربى للتشغيل والذى يعتمد عدد من المحاور منها زيادة الاعتماد على العمالة العربية وتيسير تنقل العمالة العربية بين الدول العربية ورفع نسب الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني ودعم سبل تخفيض البطالة والحد من الفقر.
2. ورفع معدل النمو في الانتاج الحقيقي.
3. تنفيذ قرارات القمة العربية العادية ، والقمم العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية والخاصة بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة من خلال شبكة عربية لمعلومات اسواق العمل و المرصد العربى للتشغيل والحد من البطالة ومشروع توطين الوظائف وتنظيم تنقل العمالة العربية ومشروع تشغيل الشباب العربى ومشروع المنشآت الصغيرة .
4. التأكيد على الهوية العربية من خلال الحفاظ على اللغة والثقافة العربية وتنمية روح الانتماء العربى من خلال تعزيز الروابط بين الدول العربية دون اغفال الاستفادة من التجارب الدولية .
5. تعزيز القدرات الوطنية والعربية في مجال التدريب على الطاقة الذرية وادخال علومها في التعليم العام والبحث العلمي العربى ، مع ضمان وضع الاطر التشريعية والرقابية التي تضمن الامن والامان لاستخدام الطاقة الذرية في جميع مجالات الحياة والانتاج .
6. حث الدول العربية على المشاركة في قاعدة بيانات الطاقة الجديدة والمتجددة مع وضع خطة واضحة الملامح لتنمية الموارد البشرية العربية في مجال البحث العلمي.
7. تشجيع حرية انتقال العلماء العرب مع نقل خبرات علماء من الدول الصديقة، وتدعيم التنسيق والتعاون العربى البيني في مجال البحث العلمي .

8. دعم الاستراتيجية العربية للبحث العلمي للوصول بمنظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار في الوطن العربى قبل حلول 2030 الى المستوى التي تساهم فيه مساهمة واضحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
9. تشكيل فريق استشاري من العلماء العرب لرصد اوليات الامة العربية في الفترة الراهنة لوضعها ضمن استراتيجية البحث العلمي العربي.
10. تثمين تجربة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في التعليم والتدريب وبناء الشخصية المتكاملة للمواطن العربي وتوفير الانفتاح على الخبرات العالمية من خلال التدريب الدولي للطلبة وتبادل أعضاء هيئة التدريس وتوفير التعليم والشهادات العالمية من خلال الدراسة المحلية والاهتمام بالتعليم الفني والمهني وبناء المهارات والقدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات.
11. التأكيد على دور التعليم والتوعية في علاج ومكافحة الفكر المتطرف في المنطقة العربية .
12. تشجيع الدراسات والبحوث في مجال مواجهة التطرف الفكري وقضايا تمويل الارهاب .
13. دعم دور المنظمات العربية المتخصصة في رعاية اللاجئين والنازحين مع التركيز على رعاية المرأة والطفل ، وتنمية الدور الجديد للمرأة العربية في مخيمات اللاجئين لتعميق الانتماء للوطن بعيدا عن التطرف ، وتحقيق دورها في الامن القومي والسلام .
14. توجيه الدعوة لجميع مؤسسات العمل العربى المشترك لتقديم الدعم والمشاركة كلا فيما يخصه بالنسبة لرعاية الاطفال ضمن الاسر العربية من اللاجئين والنازحين للحد من التسرب من التعليم الأساسي وتوفير حياة متوازنة للنشء بعيدا عن التطرف .

15. دعوة المؤسسات التعليمية لتوعية وتحصين الشباب ونشر ثقافة الحوار وتحقيق الانتماء .
16. التأكيد على ان قضية الامن الغذائي والمائي العربى لها اولوية عربية ولا تقتصر على مؤسسات بعينها وانما هناك دور هام لكل مؤسسة من مؤسسات العمل العربى المشترك يمكن ان تقوم به طبقا لأهدافها ومهامها لتحقيق هذا الهدف المتعدد المجالات .
17. دعوة مؤسسات العمل العربى المشترك للتكامل في وضع برامج شاملة للتنمية الزراعية والريفية من خلال مشروعات اقتصادية مدروسة تساهم بها المنظمات العربية المختصة وتعرضها على مؤسسات التمويل العربية .
18. الدعوة لتشكيل هيئة عليا من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالتمويل الإنمائي وحكومة السودان تتولى توفير الموارد اللازمة لإنجاز دراسات الجدوى للمشروعات المختارة من مبادرة الامن الغذائي العربى والمقدمة من فخامة رئيس جمهورية السودان والمعتمدة من القمة العربية .
19. دعوة مؤسسات التمويل الإنمائي العربية لإعطاء ميزة نسبية لمشروعات التوسع الزراعي الأفقي والرأسي ومشروعات تنمية الموارد المائية وتحسين الانتاج الزراعي .
20. تشجيع الدول العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك ذات العلاقة على وضع برامج تأهيل وتدريب المرأة الريفية وتقديم الدعم لها لتنفيذ مشروعات صغيرة وتوفير التمويل الإنمائي لها .
21. مراجعة واستحداث الأنظمة واللوائح الملائمة لضمان ترشيد استخدام الموارد المائية بالقطاع الزراعي.

22. تعزيز الدور التكاملي لغرف التجارة والصناعة العربية واتحاد المصارف العربية في دعم التنمية المستدامة لتحسين سبل عيش المواطن العربي وتزويده بالأدوات اللازمة لريادة الأعمال والتنمية الصناعية والمستدامة.
23. –الدعوة إلى التوعية بالمفاهيم الجديدة مثل المسئولية المجتمعية للشركات وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على التنسيق الجيد بين خطط الشركات التي تقوم بمسئوليتها المجتمعية والخطط الوطنية للحكومات حتى يكون هناك تضافر للجهود.
24. العمل على ايجاد بيئة تشريعية وتنظيمية لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على التمويل للمشروعات الخاصة بالتنمية وخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة تحقيقا للهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة 2030 .
25. ضرورة أن يكون هناك دور تكاملي لمؤسسات العمل العربي المشترك للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك نظراً للطبيعة المتشابكة والمترابطة للأهداف السبعة عشر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشر.
26. تشجيع منظمات و مؤسسات العمل العربي المشترك على تحقيق التعاون والتنسيق مع وسائل الاعلام العربية وموافاتها بالأنشطة والبرامج والتجارب الناجحة مع تخصيص حيز داخل وسائل الاعلام بكافة انواعها المسموعة والمقروءة والمرئية يتم عرض الانشطة من خلاله في صورة حوار او برنامج او فيلم او مقالة او مؤتمر صحفي او انتاج درامي يعكس دور هذه المنظمات والمؤسسات العربية .
27. دعم تبادل الاخبار والنشرات والاصدارات بين مؤسسات العمل العربى المشترك مع تشجيع تقديم الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها تطوير الانتاج الإعلامي الصادر عن هذه المؤسسات.

28. وضع دراسة لإمكانية اصدار مجلة تعكس انشطة وبرامج ونجاحات مؤسسات العمل العربى المشترك تصدرها الامانة العامة لجامعة الدول العربية على ان تكون ورقية والكترونية ، كما يمكن لكل مؤسسة ان تصدر نشرتها او مجلتها على حده .
29. التأكيد على أهمية عقد المؤتمر الإعلامي لمؤسسات العمل العربي المشترك سنويا ، ليتم خلاله التعريف بأهمية هذه المؤسسات وانشطتها وانجازاتها مع تخصيص جلسات لقصص النجاح وتكريم الشخصيات العربية التي حققت دورا فاعلا في العمل العربي المشترك .
30. تشجيع انخراط الدول العربية في الاقتصاد الرقمي العربي وتعظيم التكامل الإلكتروني والحد من الفجوة الرقمية مع دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك للمشاركة الفعالة في الخارطة العربية للاستثمار الرقمي لتحقيق التكامل من أجل مجتمعات رقمية عربية مستدامة
31. تحفيز مؤسسات العمل العربي المشترك للقيام بدورها في تنفيذ الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030 باعتبار الاعلام شريك فعال في تحقيق التنمية المستدامة
32. دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك للتفاعل مع منظومة التبادل الإخباري التابعة لاتحاد اذاعات الدول العربية
33. تثمين التجارب والممارسات الناجحة التي تنفذها مؤسسات العمل العربي المشترك كل في مجال تخصصه .
34. دعم توفر قناة معلوماتية عربية معتمدة من خلال بوابة الشبكة العربية للمعلومات تضم كافة مؤسسات العمل العربي المشترك تقدم حزمة من الخدمات الالكترونية للباحثين وتدعم متخذي القرار في الدول العربية.

35. دعم الاستفادة من تجربة الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري كتجربة رائدة في مجال التمويل الذاتي .

36. فتح الباب لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك للنظر في استضافة المؤتمر الاعلامي للترويج لإنجازات وأنشطة مؤسسات العمل العربي المشترك في الدول العربية مقرات عمل هذه المنظمات والمؤسسات العربية .

ثامناً: في مجال العلاقات الاقتصادية:

في مجال التعاون العربي الدولي:

- **التعاون العربي الصيني:**

118- في ضوء متابعة توصيات الدورة (14) لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى (بكين: 22-2017/5/23)، وكذلك البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني خلال الفترة 2016-2018، جاري التحضير والتنسيق مع الجانب الصيني للتوقيع على مذكرة التعاون بين المجلس الصيني لترويج التجارة الدولية (مجلس سيتشوان) والأمانة العامة للجامعة لإنشاء "المدينة الصينية العربية الدولية للابتكار الصناعي" في مقاطعة سيتشوان بجمهورية الصين الشعبية. كما تم مخاطبة بعثة الجامعة العربية ببكين لموافاة الأمانة العامة بمقترح الجانب الصيني بتقديم دراسة حول إنشاء "رابطة البنوك العربية الصينية". وجاري التحضير لعقد الدورة (8) لمنتدى التعاون العربي الصيني على المستوى الوزاري، وكذلك الدورة (15) لاجتماع كبار المسؤولين للمنتدى خلال الفترة 9-2018/7/10 في بكين/الصين ، وسيتم خلال أعمال الاجتماع اعتماد الانشطة الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والصين ضمن البرنامج التنفيذي للمنتدى خلال العامين 2018-2020.

119- وبالنسبة لاستضافة فعاليات الدورة (8) لمؤتمر رجال الاعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمارات (6) خلال عام 2019 ، تم تعميم مذكرة على المندوبيات الدائمة للدول العربية والطلب إليها موافاة الأمانة العامة بمرئياتها بشأن استضافة الدورة (8) للمؤتمر. وقد تلقت بعثة الجامعة ببكين مذكرة السفارة اللبنانية تفيد برغبة الجمهورية اللبنانية استضافة فعاليات المؤتمر وندوة الاستثمارات خلال عام 2019، كما تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية تفيد برغبة وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بتونس استضافة أعمال المؤتمر وندوة الاستثمارات خلال شهر يونيو 2019 أو النصف الثاني من العام 2019. وتقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ الفقرات الاقتصادية ضمن البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني للعامين2016-2018 ، وكذلك لإبداء الملاحظات والمقترحات حول مشروع البرنامج للعامين 2018-2020 والذي سيتم عرضه على الدورة (8) لمنتدى التعاون العربي الصيني على المستوى الوزاري للاعتماد .

- **<u>التعاون العربي الياباني:</u>**

120- جاري التحضير لأعمال الدورة (5) للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني خلال الربع الاخير من عام 2018 في طوكيو / اليابان ، ومن المقرر عقد الاجتماع التحضيري له خلال النصف الأول من عام 2018 بمقر الأمانة العامة.

- **<u>التعاون العربي الهندي:</u>**

121- جاري التنسيق مع الجانب الهندي لعقد الدورة (6) لمؤتمر الشراكة العربي الهندي في منتصف عام 2018 في الهند، وكذلك التشاور حول الترتيبات التنظيمية واللوجستية الخاصة بالمؤتمر، وموعد ومكان عقد

الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر الشراكة. وقد عقد اجتماع رفيع المستوى بين الأمانة العامة واتحاد الغرف العربية وبعثة الجامعة العربية بنيودلهي ومجلس السفراء العرب بتاريخ 2018/3/7 في نيودلهي/الهند، لمناقشة أوضاع الغرفة التجارية العربية الهندية.

122- جاري التحضير لعقد الدورة (3) لاجتماع كبار المسؤولين لمنتدى التعاون العربي الهندي في عام 2018 في مدينة أبو ظبي/دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لدعم وتعزيز التعاون العربي الهندي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ومن المزمع عقد الدورة الثانية لمنتدى التعاون العربي الهندي خلال العام 2018 في الهند.

- **<u>التعاون مع روسيا الاتحادية:</u>**

123- في إطار متابعة تنفيذ توصيات البيان الختامي الصادر عن الدورة (4) لمنتدى التعاون العربي الروسي (أبوظبي: 2017/2/1) قامت الأمانة العامة بتوجيه المذكرة رقم 5/1962 بتاريخ 2017/3/28 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها دعوة بعثة الجامعة في موسكو للمشاركة في أعمال المعرض التجاري الصناعي الدولي (8) "INNOPROM–2017" (مدينة يكاتيرينبورغ الروسية: 10–2017/7/13).

124- جاري التحضير لأعمال الدورة (5) لمنتدى التعاون العربي الروسي في مدينة موسكو خلال عام 2018 على مستوى وزراء الخارجية وبمشاركة الأمين العام، ومن المقرر أن يصدر عن أعمال الدورة "إعلان موسكو" الذي سيهدف إلى دعم وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الجانبين. وقد تم الانتهاء من إعداد المسودة الأولية لمشروع مذكرة تفاهم بين الامانة العامة للجامعة ووزارة الخارجية الروسية بشأن إنشاء" آلية مؤتمر رجال الاعمال العرب وروسيا الاتحادية".

- **التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي:**

125- شاركت الأمانة العامة في أعمال الدورة (6) للجنة المشتركة رفيعة المستوى بتنفيذ اتفاقية التعاون مع منظمة التعاون الاسلامي (الأمانة العامة: 8-2017/5/10).

في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية:

126- تعد الأمانة العامة التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بالتنسيق مع صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وتقوم الأمانة العامة بإعداد أربعة فصول بالتقرير، هي: التطورات الاقتصادية الدولية، الاقتصاد الفلسطيني، التعاون العربي، التجارة الخارجية. كما أعدت الأمانة العامة ضمن فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017: أ) فصل "التطورات الاقتصادية الدولية لعام 2016" ، ب) فصل "التعاون العربي في مجال النقل البري بالدول العربية" بالتعاون مع الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وقد عقد اجتماع لمناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017 (دولة الامارات العربية المتحدة: 11-2017/6/15)، وقامت كل جهة مشاركة في إعداد التقرير بإدخال الملاحظات التي أبديت على فصولها، ومن ثم صدرت النسخة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017 وأرسلت إلى السادة الوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والسادة محافظي البنوك المركزية العربية.

الاستثمار في الدول العربية:

127- عقد الاجتماع الأول للجنة الخبراء المعنين بالاستثمار في الدول العربية لإعداد المذكرة التفسيرية للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال

العربية في الدول العربية المعدلة (الأمانة العامة : 6-2017/11/8). كما عقد الاجتماع الثاني للجنة (الأمانة العامة : 16-1/18/ 2018). وكذلك عقد "الاجتماع الثالث للجنة الخبراء والمختصين لمناقشة الصيغة النهائية المعدلة للنظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية" (الأمانة العامة : 4-2017/12/6) وبعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أصدر المجلس القرار رقم (2171) د.ع 101 بتاريخ 2018/2/8 بخصوص موضوع الاستثمار في الدول العربية، حيث سيتم عقد اجتماع للجنة الخبراء المعنيين بالاستثمار في الدول العربية لمناقشة ملاحظات ومرئيات الدول العربية على الاتفاقية واقتراح الآلية المناسبة لتعديل الاتفاقية خلال الربع الثاني من عام 2018، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة في صورتها النهائية لإقرارها. كما تم إحالة الصيغة النهائية المعدلة للنظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية بموجب القرار المذكور الى اللجنة الدائمة للشؤون القانونية تمهيدا لعرضها على مجلس الجامعة للاعتماد.

<u>في مجال غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص:</u>

128- تولي الأمانة العامة اهتماماً كبيراً بإدماج القطاع الخاص في أعمالها، وذلك نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي، واهتمام منظومة العمل العربي المشترك بهذه الشريحة الفاعلة. ومن هذا المنطلق، شاركت الأمانة العامة في العديد من الاجتماعات والملتقيات مع اتحاد الغرف العربية والغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن الأنشطة التي تنظمها الأمانة العامة ذات العلاقة، ومنها ما يلي:

- اجتماع مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية (بروكسل: 2017/5/10)، وتناول الاجتماع أوضاع الغرفة المذكورة وأنشطتها عن عام 2016، والميزانية العامة للغرفة كما هي في 2016/12/31، وحسابات الإيرادات والنفقات للسنة المالية 2016، والأنشطة المقترحة في عام 2017.
- اجتماعات المكتب التنفيذي ومجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، وكذلك في الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السنوي (20) (برلين: 15-2017/5/17) الذي نظمته الغرفة العربية الألمانية بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة واتحاد الغرف العربية واتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية برعاية معالي وزير الاقتصاد والطاقة الألماني، واستضاف الملتقى سلطنة عمان باعتبارها شريكاً رئيسياً لهذا العام، كما استضاف معالي الدكتور أحمد عبيد بن دغر رئيس الوزراء في الجمهورية اليمنية باعتباره ضيف شرف الملتقى. وتناولت جلسات الملتقى عدة محاور، أبرزها: آفاق التعاون العربي الألماني، والتصنيع ونقل التكنولوجيا، وتأثيرات أسعار النفط بشكل عام وعلى التعاون العربي الألماني بشكل خاص، والجهود العربية المبذولة لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. وقد قدمت سلطنة عمان عرضاً حول اقتصادها المتنوع وآفاق تعاونها الاقتصادي مع ألمانيا، وخاصة مجالات الطاقة والاتصالات والنقل وتعزيز التعاون في مجالات الصناعات التحويلية والزراعة.
- النسخة (3) من يوميات عربية: ندوة التذكير بالتواجد العربي الإسلامي في البرتغال "حوار حضارات" (لشبونة: 17-2017/05/18)، التي نظمتها الغرفة العربية البرتغالية للتجارة

والصناعة في إطار خطة أنشطتها لعام 2017 تحت رعاية وحضور رئيس الجمهورية البرتغالية البروفيسور الدكتور مارسيلو ربيلو ده سوزا. وتم إلقاء كلمة في الجلسة الافتتاحية للندوة. وتعد هذه الفاعلية بمثابة منبر يتم من خلاله توثيق أفضل للحقائق الثقافية والاجتماعية العربية الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية البرتغالية الأسبق قد تقدم باعتذار لكل العرب عن الأضرار التي تمت في السابق، ومن خلال هذه اليوميات يتم الإعلان عن النوايا التي تعتزم البرتغال اتخاذها للتقارب مع العالم العربي.

- المنتدى الاقتصادي العربي الإيطالي الأول (ميلانو: 12 – 2017/7/13) الذي تنظمه الغرفة العربية الإيطالية المشتركة.
- الدورة (125) لمجلس اتحاد الغرف العربية (عمّان: 2017/9/27) برئاسة رئيس مجلس الاتحاد السيد نائل رجا الكباريتي. ومن أهم النتائج الصادرة عنها: اختيار د. خالد حنفي أميناً عاماً لاتحاد الغرف العربية، عقد الدورة القادمة لمؤتمر أصحاب الاعمال والمستثمرين العرب في مدينة تونس خلال عام 2018، عقد دورة المجلس القادمة في مدينة القاهرة خلال شهر ديسمبر 2017.
- المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي بعنوان "خارطة الطريق والتمويل المتاح لاستثمارات ناجحة" (عمان – المملكة الأردنية الهاشمية: 27– 2017/9/28) تحت رعاية صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وبحضور 600 مشارك من 54 دولة. وهدف المنتدى إلى تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية العربية الإفريقية بين القطاع الخاص العربي والإفريقي. ومن أهم النتائج الصادرة عنه: العمل على زيادة حجم التبادل التجاري، الاعتماد

على الميزات النسبية الكبيرة التي تتمتع بها البلدان العربية والافريقية وبما تمتلكه من مؤهلات وإمكانات تؤهلها أن تصبح منطقة اقتصادية فريدة تتجاوز التجارة البينية إلى العالمية.

- اجتماع مجلس الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية (بروكسل: 207/11/14). وتناول الاجتماع مشروع موازنة الغرفة لعام 2018 ونتائج الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، نشاطات الغرفة خلال عام 2017 ومشروع نشاطات عام 2018، الاحتفال بمرور 40 عاماً على تأسيس الغرفة، الموافقة على انتساب الأعضاء الجدد. ومن أهم النتائج الصادرة عنه: العمل على تنظيم فعالية كبرى بمناسبة مرور 40 عاماً على تأسيس الغرفة، بمشاركة شخصيات عربية وبلجيكية ولوكسمبورجية، وستكون الفعالية بعد شهر رمضان المبارك هذا العام.
- اجتماع الجمعية العمومية للغرفة التجارية العربية النمساوية (فيينا: 2017/11/27)، تم خلاله تقديم تقرير حول العلاقات العربية النمساوية، نشاطات الغرفة، عرض التقرير المالي ومراقب الحسابات. ومن أهم النتائج الصادرة عنه: الموافقة على الميزانية السنوية للغرفة، وأهمية تعزيز العلاقات التجارية العربية النمساوية من خلال تسخير خدمات الغرفة لتشجيع الشركات النمساوية على الاستثمار بالدول العربية.
- المنتدى الاقتصادي العربي النمساوي (9) (فيينا: 2017/11/27) بهدف تعزيز وتنشيط التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية البينية بين الدول العربية والنمسا. حضر المنتدى شخصيات عربية رفيعة المستوى، يتقدمهم السادة وزراء الصناعة لجمهورية السودان

والجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية، وكذلك رؤساء وممثلين عن الغرف التجارية في عدد من الدول العربية. كما شهد المعرض الاقتصادي الدولي المقام على هامش المنتدى مشاركة واسعة من الشركات النمساوية والعربية. وتم تنظيم لقاءات تعارف بين 100 شركة عربية ونمساوية في مختلف المجالات. وأسفر المنتدى عن توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس "منتدى رجال الأعمال النمساويين الليبيين"، والذي يهدف إلى تعزيز العلاقات وتوفير إطار للتعاون المستقبلي في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين.

- الملتقى العربي الألماني (8) للطاقة (برلين: 28-2017/11/29) بهدف مناقشة عدد من الموضوعات التي تهم الشراكة العربية الألمانية في هذا المجال، ومن أهم النتائج الصادرة: ضرورة خفض استهلاك الماء في الدول العربية على المدى الطويل، والعمل على إنشاء مشاريع تحلية مياه البحار.
- المنتدى الاقتصادي العربي اليوناني (6) تحت شعار "اليونان والعالم العربي: رؤية لمستقبل مشترك" (أثينا: 29-2017/11/30)، بمشاركة واسعة من رجال الأعمال من مختلف الدول العربية والشركات اليونانية الأعضاء وغير الأعضاء في الغرفة (60 شركة)، وبحضور رسمي عربي يوناني. وتناول المنتدى تجارب رواد الأعمال من الشباب، التمويل والتوسع والشراكات، فرص الاستثمار والحوافز والتسهيلات، استعراض فرص الإنشاءات ومشاريع الطاقة في اليونان والعالم العربي. كما عُقدت جلسات اللقاءات الثنائي (B2B).
- اجتماع المكتب التنفيذي ومجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية (أثينا: 2017/11/30). ومن الموضوعات التي تم تناولها:

ميزانية عام 2017، مشروع موازنة 2018، تقرير عن أنشطة الغرفة لعام 2017 الفاعليات المتوقعة لعام 2018. ومن أهم النتائج الصادرة عنه: إقرار ميزانية عام 2017، إقرار موازنة الغرفة لعام 2018، اعتماد تسجيل أعضاء جدد في الغرفة وشطب آخرين الذين تخلفوا من الدفع لمدة 3 سنوات وذلك حسب اللوائح الداخلية للغرفة.

تاسعاً: في مجال الملكية الفكرية والتنافسية:

129- في إطار الاحتفال السنوي للأمانة العامة باليوم العالمي للملكية الفكرية، تم تنظيم مؤتمر تحت شعار "الابتكار: لحياة افضل" (الأمانة العامة: 2017/4/26). ويعد المؤتمر فرصة جيدة لمشاركة جميع المعنيين بقضايا الملكية الفكرية للمساهمة في تشجيع الابتكار.

130- نظمت الأمانة العامة ورشة عمل بعنوان "تشجيع النساء المبتكرات والمخترعات في الدول العربية" بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجمعية النساء المخترعات ورائدات الاعمال الكورية (الأمانة العامة: 7-2017/5/10)، شارك فيها ممثلو (10) دول عربية، هي: الجمهورية التونسية، جمهورية جيبوتي، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية القمر المتحدة، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية. وتهدف الورشة إلى تشجيع النساء المخترعات في الدول العربية، وتحفيز المرأة العربية على تسويق اختراعاتها ودعم ابتكاراتها للمساهمة في بناء اقتصاد معرفي مستدام.

131- شاركت الأمانة العامة في ورشة العمل الإقليمية بشأن "مشروع الوايبو التجريبي لإدارة النقل التقني" والتي عقدت بتنظيم مشترك بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومكتب الملكية الصناعية (تونس: 17-

2017/5/18). ويهدف المشروع إلى إنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا في المنطقة العربية، ودعم إرساء البنى التحتية للابتكار عبر إنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا وتوفير برنامج تدريبي لبناء الكفاءات اللازمة لدعم مكاتب نقل التكنولوجيا والتشجيع على الابتكار. ويقوم المشروع على أساس التعاون المشترك بين خمس حكومات في الدول العربية (المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقد تقدمت الجمهورية التونسية بأول طلب وبدأت بالفعل بتنفيذ مشروع الوايبو التجريبي لإدارة النقل التقني.

132- شاركت الأمانة العامة في المشاورة الإقليمية حول "أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقات التكنولوجيا في المنطقة العربية (بيروت: 11-2017/7/12)، التي عقدت بتنظيم مشترك بين المجلس الوطني للبحوث العلمية بالجمهورية اللبنانية، اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو، مكتب اليونسكو الإقليمي ببيروت، مكتب اليونسكو بالقاهرة، أكاديمية البحث العلمي في جمهورية مصر العربية. وقدمت الأمانة العامة ورقة عمل حول "دور الملكية الفكرية في سياسات الابتكار والتكنولوجيا في الجامعات". كما قامت برئاسة الجلسة الثالثة بعنوان "المبادئ في الأخلاق، التعليم العالي، التكنولوجيا والابتكار"، والتي شارك فيها ستة متحدثين قاموا بعرض تجارب دولهم حول أدوات أخلاقيات البحث ودور العلوم الاجتماعية والإنسانية في تشكيل الأطر الأخلاقية للتكنولوجيا والابتكار.

133- شاركت الأمانة العامة في الدورة (33) لمهرجان الإسكندرية السينمائي لدول البحر المتوسط (الإسكندرية: 7-2017/10/12)، وتم تنظيم ندوة

بالتعاون مع الاتحاد العام للفنانين العرب وجامعة الدول العربية بعنوان "المستجدات والتطورات الراهنة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية"، وقد ناقشت الندوة محاور هامة منها أهمية التوازن بين حماية حقوق المؤلفين، والمؤدين للمصنفات الأدبية، والفنية، وحق المجتمع في الاستفادة من هذه المصنفات، وكذلك أهمية الوعي بخطورة القرصنة، التي تهدد استقرار الاقتصاد العربي، والعالمي، وتكبد المبدعين والشركات خسائر فادحة.

134- شاركت الأمانة العامة في اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (جنيف:1- 6 /2017/10) والاجتماع التشاوري التنسيقي بين الدول العربية ودول إقليم آسيا والباسيفيك، حيث شارك فيه المسؤولون الحكوميون لمكاتب الملكية الفكرية في الدول العربية ودول آسيا وعدد من ممثلي مندوبيات الدول العربية في جنيف، وقدمت الأمانة العامة عرضاً عن التعاون المشترك بين الجانبين ومنتديات التعاون مع الصين واليابان والهند ، والتي تم تأسيسها في إطار جامعة الدول العربية. كما تم الإشارة إلى مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون التي وقعتها جامعة الدول العربية في هذا الخصوص، والتي تضمنت مختلف مجالات التعاون ومن بينها الملكية الفكرية.

135- شاركت الأمانة العامة في المؤتمر الإقليمي السابع لمكافحة الجرائم الخاصة بالملكية الفكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دبي: 6-2017/11/7) والذى يمثل حدثاً رائداً في مجال تعزيز دور أجهزة إنفاذ القانون في محاربة جرائم الملكية الفكرية. وتم خلاله استعراض جهود دولة الامارات العربية المتحدة لمكافحة الجرائم الخاصة بالملكية الفكرية والادوات الذكية المستخدمة في تعزيز حماية الملكية الفكرية

ورؤيـــة الإمـــارات 2021 والتـــي تقـــوم علـــى تنافســـية الأفـــراد وتشـــكيل الابتكارات والعلوم والتكنولوجيا.

136- عقـدت الأمانـة العامـة بالتعـاون مـع المنظمـة العالميـة للملكيـة الفكريـة ورشـة عمـل اقليميـة حـول "المعـارف التقليديـة والمـوارد الوراثيـة وأشـكال التعبيـر الثقـافي التقليـدي" (الأمانـة العامـة: 27- 2017/11/29) بمشـاركة المسـئولين الحكـوميين فـي مكاتـب الملكيـة الفكريـة بالـدول العربيـة. وتـم تسـليط الضـوء علـى أهميـة حمايـة المعـارف التقليديـة والمـوارد الوراثيـة مـن الاسـتغلال غيـر المشـروع لأنهـا تعتبـر ثـروة قوميـة تمتلكهـا البلـدان الناميـة، وتقـديم مزيـد مـن المعلومـات للمسـئولين الحكـوميين عـن مكاتـب الملكيـة الفكريـة بالـدول العربيـة حـول هـذا الموضـوع، وذلـك لتسـهيل اتخـاذ قـرارات بشـأن وضـع اتفاقيـة دوليـة لتـوفير حمايـة فعالـة للمعـارف التقليديـة والمـوارد الوراثية واشكال التعبير الثقافي التقليدي.

137- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2145) بتاريخ 2017/8/24 بشأن مشروع البرنامج العربي للتنافسية، نظمت الأمانة العامة الاجتماع التنسيقي (6) مع المنظمات العاملة في مجال التنافسية (الامانة العامة: 2017/12/4) بمشاركة 5 منظمات عربية هي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للسياحة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وصدر عن الاجتماع عدد من التوصيات أهمها الإعداد لعقد ورشة عمل مشتركة بين المنظمات العربية العاملة في مجال التنافسية وممثلي المجالس الوطنية للتنافسية في الدول العربية لتقديم رؤى كل من الدول الأعضاء والمنظمات العربية في مجال التنافسية للاتفاق على تعريف موحد في هذا الخصوص، وكذلك عرض تجارب الدول العربية، ومناقشة مشروع البرنامج

العربي للتنافسية بعد تضمين ملاحظات الدول العربية به والوصول إلى صيغة نهائية للبرنامج تمهيداً لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والطلب من الأمانة العامة إعداد الملاحظات على مشروع البرنامج، ومن المقرر عقد ورشة العمل المذكورة خلال الربع الثاني من عام 2018.

138- عقدت الأمانة العامة الاجتماع (2) للجنة الفنية للملكية الفكرية (الأمانة العامة: 18-2017/12/19) بمشاركة ممثلي مكاتب الملكية الفكرية من (11) دولة عربية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية ــ دولة الإمارات العربية المتحدة ــ مملكة البحرين ــ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ـ جمهورية العراق ـ جمهورية السودان ـ المملكة العربية السعودية ـ دولة فلسطين ـ دولة قطر ـ دولة ليبيا ـ جمهورية مصر العربية. وتم انتخاب المملكة الأردنية الهاشمية لرئاسة اللجنة. وصدر عن الاجتماع عدة توصيات ومن أهمها: إنشاء لجنتين فرعيتين للملكية الفكرية أحدهما عن الملكية الصناعية وأخرى عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والاستفادة من الموقع الالكتروني الخاص بإدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية، وتوفير روابط الكترونية لمكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية.

عاشراً: في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية :

متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير 2013):

139- تم إعداد التقرير المرحلي الخاص بمتابعة تنفيذ النتائج والقرارات الاقتصادية الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير 2013) للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري لمجلس الجامعة على مستوى القمة

في دورته العادية (29) (الرياض: مارس 2018)، وذلك تنفيذاً لقرارات القمة العربية في دورتها العادية (27) (نواكشوط: يوليو 2016).

متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الإفريقية الرابعة (مالابو: 11/23/ 2016):

140- عُقدت القمة العربية الأفريقية الرابعة (مالابو – غينيا الاستوائية : 2016/11/23)، تحت شعار "معا لتنمية مستدامة وتعاون اقتصادي". وقد أصدرت القمة عدداً من القرارات وإعلان مالابو، تناولت جملة من الأمور من بينها تعزيز التعاون العربي الأفريقي في كافة المجالات ذات العلاقة ومواصلة الجهود وإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل وتطوير ذلك وفقاً للمصالح المشتركة. وبالنسبة للجوانب الاقتصادية، فإن القرارات الصادرة عن القمة تشمل ما يلي:

- القرار رقم (1) بشأن تقرير الأنشطة المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية عن تنفيذ استراتيجية الشراكة العربية الافريقية وخطة العمل الأفريقية العربية المشتركة 2014–2016 وقرارات القمة الافريقية العربية الثالثة (الجوانب الاقتصادية).
- القرار رقم (2) بشأن تنسيق تمويل المشاريع الأفريقية العربية المشتركة.
- القرار رقم (3) بشأن الاجتماع المشترك الأول للوزراء الأفارقة والعرب المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية.
- القرار رقم (4) بشأن المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك الثالث حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي المنعقد في الخرطوم، جمهورية السودان خلال الفترة 10/31 – 2016/11/2.

- القرار رقم (6) بشأن موعد ومكان انعقاد القمة الافريقية العربية الخامسة.
- القرار رقم (7) بشأن وضع خطة عمل افريقية – عربية مشتركة 2017-2021/2019.

141- وتنفيذاً لقرار القمة العربية الافريقية الثالثة في دولة الكويت (2013)، عقد المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي (مالابو: 2016/11/18)، بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة للجامعة واتحاد الغرف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ومفوضية الاتحاد الإفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. وركزت أعمال المنتدى على تعزيز سبل زيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين الإقليمين من خلال المشاركة الفعالة للقطاع الخاص. كما عقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول للوزراء الأفارقة والعرب المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية (مالابو: 2016/11/21)، تحت شعار "تعزيز فرص الاستثمار من خلال التمويل وتطوير البنية الأساسية العابرة للحدود". وقد أحيط المشاركون علماً بالجوانب الاقتصادية في مشروع إعلان مالابو ومشاريع القرارات وكذلك بتقرير وتوصيات المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي المذكور، وتم الاتفاق على متابعة تنفيذ الجوانب الفنية الاقتصادية الواردة فيها، وتم رفع ذلك إلى المجلس المشترك لوزراء الخارجية العرب والأفارقة.

142- قامت الأمانة العامة والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة بمتابعة تنفيذ مقررات القمة وتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المتابعة الدورية وعرض النتائج التي يتم التوصل إليها للاطلاع وإصدار التوجيهات اللازمة في هذا الخصوص. وقد عقدت عدة

اجتماعات تشاورية بين الأمانة العامة والاتحاد الإفريقي لمتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن القمة، حيث عقد اجتماع تشاوري بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الافريقي بالقاهرة بتاريخ 2017/10/23 للتحضير لاجتماع التعاون العام (7) بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الافريقي برئاسة الأمين العام للجامعة ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي. تناول اجتماع التعاون العام (الأمانة العامة: 2017/12/10)، فيما يخص الجوانب الاقتصادية، متابعة تنفيذ القرار رقم (7) الصادر عن القمة العربية الإفريقية بشأن استكمال خطة عمل إفريقية – عربية مشتركة 2017–2021/2019 ودمج أجندة 2030 للتنمية المستدامة وأجندة 2063 للاتحاد الافريقي في خطة العمل، أهمية عقد اجتماعات فرق عمل التجارة والاستثمار والبنية التحتية لبلورة خطة العمل في صورتها النهائية تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استعراض جهود الجانبين في إعداد الإطار التنسيقي لتمويل المشروعات العربية الافريقية تنفيذاً لقرار القمة رقم (2).

143- وبعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (101) (الأمانة العامة:2018/2/8)، أصدر المجلس القرار رقم (2167) بشأن استمرار الأمانة العامة التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لاستكمال الجوانب الاقتصادية في مشروع خطة العمل العربية الإفريقية 2018–2021/2019 وفقاً لتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعميم النتائج التي يتم التوصل إليها على الدول الأعضاء أولاً بأول. كما تم تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الأعضاء لتحديد الدولة الراغبة في استضافة المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي المشترك

الرابع حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي المقرر عقده خلال عام 2018، وعقد المعرض الزراعي العربي الأفريقي على هامش المؤتمر الوزاري المشترك. كذلك وجه المجلس بإعادة تعميم التصور الخاص بتنسيق تمويل المشروعات العربية الافريقية المشتركة على الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات وموافاة الأمانة العامة بها في موعد أقصاه ابريل 2018. وبالنسبة للدراسة الخاصة بإنشاء الصندوق العربي الأفريقي المشترك لمواجهة الكوارث، فقد وجه المجلس بتعميمها على الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات وموافاة الأمانة العامة بها في موعد أقصاه ابريل 2018. وقد اتخذت الأمانة العامة الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص، حيث قامت بإعادة تعميم كل من التصور الخاص بتنسيق تمويل المشروعات العربية الإفريقية المشتركة، والدراسة الخاصة بإنشاء الصندوق العربي الأفريقي المشترك لمواجهة الكوارث، على الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات بشأنهما وموافاة الأمانة العامة بها في موعد أقصاه ابريل 2018. كما تواصل الأمانة العامة التنسيق مع الاتحاد الافريقي لاستكمال الجوانب الاقتصادية في مشروع خطة العمل المذكورة. وفي ضوء المشاورات الجارية بين الجانبين، فقد تبين أن الاتحاد الافريقي لم ينته من إعداد المقترحات الافريقية. وتجدر الإشارة الى أن لجنة تنسيق الشراكة العربية الافريقية على مستوى كبار المسؤولين ستعقد اجتماعها القادم يومي 24-2018/4/25 بمقر الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ نتائج القمة العربية الافريقية الرابعة (مالابو:2016).

متابعة نتائج القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والإعداد للقمة في دورتها الخامسة (جمهورية فنزويلا: 2018)- الجوانب الاقتصادية:

144- عقدت القمة الأولي للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (برازيليا: 2005)، والقمة الثانية (الدوحة: 2009)، والقمة الثالثة (ليما: 2012)، والقمة الرابعة (الرياض: 2015). وتعد القمة الأخيرة استكمالا لأسس ومبادئ التعاون التي تم إرساؤها في القمة الأولى والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. وقد صدر عن القمة "إعلان الرياض" الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، البيئة، السياحة، الطاقة، النقل). وجاري حاليا التحضير للقمة الخامسة لدول الاسبا المزمع عقدها في جمهورية فنزويلا في عام 2018. وقد أكد إعلان الرياض في الفقرة (1) المتعلقة بالتعاون في المجالات القطاعية على أهمية تنفيذ خطط العمل المشتركة في المجالات القطاعية وكذلك على أهمية تفعيل عمل اللجان القطاعية المشتركة المنوط بها ترجمة ما صدر عن الاجتماعات الوزارية القطاعية من قرارات إلى مشاريع وبرامج مشتركة للتعاون.

145- قامت الأمانة العامة والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة بمتابعة تنفيذ الجوانب الاقتصادية في اعلان الرياض وعرض النتائج التي يتم التوصل اليها بصفة دورية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الخصوص، فقد عقد اجتماع تشاوري مع سفير جمهورية البرازيل الاتحادية بالقاهرة بتاريخ 2017/11/26 لبحث سبل تنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن القمم المشتركة وأخرها مقررات القمة الرابعة (الرياض: 2015). كما تم

استعراض قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن، وأنه تم إنجاز عدة أنشطة من الجانب العربي وسيتم استكمالها من الجانب الأمريكي الجنوبي في صورتها النهائية. وبالنسبة للاجتماعات القطاعية، تم الاتفاق على بذل الجهود من الجانبين لعقد الاجتماعات المشتركة على هامش الاجتماعات الدولية ذات العلاقة. وفيما يخص الاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية والتجارة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، تم الاتفاق على مواصلة التنسيق بين الجانبين لعقده مستقبلا على هامش الاجتماعات الدولية القادمة. وفي نفس السياق، فإنه جاري التنسيق بين الجانبين لعقد اجتماع تشاوري بين الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمملكة العربية السعودية والبرازيل للتحضير لعقد ندوة "تقنيات تحلية المياه بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية" خلال الربع الأول من عام 2018، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس في هذا الخصوص. وبالنسبة إلى السياحة، أحيط المجلس الوزاري العربي للسياحة علماً باعتذار وزارة السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية عن استضافة الاجتماع الأول لوزراء السياحة العرب في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، ووجه الشكر إلى جمهورية مصر العربية على استضافتها للاجتماع المذكور والمزمع عقده خلال عام 2018 تنفيذاً لقرار المجلس رقم (245) بتاريخ 6-2017/12/7. وبعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (101) (الأمانة العامة: 2018/2/8)، أصدر المجلس القرار رقم (2168) بشأن تكليف الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع الجانب الأمريكي الجنوبي لمتابعة تفعيل عقد الاجتماعات والفعاليات المشتركة في الجوانب الاقتصادية بما يعزز أطر التعاون العربي مع دول أمريكا

الجنوبية. كما وجه باستمرار الأمانة العامة التنسيق مع جمهورية السودان والمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية للتعاون الزراعي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، الذي ستستضيفه جمهورية السودان. وفي هذا الخصوص، قامت الأمانة العامة بمخاطبة منسق أمريكا الجنوبية من أجل التنسيق لعقد الاجتماعات القطاعية والوزارية الواردة في إعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الرياض: 2015) حتى يتسنى عرض النتائج على القمة الخامسة.

<u>التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة</u>

146- في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، طالبت المجموعة العربية في نيويورك في عام 1981 بإدراج بند التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين أصبح بنداً دائماً يدرج على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تم توقيع اتفاق التعاون بين المنظمتين بهدف تحديد الاطار القانوني والتنظيمي للعلاقات بينهما وفقاً للقرار رقم (4890) بتاريخ 1989/3/30.

147- عُقد (13) اجتماعاً للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة، حيث تعقد هذه الاجتماعات كل عامين، لمتابعة التقدم المحرز في الأنشطة القائمة وتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتصدر عنها توصيات ومصفوفة للبرامج والأنشطة المتفق عليها من الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية متابعة الجوانب الاقتصادية، وإصدار التوجيهات اللازمة بشأنها. وقد عُقد الاجتماع (13)

للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة، وصدر عنه الوثيقة الختامية التي تضمنت التقرير ومصفوفة الأنشطة والبرامج المعتمدة للفترة 2016-2018. ويتم عرض النتائج على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية للاطلاع وإصدار التوجيهات اللازمة في هذا الخصوص. وقد وجه المجلس بمتابعة تنفيذ نتائج الاجتماع (13) للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة (جنيف: 2016)، كما وجه بعقد الاجتماع التنسيقي الثاني بين الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة وبلورتها في صورتها النهائية تمهيداً لعرضها على الجانب الأممي في الاجتماع (14) للتعاون العام المزمع عقده في جنيف في عام 2018. وقد عقد الاجتماع التنسيقي الثاني يومي 24-2018/1/25 بمقر الأمانة العامة، وتناول البنود التالية : متابعة تنفيذ مصفوفة الأنشطة المشتركة للاجتماع (13) للتعاون العام بين منظومتي الجامعة العربية والأمم المتحدة، البرامج والأنشطة المقترحة من الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة خلال الفترة (2016-2018)، المنظمات الأممية المقترح مشاركتها في التنفيذ، مشروع جدول الأعمال المقترح من الجانب العربي. وتم عرض النتائج على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (101) الذي أصدر القرار رقم 2169 بتاريخ 2018/2/8، حيث أُحيط علماً بجهود مؤسسات العمل العربي المشترك والأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة في متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع (13) للتعاون العام. كما وجه المجلس بتعميم البرامج والأنشطة المقترحة خلال الفترة (2018-2020) للاجتماع (14) للتعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (جنيف:

2018) ومشروع جدول أعمال المقترح من الجانب العربي، والذي تم التوافق عليه خلال الاجتماع التنسيقي على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها وموافاة الأمانة العامة بها في موعد أقصاه آخر فبراير 2018. وقد قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ القرار، وتلقت ملاحظات ومقترحات كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية في هذا الخصوص وتم تعميمهما على الدول الأعضاء وسيتم إدراج المقترحات الواردة ضمن مصفوفة البرامج والأنشطة المقترحة المذكورة.

الإعداد للدورات العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (100) و(101):

148- تم إعداد وثائق البنود الاقتصادية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (100) (الأمانة العامة: 20-2017/8/24). وتشمل الوثائق: تقرير الأمين العام، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاقتصادية، ووثيقة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان.

149- تم إعداد وثائق البنود الاقتصادية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (101) (الأمانة العامة: 4-2018/2/8). وتشمل الوثائق: تقرير الأمين العام، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاقتصادية، ووثيقة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان.

موضوعات مجلس الجامعة:

تم إعداد التقارير التالية:

150- تقارير متابعة دورية لتعميمها على الدول الأعضاء والمؤسسات العمل العربي المشترك حول متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (28) (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية: 2017/3/29).

151- كما تم إعداد تقارير نشاط الإدارات الفرعية فيما بين دورتي مجلس الجامعة (147) و(148) للعرض على الدورة (148). وكذلك نشاط الإدارات الفرعية فيما بين دورتي مجلس الجامعة (148) و(149) للعرض على الدورة (149).

أنشطة أخرى:

152- شاركت الأمانة العامة في الدورة (6) للجنة المشتركة رفيعة المستوى المعنية بتنفيذ اتفاقية التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي (الأمانة العامة: 8-2017/5/10) تم خلالها استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدورة (5) للجنة (ديسمبر 2015)، وأهمية تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والتشاور بشأن تعديل اتفاقية التعاون بين المنظمتين.

153- نظمت الأمانة العامة الأسبوع العربي للتنمية المستدامة (الأمانة العامة: 14-2017/5/17) من حيث الترتيبات التنظيمية واللوجستية وإعداد جلسات المنتدي وصياغة الإعلان الصادر عن الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

154- عقدت الأمانة العامة الاجتماع الأول مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي (الأمانة العامة: 2017/6/6) لمتابعة تنفيذ مشروع التعاون القائم مع إدارة التكامل الاقتصادي العربي الخاص ببرنامج "تعزيز قدرات الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأعضائها"، ودراسة مقترحات التعاون المستقبلية في المجالات ذات العلاقة، ومن أهم نتائج الاجتماع ما يلي:

1) تفعيل التعاون مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي في مجال بناء القدرات والدعم الفني في المجالات الاقتصادية ذات العلاقة.

2) توفير التمويل اللازم للمشروعات التي تحتاج إلى توفير الدعم.
3) تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه وفق الأطر الزمنية المحددة.

155- عقدت الأمانة العامة الاجتماع الثاني مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأمانة العامة: 2017/6/8) لبحث سبل تفعيل برنامج "المساعدة من أجل التجارة"، ودراسة مقترحات التعاون المستقبلية في المجالات ذات العلاقة، وركز الاجتماع على الجوانب التالية:

1) التأكيد على دور قطاع الشؤون الاقتصادية في تحقيق أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك وتقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء، وإبراز مدى التقدم المحرز في استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2) قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد استبيان لتحديد احتياجات قطاع الشؤون الاقتصادية من أجل وضع خطط لتطوير عمل قطاع الشؤون الاقتصادية، ووضع استراتيجية موحدة لصالح الدول العربية.
3) أهمية توسيع الشراكة مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لحشد كل الموارد التنموية لدعم الدول العربية في مجال التجارة، ومعالجة العديد من القضايا ومنها مشكلات الفقر والبطالة.
4) ضرورة تفعيل آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإعداد الدراسات الخمس الخاصة بالاتحاد الجمركي العربي.

الجزء الثاني: العمل الاجتماعي العربي المشترك

أولاً: في مجال الإرهاب والتنمية الاجتماعية والثقافية:

156- في إطار تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (28) رقم (699) بتاريخ 2017/3/29 بشأن "نتائج المؤتمر الوزاري حول الإرهاب والتنمية الاجتماعية: أسباب ومعالجات"، عقدتُ اجتماعاً مع السيدة الوزيرة غادة والي وزير التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بوصفه رئيس اللجنة المكلفة بتنفيذ قرار القمة بالتنسيق مع الأمانة العامة، حيثُ تم الاتفاق على عدد من الإجراءات المُتخذة في إطار تنفيذ قرار القمة، بما في ذلك إقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 لخطة عمل لتنفيذ توصيات الإعلان الذي أقرّته القمة العربية تحت عنوان "دعم العمل العربي للقضاء على الإرهاب"، والتي تضمنت خطوات تنفيذية في مجالات الخطط والسياسات والآليات والتشريعات، والمجتمع الدولي، والخطاب الديني، والمشاركة المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، والتعليم والثقافة، والإعلام والشباب والمرأة، وعلى أن يتم تنفيذ هذه الخطة وفق توقيتات زمنية محددة. وبالفعل بدأ تنفيذ عدد من الأنشطة في هذه المجالات، كما تم تشكيل فريق من الخبراء العرب البارزين في المجالات ذات الصلة المشار إليها لوضع مشروع خطة عربية شاملة للقضاء على الإرهاب ترتكز على التحليل الاجتماعي للظاهرة.

157- مواصلةً لجهود جامعة الدول العربية في محاربة الفكر المتطرف والارهاب، وفي إطار تنفيذ الحملة الشبابية العربية التي أقرها مجلسا

وزراء الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة العرب بعنوان "لا للعنف لا للتطرف لا للإرهاب" والتي قمتُ بإطلاقها من مقر الأمانة العامة بتاريخ 2016/5/16 بحضور السادة وزراء الشباب والرياضة العرب، أصدر مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب قراراً بتاريخ 2017/4/10 باستمرار الحملة، وقامت وزارات الشباب والرياضة العرب وما في حكمها بتنظيم أنشطة خلال عامي 2016 و2017، وستستمر تلك الأنشطة حتى مايو/ أيار 2018 في سياق مضمون الحملة، وتم وضع شعار الحملة على جميع الانشطة خلال تلك الفترة. وتهدف الحملة إلى نشر الوعي بين الشباب العربي بأهمية التصدي وبمسئولية للأفكار المتطرفة التي تروج لها جماعات الغلوّ والتطرف، فضلاً عن إطلاق العنان للمبادرات الشبابية لنشر القيم الدينية الاصيلة التي تدعو إلى التسامح والعفو والاعتدال، وحث الدول والمنظمات الشبابية الوطنية العربية والفاعلين الشباب على تنفيذ أنشطة إرشادية لصالح النشء واليافعين تعالج قضايا العنف والغلوّ.

158- في سياق متصل، نظمت الامانة العامة اللقاء الرابع عشر لشباب العواصم العربية تحت عنوان "الشباب الذي يحارب الارهاب والتطرف" بالمملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة 6 – 2017/10/14، والذي يهدف إلى إشراك الشباب ودمجهم بالمجتمع لمحاربة آفة الارهاب والفكر المتطرف، وتسخير الامكانيات اللازمة لإيصال صوت الشباب لمكافحة هذه الآفة. وهدف اللقاء إلى تعزيز دور الشباب في تجديد الخطاب الديني ونشر ثقافة التعايش الديني بين الشباب، وإبراز منظومة القيم الانسانية كالتسامح والمحبة، ومحاربة الفكر التكفيري في عقول الشباب، ودراسة الغزو الفكري. كما تضمن اللقاء عدداً من المحاور الهامة التي

تضمنت الفكر الوسطي والاعتدال والتعددية الفكرية، وتوضيح أضرار وعواقب التعصب المذهبي، وسبل توجيه طاقات الشباب واستثمارها، وتعزيز دور المؤسسات الدينية والتربوية في توعية الشباب والمجتمع من آفة الارهاب والتطرف والغلوّ.

159- نظمت الأمانة العامة ورشة العمل الدولية تحت عنوان "معاً من أجل مواجهة التطرف وتعزيز الحوار"، وذلك يومي 19-2017/11/20 بالقاهرة، بالتعاون مع كل من: منظمة اليونسكو ومؤسسة الأزهر الشريف والمنظمة العالمية لخريجي الأزهر. وبحثت الورشة عدداً من الموضوعات الهامة، جاء في مقدمتها استخدام النصوص الدينية لتبرير العنف، وأسباب انضمام الشباب إلى الجماعات المتطرفة وانزلاقهم في براثن التطرف، كما تم بحث نماذج تاريخية ومعاصرة للمجتمعات المتماسكة والمتعايشة، وقضايا الجهاد والتكفير والحاكمية والخلافة.

160- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع مؤسسة الأزهر الشريف، مؤتمر "التطرف وأثره السلبي على مستقبل التراث الثقافي العربي" بتاريخ 2017/12/4، بمقر الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية، وصدر عنه عدد من التوصيات الهامة التي تضمنت: تعزيز الدور الذي يضطلع به الأزهر الشريف وجامعة الدول العربية في الحفاظ على الهوية والتراث، وابراز قيمة التنوع الثقافي والتعدد الفكري في التُّراث العربي واستدعاء تجلِّياته ودَوْرِه وتوظيفهما في المجتمع العربي المعاصر، واستحداث مادة "الحضارة العربية" تحت إشراف الأزهر الشريف وجامعة الدول العربية لتتناول السطور المضيئة في تراثنا الثقافي العربي، وتُبرِز الجوانب الخُلقية والقيمية فيه، وعلى أن تُدرَّس في المستويين الاعدادي والثانوي في الدول العربية.

161- نظمت الامانة العامة منتدى الوسطية بدولة الكويت خلال الفترة 4 – 2018/2/8، بهدف تعزيز مفهوم الوسطية في نفوس وعقول الشباب، والتأكيد على أن الوسطية هي منهج حياة. وتم مناقشة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ساهمت في إنتاج الفكر المتطرف بين الشباب، وبيان دور الشباب في بناء الاوطان ونهضة المجتمعات. وتم التأكيد على ضرورة العمل على تضييق الفجوة الفكرية بين الأجيال من خلال الحوار الهادف والمشاركة الجادة، وإبراز دور وسائل الاعلام الحديث والاستفادة منها في تعزيز الوسطية، بالإضافة إلى دور الانشطة الرياضية والاجتماعية في تعزيز الوسطية.

ثانياً: في مجال القضاء على الفقر متعدد الأبعاد:

162- في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في أبعادها الاجتماعية، وخاصة الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر، أطلق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، برعاية فخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، التقرير الإقليمي الأول في العالم حول الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، وذلك على هامش الشق رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2017/9/21 بنيويورك. وقد تضمن التقرير، الذي تم إعداده بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، تحليلاً لواقع الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، وشمل توصيات هامة في مختلف المجالات وبما يعزز الجهود العربية ذات الصلة، بما في ذلك إعداد استراتيجية عربية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد التي بدأ بالفعل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الشركاء بإعداد مشروعها، تمهيداً لعرضها على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المُقرّر انعقادها في الجمهورية

اللبنانية عام 2019، بالإضافة إلى تنظيم عدد من ورش العمل المتخصصة حول المؤشرات ورسم خرائط الفقر، والتي تهدف إلى دعم الكوادر العربية في هذه المجالات، بما يمكّن الدول العربية من رسم خرائط الفقر ووضع خطط الاستهداف السليم القابلة للتنفيذ على الأرض.

ثالثاً: في مجال كبار السن:

163- انطلاقاً من مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع كبار السن، وتنفيذاً للأهداف ذات الصلة الواردة في خطة التنمية المستدامة 2030، يقوم مجلسا وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب بإعداد استراتيجية عربية لكبار السن، مبنية على الاحتياجات الفعلية لكبار السن في الدول العربية، وأخذاً في الاعتبار التفاوتات ليس فقط بين الدول العربية بل التفاوتات داخل كل دولة ما بين الريف والحضر. وتسعى هذه الاستراتيجية في مجملها إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية لكبار السن، والاستفادة من القدرات والخبرات الهامة للكثير منهم، وضمان العيش الكريم لهم، وبما يعزز جهود الدول العربية في تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030.

رابعاً: في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية:

164- نظم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، المؤتمر الوزاري حول "إدماج الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030 في السياسات الاجتماعية في الدول العربية"، وذلك يومي 27- 2017/11/28 في الجمهورية التونسية.

- شارك في المؤتمر السادة وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات العربية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

- صدر عن المؤتمر عدد من التوصيات ذات العلاقة بالتحول نحو مقاربة وقائية للسياسات الاجتماعية، والإحصاءات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمرأة، والأسرة، والطفولة، وبناء القدرات، والتقارير الدورية، والتمويل، وتتم متابعة تنفيذ توصيات هذا المؤتمر بالتنسيق مع مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب.

خامساً: في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

165- في إطار الحرص على مواصلة الجهود لدمج الفئات الهشة في المجتمع وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، نظمت الأمانة العامة ندوة حول "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030"، يومي 23-2018/1/24 في جمهورية السودان، وأصدرت عدداً من التوصيات الهامة هدفت إلى ترجمة خطة التنمية المستدامة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها ومردودها، من خلال ربط تفاصيل مضمون الخطة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى الاحترام لأحكام الاتفاقية عند العمل على تحقيق أي من أهداف الخطة. كما اقترحت الندوة خطة تحرك لتفعيل الخطة الاعلامية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرّها مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب.

سادساً: في مجال الصحة:

166- في إطار تحديث وتطوير التشريعات الصحية العربية بما ينسجم مع المستجدات، نظمت الأمانة العامة اجتماعاً للجنة الفنية الاستشارية للتشريعات الصحية، يومي 26-2017/9/27 بمقر الأمانة العامة، لمتابعة تنفيذ قراري مجلس وزراء الصحة العرب بشأن التشريعات الصحية ومكافحة التبغ.

167- كما نظمت الأمانة العامة اجتماعاً للجنة الفنية الاستشارية العربية للتمريض والقبالة، يومي 26 -2017/11/27 بمقر الأمانة العامة،

وهدف الاجتماع إلى ضمان التعليم والتدريب الجيد للرفع من جودة خدمات التمريض والقبالة، والاستفادة من التجارب الناجحة بالدول العربية في هذا المجال.

سابعاً: في مجال المساعدات الإنسانية:

168- في إطار حرص الأمانة العامة لتحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية للاجئين السوريين في دول الجوار، قام وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة برئاسة مبعوث الأمين العام لشؤون الإغاثة الإنسانية بزيارة ميدانية إلى تركيا (غازي عنتاب) خلال الفترة 21-2017/4/24. وخلال الزيارة، شارك الوفد بالمؤتمر السنوي الثالث لشبكة إغاثة سوريا "آفاق إنسانية"، الذي شارك فيه أيضاً نحو 150 شخصاً يمثلون 63 منظمة مجتمع مدني سوريّة عاملة في الشأن الإنساني، بالإضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية بالشأن الإنساني. كما قام الوفد بزيارة مخيمي "قهرمان مرعش وإصلاحية 2" لتفقد أوضاع اللاجئين السوريين والوقوف على الاحتياجات الأساسية الملحة لهم، تمهيداً لعرضها على مجلس وزراء الصحة العرب لاتخاذ اللازم بالتنسيق أيضاً مع مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب.

169- في ذات الإطار، قامت الأمانة العامة بتقديم الدعم المادي إلى المملكة الأردنية الهاشمية، التي قامت بتنفيذ وإعداد المشاريع والمنشآت الرياضية المطلوبة، وقامت الأمانة العامة باستلام هذه المنشآت وهي (مركز اللياقة البدنية في مخيم الزعتري – ملاعب خماسية بمخيم الرمثا– ملعب خماسي بمخيم محافظة الكرك).

170- وفي إطار تنفيذ خطة العمل بين الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة

لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، نظمت الأمانة العامة في مقرها الاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني بالتنسيق مع مكتب (أوتشا) بتاريخ 2017/8/23. وقد نُظّم الاحتفال تحت شعار "لست هدفاً" ليؤكد على ضرورة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، باعتبار أنهم ليسوا جزءاً من الصراعات القائمة بين الأطراف المتنازعة.

171- تجدر الإشارة إلى أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أصدر في دورته (37) – نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 بالكويت، قراراً بتقديم دعم مالي لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، بهدف دعم جهودهم لتحسين الأوضاع الاجتماعية والإنسانية للاجئين السوريين.

ثامناً: في مجال الشباب والرياضة:

172- يواجه الشباب العربي تحديات كبيرة تتطلب منّا جميعاً التكاتف سوياً من أجل مساعدتهم والنهوض بوطننا العربي، باعتبار أن الشباب هم أمل هذه الأمة. وانطلاقاً من هذا، نظمت الأمانة العامة الفعاليات التالية:

- دورة إدارة المؤسسات الرياضية بدولة فلسطين خلال الفترة 11–2017/4/16، بهدف دعم الشباب الفلسطيني ومساعدته للتغلب على التحديات والصعوبات في مواجهة الكيان الصهيوني الغاشم، وحث الدول العربية على المشاركة في الفعاليات التي تنظمها دولة فلسطين، والتأكيد على أهمية وحدة الأمة العربية والحركة الرياضية العربية بكافة مستوياتها ونصرتها في وجه التحديات التي تواجهها.
- مؤتمر الشباب الدولي تحت عنوان "لنرد العطاء" خلال الفترة 23–2017/4/28 بمملكة البحرين، بهدف تعريف الشباب بخطة التنمية المستدامة 2030، وتعزيز ثقافة البذل والعطاء لديهم.
- ملتقى "تحسين خيار ريادة الأعمال" بدولة الكويت خلال الفترة 17–

2017/5/19، بهدف التعرف على سبل تحسين خيار ريادة الاعمال للشباب وآثاره الاقتصادية، والتعرف على آراء وتطلعات رواد الاعمال، وخلق مساحة لصناع القرار من رواد الاعمال الشباب لتبادل الأفكار، ودور التعليم والتكنولوجيا في نشر ثقافة ريادة الأعمال وتطويرها، وكذلك أهمية القوانين والتشريعات والنظم.

- "الملتقى الاعلامي الشبابي" بدولة الكويت خلال الفترة 13-2017/9/15، بهدف تمكين الشباب الاعلامي الصاعد، والمساهمة في بناء مستقبلهم المهني، من خلال الالتقاء بالخبرات والشخصيات الإعلامية الكبيرة عبر الجلسات الحوارية وعرض التجارب الناجحة وعقد ورش عمل في مجالات التليفزيون والاذاعة والصحافة.
- دورة في التسويق والاستثمار في المجال الرياضي بالمملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة 16-2017/9/21، بهدف التعريف بأهمية المنشآت الرياضية ومرافقها، وتوضيح أهمية استثمار المنشآت الرياضية بما يسهم في زيادة الموارد المالية للهيئات الرياضية، وتزويد المشاركين بالمهارات والمعارف الضرورية لتسويق المنشآت الرياضية وإدارتها، وتبادل الخبرات الناجحة بين الدول العربية في هذا المجال.
- أطلقت الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة "مبادرة الشاب النموذج" تحت شعار "الطريق إلى الانتماء"، وذلك بتاريخ 2017/9/17 بمقر الأمانة العامة. وركزت المبادرة على الدور القيادي للشباب العربي الذين يمثلون نموذجاً مشرفاً بالوطن العربي لإعطائهم الفرصة لعرض تجاربهم الوطنية، وتوجيه رسالة للشباب العربي حول الوطنية والانتماء، وإبرازهم

كنماذج ريادية للشباب. وفي ختام الحفل تم تكريم 27 شاباً من 20 دولة عربية.

تاسعاً: في مجال المرأة:

173- تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وتنفيذاً للتوصية الصادرة عن اجتماعات لجنة المرأة العربية (د.36) التي عقدت بالمنامة (فبراير/ شباط 2017) والمعنية بقضايا المرأة والأمن والسلام ومكافحة الإرهاب، نظمت الأمانة العامة اجتماع الخبراء لمناقشة مسودة الاستراتيجية العربية حول "الوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في حالات اللجوء والنزوح"، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 2017/3/8.

174- في مجال تعزيز حقوق المرأة على المستويين الاجتماعي والثقافي، نظمت الأمانة العامة ورشة العمل حول "دور الطب في مناهضة ختان الإناث بالمنطقة العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك يومي 25-2017/9/26 بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية. وهدفت ورشة العمل إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية لمناهضة ختان الإناث، وإشراك العاملين في المجال الطبي في التوعية بالأضرار الصحية والنفسية لختان الإناث، وحثهم على مكافحة هذه الظاهرة.

175- انطلاقاً من تعزيز حقوق المرأة على المستوى السياسي، نظمت الأمانة العامة المؤتمر العربي الأول حول "الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية" يومي 1-2017/10/2 بمقر الأمانة العامة، وبحضور 18 دولة عربية وبالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وهدف المؤتمر إلى إعادة التأكيد على أهمية التوثيق وتقاسم الجهود القائمة في المنطقة وتعزيزها من أجل توسيع الممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية، ودراسة التحديات ووضع أطر للحلول، وذلك استنادا إلى "إعلان القاهرة للنهوض بالمرأة والاستراتيجية العربية لتنمية المرأة 2030".

176- في مجال تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية، نظمت الأمانة العامة الاجتماع الإقليمي حول "سبل تعزيز التمكين الاقتصادي في المنطقة العربية" بتاريخ 2017/10/25 بالقاهرة. وقد هدف الاجتماع إلى تقديم عرض حول أطر عمل الشبكة العربية للتمكين الاقتصادي "خديجة" ومناقشة سبل التعاون بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص وكافة الجهات المعنية بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية. وأوصى الاجتماع بتطوير حزمة من السياسات والإجراءات من شأنها تحسين الفرص الاقتصادية للمرأة.

177- في مجال المرأة والأمن والسلام، نظمت الأمانة العامة "الاجتماع التشاوري الأول لمناقشة مهام لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة"، بتاريخ 2017/11/2 بمقر الأمانة العامة، وبالتعاون مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهدف الاجتماع إلى مناقشة مقترح مهام لجنة الطوارئ من حيث آليات دعم تنفيذ ومتابعة خطة العمل التنفيذية الإقليمية "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام"، وسبل تعزيز وتفعيل القرارات الاممية والعربية الخاصة بالمرأة والأمن والسلام وتبني الصيغة النهائية بعد تضمين ملاحظات الدول الأعضاء، تمهيداً لعرضها

على مجلس الجامعة، إضافة إلى طرح مؤشرات وأدوات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل التنفيذية الإقليمية وحيثية تقديم الدول تقاريرها إلى اللجنة كل عامين.

178- نظمت الأمانة العامة ورشة العمل الإقليمية حول "تطوير خطط عمل وطنية لتنفيذ القرارات المعنية بالمرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية، وذلك يومي 10-2017/12/11 بمدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية، بهدف دعم جهود الآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وتم تسليط الضوء على أهم المحاور اللازمة عند إعداد خطط العمل الوطنية، وكيفية إتاحة الموارد البشرية والمالية، وأدوات الرصد والتقييم.

179- وتأكيداً على ضرورة مواصلة العمل على دعم وحماية حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نظمت الأمانة العامة اجتماع لجنة المرأة العربية (د.37)، والاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة (62) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة، بإشراف سامي وعناية فخامة رئيس الجمهورية التونسية السيد الباجي قائد السبسي وبرئاسة معالي الوزيرة/ نزيهة العبيدي – وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، وذلك يومي 1- 2018/3/2 بالجمهورية التونسية. وتبلورت نتائج هذا الاجتماع في عدد من التوصيات، وصدر عن الاجتماع "إعلان تونس" ليكون بمثابة موقف عربي موحد مطروح خلال اجتماع الدورة (62) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة.

180- في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية وخطة العمل التنفيذية للمرأة والأمن والسلام، نظمت الأمانة العامة ندوة حول "تعزيز آليات المساءلة عن العنف الجنسي ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة" بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة المعني بالعنف

الجنسي وهيئة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك بتاريخ 2018/3/31 بمقر الامانة العامة.

عاشراً: في مجال الطفولة:

181- إدراكاً للدّور الهام والفاعل للإعلام العربي إزاء توفير مناخ ورأي عام يدعم قضايا الطفولة في عالمنا العربي، وبهدف التصدي للخروقات والانتهاكات خلال التغطية الإعلامية لقضايا الأطفال في المنطقة العربية، نظمت الأمانة العامة خلال عام 2017 عدداً من ورش العمل على المستويين الإقليمي والوطني في بعض الدول الأعضاء لنشر "دليل المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل"، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته العادية (48) بموجب قراره رقم (448) بتاريخ 2017/7/12، كوثيقة استرشادية لوسائل الإعلام أثناء تناولها لقضايا حقوق الاطفال في المنطقة العربية، بهدف تعزيز الوعي للإعلاميين بقضايا حقوق الطفل وحمايته في وسائل الإعلام، وإرساء أخلاقيات مهنية في الأداء الإعلامي تطبيقاً وتعزيزاً لنشر ثقافة حقوق الأطفال في المنطقة العربية. وشارك في ورش العمل ممثلون عن وزارات الشؤون الاجتماعية والإعلام بالدول الأعضاء، وعدد من وسائل الإعلام والإعلاميون المهتمون بقضايا الطفولة، إضافة لشخصيات معنية بشؤون الطفولة في المنطقة العربية.

182- وتأكيداً على أهمية إنفاذ قضايا حقوق الطفل وحمايته كأولوية ضمن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، بصفتها قضية استراتيجية للمنطقة العربية، نظمت الأمانة العامة بتاريخ 2017/5/15 جلسة عمل بعنوان "تمكين المرأة وحماية الطفل والأسرة: ركائز تحقيق التنمية المستدامة"، وذلك خلال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي انعقد بالقاهرة، بهدف

تفعيل آليات الشراكة في تنفيذ "أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030" والعمل على القضاء على كافة أشكال العنف ضد الأطفال، وإنفاذ حقوقهم الاساسية وحمايتهم من النزاعات المسلحة والحروب.

183- نظراً لتزايد حجم ظاهرة عمل الأطفال في عدد من الدول العربية، نتيجة لظروف عدم الاستقرار والنزاعات واللجوء والنزوح الداخلي التي تشهدها بعض هذه الدول، وضعت الأمانة العامة إطاراً عاماً لإعداد دراسة مسحية كمية ونوعية لرصد حالة عمالة الأطفال في الدول العربية بغرض تجميع البيانات والاحصاءات الوطنية اللازمة لإعداد الدراسة وفقاً لأحدث البيانات المتوفرة لدى الدول الأعضاء. وقد تمت مناقشة هذا الإطار العام في اجتماع الخبراء الذي نظمته الأمانة العامة لهذا الغرض بتاريخ 2018/1/28 بمقر الأمانة العامة، بمشاركة عدد من الدول الاعضاء، وممثلي المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بقضايا عمالة الأطفال.

184- مواصلة لجهود الأمانة العامة لدعم وتعزيز حقوق الطفل العربي، شاركت الامانة العامة بتاريخ 2018/1/23 في أعمال الحلقة النقاشية بعنوان" دعم حقوق الطفل" تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيسة الفخرية لمؤسسة تنمية الأسرة، ورئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

185- تعزيزاً لجهود الدول لتنفيذ متطلبات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفقاً لما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، نظمت الأمانة العامة بتاريخ 2018/2/28 "المؤتمر الوزاري حول الانتماء والهوية القانونية"، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالتنسيق مع وزارة المرأة بالجمهورية التونسية تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية التونسية

السيد الباجي قائد السبسي، بهدف تسليط الضوء على الإصلاحات المقدمة في الدول العربية، وأفضل الممارسات لتعزيز حقوق المرأة والطفولة وتكافؤ فرص الحصول على الجنسية والانتماء. كما صدر عن المؤتمر "الإعلان العربي حول الانتماء والهوية القانونية".

حادي عشر: في مجال حقوق الإنسان:

186- في اطار التعاون القائم بين الأمانة العامة والأمم المتحدة، نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ببيروت، المؤتمر الإقليمي الثاني لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بعنوان: "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية من منظور حقوق الإنسان" الذي عقد يومي 10-2017/7/11 بالقاهرة. وقد هدف المؤتمر إلى تعزيز الوعي بجوانب حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، وتوفير الفرصة لتبادل الممارسات الفضلى والمعلومات بشأن إدماج سياسات حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

187- نظمت الأمانة العامة اجتماعي الدورتين (42) و(43) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، خلال الفترة 24-2017/7/27 و28-2018/1/31 بمقر الأمانة العامة. وبحثت اللجنة عدداً من الموضوعات التي تضمنت التصدي للانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، والعقوبات أحادية الجانب وآثارها على التمتع بحقوق الانسان، ومشروع الإعلان العربي المتعلق بحق ومسؤولية منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثاني عشر: في مجال الدراسات والبحوث السكانية:

في إطار تنسيق مواقف الدول العربية حول القضايا السكانية ذات الأولوية على المستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز دور المجالس واللجان الوطنية للسكان، ومتابعة تنفيذ أولويات العمل السكاني في المنطقة العربية، نظمت الأمانة العامة الفعاليات التالية:

188- الورشة التوعوية الثانية حول "دور البرلمانيين في تأطير المؤشرات السكانية لتحقيق التنمية المستدامة واعتماد موازنات للتنمية السكانية"، التي عقدت يومي 23-2017/5/24 بمقر الأمانة العامة، وصدر عنها عدد من التوصيات التي تضمنت: إعداد دليل إرشادي حول كيفية حساب وتحديد المؤشرات السكانية ذات الأولوية في المنطقة العربية من ضمن مؤشرات التنمية المستدامة 2030، اعتماد مبدأ الشراكة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والشراكة القائمة على الالتزام الوطني من خلال تقديم تقارير طوعية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، دعوة الحكومات العربية إلى وضع موازنات برامج لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

189- الورشة التدريبية الرابعة حول "الزواج والأسرة في المنطقة العربية"، التي عقدت يومي 10-2017/7/11 بالقاهرة، وصدر عنها عدد من التوصيات التي تضمنت: العمل على وضع استراتيجية عربية واضحة ومحددة في رسم وتوجيه السياسات العامة الخاصة بالأسرة في الدول العربية، التأكيد على ضرورة إجراء دراسات نوعية إضافة إلى الدراسات الكمية وتشمل الظواهر الجديدة كالزواج المبكر والطلاق وعدم الزواج، فضلاً عن العمل على ضمان استمرارية مشروع دعم منتدى البرلمانيين للسكان والتنمية خلال السنتين القادمتين.

ثالث عشر: في مجال شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة:

190- نظمت الأمانة العامة الاجتماع الثالث لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP)، يومي 8-2017/5/9 بمقر الأمانة العامة، وتم خلاله الاتفاق على تعديل اسم عملية التشاور ليصبح: "عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء" Arab Regional Consultative Process on Migration and Refugees Affairs، وذلك في إطار الزيادة الهائلة في تدفقات اللاجئين في موجات تعد الأكبر على مستوى العالم. وصدر عن الاجتماع ورقة تتضمن الموقف العربي من محاور الدورة العاشرة للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي عُقد لاحقاً ببرلين في الفترة 28-2017/6/30.

191- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP) يومي 25-2017/7/26، وذلك تحضيراً للمشاورات الجارية حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وصدر عن الاجتماع وثيقتان؛ الأولى حول مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في الاتفاق العالمي للاجئين، والثانية حول مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

192- نظمت الأمانة العامة دورة تدريبية لبناء قدرات المسئولين في الدول العربية والمختصين بملفات الهجرة واللجوء حول القانون الدولي للاجئين، بالتنسيق مع معهد سان ريمو للقانون الدولي الإنساني وبالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وذلك في الفترة 30/7-2017/8/1 بالقاهرة. وهدفت الدورة إلى تعريف

المشاركين بالمبادئ والسياسات المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية، وتعزيز مهاراتهم في وضع وتطبيق السياسات والمعايير وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

193- في إطار مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، نظمت الأمانة العامة الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) بمقر اللجنة ببيروت يومي 26-2017/9/27، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وذلك تحضيراً للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وهدف الاجتماع إلى زيادة وعي الجهات المعنية بالعملية العالمية المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومناقشة أبرز ما تنطوي عليه الهجرة من قضايا وأولويات وتحديات في المنطقة العربية، والتي ترغب الدول الأعضاء في تناولها في مفاوضات الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وصدر عن الاجتماع ملخص للمناقشات التي دارت والتي تم رفعها إلى السكرتارية العامة للأمم المتحدة كجزء من المخرجات التي أسفرت عنها المشاورات الإقليمية في هذا الإطار.

رابع عشر: في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي:

194- في إطار تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (28) رقم (700) بتاريخ 2017/3/29 بشأن "الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار"، نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) اجتماع الخبراء الأول لوضع خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار، يومي 25-2017/7/26. وقد ناقش الاجتماع

مشروع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الذي قدّمته منظمة الالكسو، وصدر عنه عدد من التوصيات التي تضمنت: طلب الدعم السياسي لتنفيذ الاستراتيجية وبما يدعم تفعيل خطتها التنفيذية، دعوة المنظمات العربية المتخصصة إلى تكييف أنشطتها وبرامجها لتنسجم مع آليات تنفيذ الاستراتيجية وتعزيزها، عقد ورشة عمل موسعة تستهدف المنظمات وصناديق ومؤسسات التمويل العاملة في الوطن العربي من القطاعين الخاص والعام، لغرض دراسة وتطوير الخطة التنفيذية للاستراتيجية، تمهيداً لاعتمادها والمباشرة في تنفيذها ومتابعتها، اقتراح مشروع تنفيذي يحظى بأهمية وأولوية عربية في كل مجال من مجالات البحث والتطوير والابتكار التي تضمّنتها الاستراتيجية، العمل على أن يتم تبنّي هذه المشروعات من قبل المؤسّسات المالية والصناديق المعنية بتمويل أنشطة البحث العلمي في الدول العربية.

خامس عشر: في المجال الثقافي:

195- في إطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المجال الثقافي، نظمت الأمانة العامة مؤتمر "الثقافة وأهداف خطة التنمية المستدامة 2030. التحديات والحلول"، يومي 1-2/11/2017 بمقر الأمانة العامة. وصدر عن المؤتمر بيان ختامي أكد على أهمية مواصلة فتح الثقافة العربية على الثقافات العالمية مع تمسكها بقيمها الأساسية في التسامح والعدل، وضرورة إعداد خطة التنمية الثقافية العربية 2030.

196- في إطار السعي للنهوض باللغة العربية الفصحى، نظمت الأمانة العامة المنتدى الثالث للغة العربية يومي 18-19/12/2017 بمقر الأمانة العامة، والذي اعتمد استراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شعار "التمكين للغة العربية رمز هويتنا وأداة تنميتنا". وتتألف الاستراتيجية من

أربعة محاور تتوزع بنودها ما بين سياسات لغوية وقوانين ولوائح تنظيمية تتعلق بالتعليم والاعلام والتواصل والحرف العربي. وتسعى الأمانة العامة في هذا الإطار إلى وضع إطار عربي موحد لاختبار كفاءة أداء اللغة العربية للناطقين بها وغير الناطقين بها.

197- كما تنظم الأمانة العامة بشكل دوري مسابقة "التحدث باللغة العربية الفصحى والخطابة والإلقاء الشعري وتعميق دراسة النحو"، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية، وتستهدف هذه المسابقة طلبة الصفين الاعدادي والثانوي من كل الدول العربية. وقد عُقدت آخرها بتاريخ 2018/3/17، وشارك فيها طلبة وطالبات من المرحلتين الاعدادي والثانوي ينتمون إلى عدد من الدول العربية. وفي هذا الإطار، أقامت الأمانة العامة احتفالية لتكريم الطلبة الفائزين في المسابقة، بتاريخ 2018/3/20 بمقرها، وقدم الطلاب الفائزون خلالها نماذج من الإلقاء الشعري والخطابة والتحدث بالفصحى، واختتمت الاحتفالية بمنح الطلاب الفائزين في المسابقة شهادات تقديرية وجوائز مالية.

198- واستكمالاً لجهود الأمانة العامة في حماية الموروث الثقافي والحضاري العربي، عقدت اللجنة الدولية للتراث التاريخي الإنساني العربي اجتماعاتها خلال أشهر مارس/آذار – يوليو/تموز – أغسطس/آب 2017 ويناير/كانون ثاني 2018، وتسعى الأمانة العامة من خلال اللجنة إلى إعداد موسوعة التراث الثقافي العربي.

199- احتفلت الأمانة العامة بيوم التراث الثقافي العربي بتاريخ 2018/3/12 بمقر الأمانة العامة، بمشاركة عدد من الدول الاعضاء لدى الجامعة، بالإضافة إلى الجهات العربية المعنية بالتراث. وقد أُقيم معرض للموروث الثقافي العربي على هامش الاحتفال.

سادس عشر: في مجال منظمات المجتمع المدني:

200- في إطار جهود الأمانة العامة لدعم قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مراقبة الانتخابات بمراحلها المختلفة، وتنفيذاً لبرنامج التعاون المشترك بين الامانة العامة والاتحاد الأوروبي، نظمت الأمانة العامة ورشة عمل حول "دور منظمات المجتمع المدني في العملية الانتخابية" بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي يومي 24-2017/4/25 ببروكسل، وهدفت إلى دعم قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مراقبة الانتخابات بمراحلها المختلفة، والتي تبدأ قبل العملية الانتخابية في توعية وتأهيل الناخبين، مروراً بعملية الاقتراع ومراقبة عمليات التصويت وإعداد تقارير فورية حول الحدث، وانتهاءً بالمرحلة الاخيرة في العملية الانتخابية والتي تتضمن تسوية النزاعات الانتخابية وإرسال توصيات إلى الإدارة الانتخابية.

201- مواصلةً لجهود الأمانة العامة في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني كشريك في عملية التنمية، نظمت الأمانة العامة المؤتمر العربي تحت عنوان "دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وذلك يومي 3-2017/7/4. وهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتبادل التجارب الوطنية في هذا المجال، والتطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه هذا المسار على المستويين الوطني والإقليمي. وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات تم رفعها إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بعنوان "القضاء على الفقر وتعزيز

الرخاء في عالم متغير" خلال الفترة 10-2017/7/19 بنيويورك، لأخذها بعين الاعتبار.

202- نظمت الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع المركز العربي للوعي بالقانون منتدى "إشكاليات الوعي القانوني للمواطن العربي" بتاريخ 2017/12/16 بمقر الأمانة العامة. وهدف المنتدى إلى بحث حلول لإشكاليات تنمية الوعي بالثقافة القانونية لجميع فئات وأعمار المواطنين غير المختصين بالقانون، وكذلك خلق قنوات اتصال دائمة بين كافة الأطراف المعنية بتنمية ثقافة الوعي بالقانون على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

سابع عشر: في مجال حوار الحضارات:

203- وقعّت الامانة العامة بتاريخ 2017/8/2 مذكرة تفاهم مع مؤسسة الأزهر الشريف في مجال تعزيز الحوار بين أتباع الحضارات والأديان المختلفة، وذلك بهدف دعم الجهود المشتركة بين الجانبين للتصدي لمحاولات الاساءة إلى الاسلام وقيمه السمحة، وتصحيح صورة العرب والمسلمين في وسائل الإعلام العالمية.

204- نظمت الأمانة العامة بتاريخ 2018/2/22 ملتقى الحوار العربي-الألماني، وذلك بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتبادل الثقافي والتعليمي (داد) والمنظمة العالمية لخريجي الأزهر. وركزت المناقشات على محورين رئيسيين هما: رؤية كل طرف لثقافة الآخر، ومسألة الاندماج الاجتماعي.

الجزء الثالث: في مجال التنمية المستدامة والتعاون الدولي

205- شاركت الأمانة العامة في فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة، خلال الفترة 3-2017/5/5 بالرباط بالمملكة المغربية، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا (الإسكوا). وتناول المنتدى عدة موضوعات من أهمها: موضوعات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التكامل والتنمية الاقتصادية، تمويل التنمية، التنمية الاقتصادية الفقر، قضايا الحكم والنزاعات، التخفيف من أثر النزاعات والتعافي، قضايا المرأة، الموارد الطبيعية وتغير المناخ، التنمية الاجتماعية، الهجرة الدولية، مؤشرات التنمية.

206- شاركت الأمانة العامة في فعاليات الأسبوع الوطني المصري للتنمية المستدامة، الذي نظمه المنتدى المصري للتنمية المستدامة بتاريخ 2017/5/13 بمقر الأمانة العامة، وقد تمحورت النقاشات حول استدامة المدن والمناطق، والتأكد من توافر عناصر الاستدامة في المشروعات القومية ذات الأولوية.

207- نظمت الأمانة العامة الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، وذلك خلال الفترة 14-2017/5/17. وقد تضمنت جلساته مناقشات حول مختلف قضايا التنمية بالمنطقة العربية وجوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما عُقدت جلسات جانبية وجلسات خاصة على هامش الأسبوع العربي، وتم أيضاً توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة الدول العربية والبنك الدولي لدعم الدول العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

208- عقدت الأمانة العامة الاجتماع الأول للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، بتاريخ 2017/5/17 بمقر الأمانة العامة،

حيث تم استعراض نتائج الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، ومسودة الاطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ومشروع النظام الداخلي للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

209- شاركت الأمانة العامة في المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة، يومي 21-2017/5/22، بالقاهرة. واتفق المشاركون على الإطار المرجعي المنظم لجهود التعاون فيما بين البلدان الأورو متوسطية في السنوات المقبلة، وذلك من خلال إنشاء المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط للتنمية المستدامة.

210- قامت الأمانة العامة بعقد الاجتماع الثاني للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يومي 12-2017/6/13 بمقر الأمانة العامة، حيث تم الموافقة على الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

211- شاركت الأمانة العامة في اجتماعات المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، وذلك خلال الفترة 10-2017/7/19 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك. وقد أعدت تقريراً تم تعميمه على جميع الدول الأعضاء.

212- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2161) في دورته العادية (100) بتاريخ 2017/8/24، الذي نص في فقرته الثانية على اعتبار بند التنمية المستدامة بنداً دائماً على جدول أعمال المجلس لإحاطته علماً بكافة التطورات والمستجدات في هذا الشأن.

213- نظمت الأمانة العامة المؤتمر والمعرض الدولي بعنوان "نحو تنمية مستدامة.. النداء العربي الأفريقي.. التكتلات التجارية الاقتصادية والتعاون الدولي"، خلال الفترة 2-2017/10/5، بمقر الأمانة العامة وبمدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية. وتمحورت أعمال المؤتمر حول خلق فرص تصديرية وفتح أسواق جديدة

للمنتجات العربية والأفريقية، وذلك تنفيذاً للهدف الثامن والتاسع من أهداف التنمية المستدامة المعنيين بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

214- نظمت الأمانة العامة مؤتمراً بعنوان "الثقافة ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ... التحديات والحلول"، وذلك يومي 1-2/11/2017 بمقر الأمانة العامة وبمشاركة عدد من الخبراء. وتضمن المؤتمر مناقشات حول الترابطات بين التنمية المستدامة والثقافة وأوجه التداخل بينهما. وركّزت المناقشات على ثلاثة محاور، هي: المقاربة الثقافية أساس للتنمية المستدامة، الشباب وثقافة التسامح ونبذ العنف والتطرف وقبول الأخر، الترويج لمفهوم الاستدامة من خلال الفن.

215- شاركت الأمانة العامة بوفد رفيع المستوى في الاجتماع الثالث والعشرين لآلية التنسيق الإقليمي بمقر الأمم المتحدة بمدينة بيروت يومي 20-21/11/2017. وتضمنت جلساته عده موضوعات، أهمها: مواءمة جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛ حيث تم مناقشة كيفية إقامة شراكات منسقة بين جامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة. وتم الإشارة إلى ضرورة القيام بإصلاحات جذرية حقيقية في مجالات العمل التنموي وإصلاح الاختلالات الجوهرية في البنى الاقتصادية والتنموية في العالم العربي، بما يُؤْمّن الاستثمار المتوازن للموارد وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للأجيال القادمة.

216- شاركت الأمانة العامة ضمن فعاليات المنتدى العربي الرابع للمياه خلال الفترة 26-29/11/2017 بالقاهرة، والذى عقد تحت عنوان "تقاسم المياه .. تقاسم المصير"، حيث ناقش الترابط بين المياه وأهداف التنمية المستدامة 2030. كما عُقدت خلاله جلسة خاصة حول مرفق الترابط المناخي بحضور الممثلين الإقليميين للمنظمات الدولية والمجلس العربي للمياه.

217- نظمت الأمانة العامة ورشتين عمل تدريبيتين حول تسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة لتضمينها في السياسات العامة للمجالات المختلفة وذلك بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وجامعة الخليج العربي. وقد عُقدت الورشة التدريبية الأولى يومي 13-2017/12/14، وكانت مُخصّصة لموظفي الأمانة العامة ومندوبيات الدول العربية، أمّا الورشة الثانية فعُقدت خلال الفترة 17-2017/12/19، وكانت مُخصّصة للسادة ممثلي حكومات الدول العربية وعدد من المنظمات العربية المتخصصة.

218- عقدت الأمانة العامة الاجتماع الثالث للجنة العربية رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، يومي 20-2017/12/21 بمقر الأمانة العامة، والذى شهد لأول مرة مشاركة ممثلين عن منظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الدولية، وذلك عملاً بمقتضيات الهدف السابع عشر والمتعلق بتعزيز الشراكات بين الدول العربية. وتم خلال الاجتماع مناقشة سبل التعاون بين اللجنة والمجالس الوزارية العربية المتخصصة، إلى جانب مناقشة قضايا القضاء على الجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي والتمويل المستدام في المنطقة العربية ومؤشرات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التقارير الطوعية الوطنية حول التقدم المحرز؛ حيث قامت المملكة الأردنية الهاشمية بعرض تجربتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

219- عقدت الأمانة العامة الاجتماع الأول للجنة العربية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية برئاسة السيد وزير الزراعة والغابات بجمهورية السودان بتاريخ 2018/2/5، وبمشاركة منظمة الفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والإسكوا، حيث تم مناقشة آلية عمل اللجنة ومهامها وعضويتها والمنظمات التي يحق المشاركة فيها، بالإضافة إلى مناقشة سبل تحقيق الهدف الثاني الخاص بالقضاء على الجوع في المنطقة العربية وكذلك مجموعة الأهداف التي ترتبط به.

220- شاركت الأمانة العامة في اجتماعات مجموعة العمل التحضيرية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2018 كونها شريك رئيسي، وذلك بتاريخ 2018/1/16 وبتاريخ 2018/2/26 ببيروت، وبمشاركة عدد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة أعضاء مجموعة العمل التحضيرية. وقد تم خلال هذه الاجتماعات مناقشة البرنامج المبدئي للمنتدى والتحضير له، والذى يعقد تحت عنوان "الموارد الطبيعية والأجيال القادمة والصالح العام" خلال الفترة 24-2018/4/26.

221- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2181) في دورته العادية (101) بتاريخ 2018/2/8، بالموافقة على عقد اجتماعات اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، بمشاركة نقاط اتصال المجلس، ودعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة المعنية بتنفيذ خطة 2030 إلى إحاطة اللجنة العربية للتنمية المستدامة بكافة الموضوعات المتعلقة بالتنمية المستدامة، لرفع تقرير في هذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أعرب المجلس عن الترحيب برغبة جمهورية مصر العربية في استضافة الأسبوع العربي الثاني للتنمية المستدامة خلال الربع الأخير من عام 2018 تحت رعاية السيد رئيس جمهورية مصر العربية، والذى سيتم الإعداد له بالتنسيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والجهات المشاركة.